الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945م – قالمة–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الـــــواقع الديني الإسلامـــــي بالجزائر في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870–1940م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

– نور الهدى سليماني

– رميساء قاسمي

إشراف الأستاذ:

– ياسر فركوس

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
ياسر فركوس	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
الحواس غربي	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2024–2025م

"وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

سورة طه

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

فإن الكلمات، وإن صدقت، تعجز أحيانًا عن ردّ جميلٍ، أو الوفاء بقدر الامتنان. وفي هذه اللحظة الفاصلة من مشواري العلمي، لا يسعني إلا أن أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل، بعد الله، في توجيهي ومرافقتي خلال هذه التجربة المعرفية: أستاذي الكريم والموقر ياسر فركوس ، الذي لم يبخل علينّا بعلمه، ولا بوقته، ولا بصبره، فله منا كل التقدير والامتنان..

كما نتقدم بخالص التحية إلى جميع أساتذتي في قسم التاريخ، الذين زرعوا فينا حبّ المعرفة، وفتحوا لنا أبواب الفكر، ورافقونا طوال سنوات من الاجتهاد والتعلّم

وإلى كل من رافقني، ولو بخطوة، في هذا الدرب: زملائي، أصدقائي، وكل من منحني كلمة طيبة أو دعمًا صادقًا، أقول: جزاكم الله عني خير الجزاء، وبارك فيكم، ووفقكم جميعًا لما فيه خير.

الإهداء

"وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين"

.الحمد لله على التمام، وحسن الختام

إلى قوتي في الحياة، من أحمل اسمه بكل افتخار،

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار،

...إلى من علّمني العطاء دون انتظار

.إلى والدي **عبد العزيز**، طاب بك العمر يا سيّد الرجال

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي،

إلى من في شكرها تنفذ كلماتي،

.إلى حبيبتي، وقرة عيني... **أمي**

إلى من غادرتني، وبقيت كلماتها وقْعًا في أذني،

إلى روح **عمّتي فُلّة**، رحمها

إلى الذي تلقيت منه الدعم بأشكاله،

عمي **وأستاذي صالح**، شكرًا

إلى سندي وضلعي الثابت الذي لا يميل،

أخي عبد الحي.

إلى الغاليات على قلبي دائمًا: **جودة، هالة، رقية**، أدامكنّ الله نورًا في حياتي

رفيقة الدرب **ميساء** التي اقتسمت معي عناء الرحلة وفرحة النجاح هذا العمل شهد على لحظات تقاسمنا فيها التعب والطموح. إلى أولئك الذين شاركوني درب التحدي، واقتسموا معي تعب المسير وفرح الوصول **كريمة ، أمل ، أميرة ، ايمان ، حسناء**

إلى كل من غرس في دربي كلمة، أو سقى روحي بنصيحة، أو بسط لي يد العون في لحظة احتياج...أهدي هذا العمل

.نور الهدى.

الإهداء

"بسم الله الرحمن الرحيم "

ما سلكنا البدايات الا بتيسيره وما بلغنا النهايات الى ايمانا بتوفيقه، وما حققنا الغايات الا بفضله

الحمد الله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى واجملنا بالعافية

:اهدي تخرجي الى

من رأيت انعكاس نجاحي بريقا في عينيه، الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفئ "نوره بقلبي، من بذل الغالي والنفيس الى قوتي واعتزازي وفخري "**ابي** الغالي

رمز العطاء وصدق الانباء الى ذروة العطف والوفاء سيدة الاتقياء لكي ياأجمل حواء" **أمي**" الى سنابل القمح النيرة الى من شددت عضدي بهم، فكانوا ينابيع ارتوي منها حبا وحنانا الى مؤنساتي **ريمة ، نور الهدى وبسمة**.

رمز الصداقة وحسن العلاقة رفيقة الدرب وشريكة الجهد "**جَسور**" يامن تقاسمنا لحظات الجد، التعب والضحك شكراً لأنك كنتي دائماً هنا سندا ، فكرة وضحكة ونقاشًا

الى هدايا القدر اللطيفة، الى اعز الناس واقربهم لقلبي، الى اللواتي نقشن على خطوط عمري اجمل الذكريات الى جميلات الروح **نسرين، ايمان، نور، اميرة، رحمة، يسرى ، هناء ايمان، لامية، سلمى...**

الى الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي اهدي هذا العمر

راجية من المولى عزو جل ان يكون العمل في ميزان الحسنات.

رميساء

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

الرمز	المعنى
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
م	مجلد
ع	عدد
ج	جزء
ت ق	تقدير
د ط	دون طبعة
دع	دون عدد
دم	دون مجلد
د ص	دون صفحة
د م ن	دون مدينة نشر
د س ن	دون سنة نشر
م	ميلادي

باللغة الفرنسية

الصفحة	P
المرجع السابق	Op cit
المرجع نفسه	Idem

المقدمة

المقدمة :

شكل الإسلام العنصر الجوهري والاساس المتين في البناء الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري ، ليس فقط من حيث كونه دينا يعتنقه غالبية الشعب ، بل باعتباره منظومة ثقافية شاملة ومتكاملة.

فقد ساهم الإسلام في تشكيل هوية المجتمع الجزائري ووجه سلوكه ، كما كان له دور في ترسيخ مفاهيم العدالة والتكافل والتضامن بين افراده . فمن خلال الزوايا والمساجد والمدارس القرآنية انتشرت القيم الإسلامية مكرسة وحدة الانتماء ومعززة روح المقاومة ضد محاولات الطمس الثقافي، وبذلك لم يكن الإسلام مجرد عقيدة روحية ، بل اطارا حضاريا جامعا ، يحمل في طياته مشروعا مجتمعيا كاملا.

حيث عرفت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي تحولات عميقة مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، وكان المجال الديني من اكثر القطاعات التي تعرضت للهيمنة والتدجين من قبل السلطة الاستعمارية ،فمنذ حملة 1830 م كان الإسلام بمؤسساته ورموزه موضع استهداف مباشر ، نظرا لما يمثله من عمق هوياتي ومصدر للمقاومة ،وقد تبلورت ملامح هذا الاستهداف بشكل اكثر وضوحا خلال مرحلة الجمهورية الفرنسية الثالثة 1940/1870 م ، حيث اعتمدت السلطات الاستعمارية سياسة علمانية متشددة مستوحاة من مبادئ الجمهورية وموجهة ضد الدين عامة ، وضد الإسلام بصورة خاصة في الجزائر.

أهمية الموضوع :

وتندرج أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته أهمية بالغة نظرا لما تمثله مرحلة الجمهورية الثالثة من منعطف حاسم في مسار العلاقة بين الدين والدولة ، فقد شكلت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة تجاه الإسلام بالجزائر محاولات ممنهجة لتفكيك البنية الدينية وإخضاع المؤسسات الإسلامية لسلطة فرنسا الامبريالية ، والكشف عن الاليات التي وضفتها الجمهورية في تدبير السان الديني الإسلامي ، سواء من خلال التشريعات او الممارسات الإدارية .

أسباب اختيار الموضوع :

وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع، استجابة لحاجة علمية لتسليط الضوء على احد ابرز الجوانب الحساسة في تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، والتي شهدت تحولات مست الواقع الديني الإسلامي تحت سيطرة النظام الاستعماري في الجزائر ، إضافة الي السعي لمعرفة الممارسات القمعية ضد الدين الإسلامي حتي تخرجه من القدسية الشعبية الي سطحية ثانوية اجتماعية .

اهداف اختيار الموضوع :

وتتضح اهداف اختيار الموضوع في تحليل السياسة الاستعمارية تجاه الإسلام في الجزائر خلال فترة الجمهورية الثالثة ، وكشف اليات التدخل الفرنسي في تنظيم اوقافه وشؤونه وإبراز أهدافها من التدخل الأحادي لدولة في الدين الإسلامي عن بقية المعتقدات الأخرى المُمَارسة من طرف الكولون ، وتسليط الضوء على الممارسات الاستثنائية تجاه الشؤون الإسلامية ودراسة الأدوات القانونية والإدارية التي استعملتها فرنسا لتقزيم الدين الإسلامي وتوظيفه خدمة لأهدافها ، مع ابراز جهود ومساعي الحركة الوطنية والنخب السياسية في ردع هذه السياسات .

حدود دراسة الموضوع :

وقد تناولت هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1870 م الي 1940 م ، وهي المرحلة التي تزامنت مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ، عرفت الجزائر خلالها إعادة تنظيم للواقع الديني في سياق سعي إدارة الاحتلال الي فرض سيطرتها على المجال الروحي الديني بما يتماشى ومصالحها ، لكن الدراسة اقتضت منا العودة الي ملامح الواقع الديني قبل هذه الفترة لمحاولة فهم التغيرات التي طرأت على المجال الديني بالجزائر المستعمرة تحديدا خلال القرن ال19 وبداية القرن ال20 م ، وتنحصر الدراسة ضمن الحدود الجغرافية للجزائر في فترة خضوعها للسلطة الاستعمار الفرنسي ، كما تنصرف هذه الدراسة الي البحث في واقع الإسلام كدين

ومؤسسة تحت سلطة الاحتلال من خلال تتبع السياسات الفرنسية تجاه المؤسسات الدينية الإسلامية ووصف اشكال تدخل الإدارة في تنظيم ومراقبة الدين .

الإشكالية :

يطرح هذا الموضوع إشكالية أساسية لفهم الواقع الديني الإسلامي بالجزائر خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة ، بحيث تبحث عن سياسة النظام المدني الفرنسي وممارساته ضد الدين الإسلامي بالجزائر ، **فالي أي مدى تعاطفت المنظومة الاستعمارية مع الشؤون والاوقاف الإسلامية ؟ وكيف عملت على التدخل لكل ماله ارتباط بالإسلام ؟ .**

وضمن هذه الإشكالية العامة تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ بما اتسمت الخصائص العامة للواقع الديني بالجزائر خلال القرن ال19 م ؟
- ✓ ماهي خصائص النظام الجمهوري الثالث ؟ وكيف اثرت مبادئه على السياسة الاستعمارية في الجزائر ؟
- ✓ كيف تعاملت إدارة الاستعمار الفرنسي مع الشؤون الإسلامية الجزائرية ؟ وبما اتسم الطابع الاستثنائي لهذه الممارسات ؟
- ✓ الي أي مدى ساهمت مساعي الحركة الوطنية في إعادة الاعتبار لدين الإسلامي كعنصر مقاومة ثقافية وسياسية ؟.

وللإجابة على الإشكالية العامة وجملة التساؤلات الفرعية اعتمدنا خطة بحث كالتالي :

تتنوع هذه الدراسة على أربعة فصول متكاملة تهدف الي تحليل واقع الديني الإسلامي بالجزائر في ظل الجمهورية الثالثة

الفصل الول المعنون ب مظاهر الواقع الديني بالجزائر خلال القرن ال19 م ، يمهد هذا الفصل للاطار التاريخي الذي سبق قيام الجمهورية الثالثة ، عبر دراسة الملامح الأساسية للحياة الدينة في هذه الفترة ، مركزا على ثلاثة مكونات محورية ، الأوقاف الإسلامية باعتبارها دعامة مالية للحقل الديني ، والمساجد كمراكز تعبدية وتعليمية ، والتعليم الديني كأداة لتشكيل الوعي الإسلامي . اما بالنسبة للفصل الثاني تمحور حول قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ، تركز على السياق السياسي الفرنسي العام موضحا الخلفية التي جاءت منها السياسات الاستعمارية الجديدة وذلك من خلال ، تتبع الحرب البروسية الفرنسية وسقوط الإمبراطورية الثانية ، وعرض قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وترسيخ النظام المدني العلماني ، وتحليل انعكاسات هذا النظام على الجزائر . والفصل الثالث كان حول الممارسات الاستثنائية الفرنسية تجاه الشؤون والاوقاف الإسلامية ، حيث تناول هذا الفصل الأساليب التي استخدمها الاستعمار الفرنسي لضبط الحقل الديني والتحكم فيه من خلال إعادة تشكيل مجلس القضاء الإسلامي وأضعاف سلطته ، والحد من دور الزوايا عبر الاحتواء او التهميش ، لاسيما الزوايا ذات التأثير الاجتماعي والسياسي ، وكذا التحكم في ممارسة الحج والهجرة ،

اما الفصل الرابع والأخير كان حول مساعي الحركة الوطنية في قضية فصل الدين عن الدولة ، ارتكز على المواقف الجزائرية الرافضة لسياسة فرنسا تجاه الدين من خلال ، جهود الطيب العقبي كأحد رموز التيار الإصلاحي ، ودور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إعادة احياء البنية الدينية والهوية الإسلامية ، وكذا موقف بعض النخب السياسية الجزائرية داخل المجالس البرلمانية الفرنسية ، وسعيها لدفاع عن الخصوصية الدينية .

المنهج :

وسعيا لدراسة هذه الخطة ارتكزنا على جملة من الاليات المنهجية والأدوات العلمية ن التي اتاحت لنا النفاذ الي عمق الاشكال ن والتي من ضمنها المنهج التاريخي الذي مكننا من تتبع تطور السياسة الدينية الفرنسية تجاه الإسلام في الجزائر خاصة خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة 1940/1870 م ، ومحاولة فهم السياقات التي اثرت في الواقع الإسلامي آنذاك . إضافة الي اعتمادنا على المنهج الوصفي ، باعتباره أداة منهجية أساسية لفهم واقع الدين الإسلامي خلال الفترة المراد دراستها ، حيث مكننا من وصف ممارسات الإدارة الاستعمارية تجاه الإسلام ، من خلال رصد السياسات المتبعة والإجراءات التطبيقية التي استهدفت ضبط الحياة الدينية ، وقد ساعد اعتماد هذا المنهج في تقديم صورة واضحة عن واقع الإسلام في الجزائر آنذاك ، فنظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا اعتماد هذا المناهج بوصفها الاطار الأنسب لمعالجة إشكالية هذا الموضوع .

الدراسات السابقة :

لقد حضي موضوع الدين الإسلامي بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية باهتمام عدد من الباحثين ، حيث تناولته العديد من الدراسات الاكاديمية مثل أطروحة الدكتوراه الموسومة ب المسالة الدينية في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي 1830 . 1954 م ، حيث تناولت الصراع الفرنسي الصليبي ضد الطرف الجزائري المسلم حيث سلطت الضوء على الجانب الروحي "الإسلام " كما اكدت على ان الدافع الديني هو العامل الحقيقي وراء الجملة الفرنسية ، ونذكر دراسة أخرى تحت عنوان فصل الدين الإسلامي عن الدولة بالجزائر 1943. 1954 م ، والتي تناولت مسألة فصل الدين عن الدولة في الجزائر من زاوية تفاعل التيارات السياسية والفكرية الوطنية مع المسألة ، حيث ركزت هذه الدراسة على الفترة الزمنية من 1943 م الي 1954 م وعلى المواقف السياسية والفكرية غير ان دراستنا جاءت لتوسع في معرفة السياسات الفرنسية تجاه المؤسسات الإسلامية والاوقاف خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870 .1940 م ، وهي المرحلة التي مهدت فيها الأرضية القانونية والإدارية لمحاولة علمنة الواقع الديني في الجزائر .

مصادر ومراجع الموضوع :

ولبناء هذا الموضوع على أسس علمية متينة تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي مكنتنا من الإحاطة بجوانب الواقع الديني بالجزائر والتي من ضمنها

كتاب لشارل روبرت اجيرون الجزائريون المسلمين وفرنسا جزئه الأول وهو دراسة تاريخية موسعة تطرق فيها المؤلف الي السياسات الاستعمارية الفرنسية تجاه السكان المسلمين ، لاسيما فيما يتعلق بالمجال الديني ، حيث ركز على الكيفية التي سعت بها الإدارة الاستعمارية الي مراقبة المؤسسات الدينية ، وقد مكننا هذا المرجع من فهم التوجه العام للجمهورية الفرنسية الثالثة في تعاملها مع الإسلام ،وكذا مرجع أبو القاسم سعد الله في كتابع تاريخ الجزائر الثقافي ، فهو يعد من اهم الاعمال التي وثقت الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر خلال العهد الاستعماري بما في ذلك الواقع الديني ومؤسساته .

الصعوبات :

وقد واجهت دراسة هذا الموضوع جملة من الصعوبات تمثلت في:

- صعوبة الوصول الي المادة العلمية ، وعدم القدرة على تحميل كافة المصادر اذ ان بعضها غير متاح
- صعوبة التعامل مع اللغة الأجنبية ، خصوصا فيما تعلق بالمصادر المكتوبة بالفرنسية
- ضيق الوقت الذي حال دون التوسع الكافي في بعض جوانب الموضوع
- صعوبة فهم بعض النصوص التشريعية .

الفصل الأول: مظاهر الحياة الدينية بالجزائر خلال القرن الـ 19 م

المبحث الأول: الأوقاف الإسلامية

المبحث الثاني: المساجد ودورها في الحياة الدينية

المبحث الثالث: التعليم ودوره في الحفاظ على الهوية

سعت فرنسا خلال استعمارها للجزائر إلى طمس الدين الإسلامي الذي يعد احد الركائز الأساسية التي تشكل الشخصية الجزائرية، فقد كان هدفها من هدا التدخل تحقيق انتصار ديني يعيدها إلى أجواء الحروب الصليبية ويرضي نزعتها الاستعمارية ذات الطابع الديني الثقافي [1] فمنذ الحظة التي دخل فيها الفرنسيون إلى الجزائر سعوا الى فرض السيطرة الكاملة على البلاد فلم يقتصر هدفهم على احتلال الأرض وحسب ،بل أرادوا أيضا اخضاع العقول ،لذلك عملوا على التحكم بكل ما يعبر عن شخصية المجتمع الجزائري ويمثل كيانه ،وبما ان الثقافة العربية الإسلامية تعد من الركائز الأساسية لهوية الجزائريين ،فقد شن الاستعمار حرباً شرسة لتدميرها ومحو اثرها [2]فقد روجت فرنسا لنفسها على أنها حامية المسيحية والمدافعة عنها ،واعتبرت ان شن حملة عسكرية ضد الجزائر الإسلامية والانتصار عليها ،يمثل حسب نظرها انتصار لصليبية على الإسلام [3]فالحقد الصليبي تجاه الإسلام كان من ابرز دوافع الاستعمار الفرنسي على الجزائر ،وهذا ما عكسته بوضوح تصريحات قائد الحملة والملك الفرنسي نفسه ،وعلى الر غم من دلك تعهدت فرنسا بالمقابل بحماية الشعائر الدينية لسكان

1. نبيل احمد بلاسي ،**الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر 1990، ص35.

2. منيرة عباد، حمودي ابرير ،**جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الجزائرية بالمغايرة الثقافية انمو دجا.** مجلة المقدمة لدراسات الإنسانية والاجتماعية ،م7،ع1 ،دم ن، جوان 2022،ص166.

3محمد عيساوي ،نبيل شريفي ،**الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830.1871**،مؤسسة كنوز الحكمة لنشر ،الجزائر ،2011،ص12.

المحليين كما نصت على دلك المادة الخامسة من معاهدة 5 جويلية 1830 [1] لكن سرعان ما ما كذبت أفعال فرنسا اقوالها ،وبأن تلك اليد التي التزمت بموجبها فرنسا باحترام الدين الإسلامي وعلمائه وعدم التعرض لمساجده واقفه ماهيا إلا حبر على ورق ،وان تلك اليد التي وقعتها هي اول من امتد لخرقها [2]

فقد حاولت فرنسا ضمن سياستها الاستعمارية تنصير الجزائريين ودلك من خلال استلائها على الأوقاف ومصادرها وكدا هدم وتحويل مساجدها واعماد سياسة تعليمية فرنسية ممنهجة لخلق جو مناسب لنشاطها التبشيري في المستعمرة الجزائر.

1. محمد عيساوي، نبيل شريفي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830.1871**، المرجع السابق، ص35.

2 . محمد دراجي ،**الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري من خلال مقالات الامام محمد البشير الابراهيمي** ، دط ،عالم الأفكار ،الجزائر ،2007 م ،ص 8 .

المبحث الأول :الأوقاف الإسلامية .

يعد الوقف بمختلف انواعه احد ابرز مظاهر الحياة الإسلامية ،اذ يشكل بحق محورا أساسيا للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف ارجاء العالم الإسلامي بما في ذلك الجزائر[1] .

وقد تحدث الأستاذ أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي في جزئه الخامس على ان الوقف او الحبس نظام إسلامي معروف له أهمية اقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع استحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين ،وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب ...الخ[2]

حيث شهدت الجزائر خلال الفترة العثمانية انتشارا واسعا لنظام الوقف ،الذي كان له تأثير بالغ في مختلف جوانب الحياة اليومية لسكان الجزائر ، وتشير الاحصائيات الى انه قبل الاحتلال الفرنسي ، بلغ عدد الأوقاف 1558وقفا بين مبانٍ وعقارات ،وبلغت عائداتها السنوية نحو 43,222,70 فرنك [3]

1. رحايلي حياة ،أبحاث **ودراسات حول الإسلام في الجزائر المستعمرة 1830.1962** ، دط ، دار بصمة علمية ،الجزائر ،2023، ص23.

2. أبو القاسم سعد الله **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5 ، دط ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، لبنان ، 1998، ص152.

3. محمد عيساوي، نبيل شريفي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830.1871**، المرجع السابق، ص40.

المؤسسات الوقفية :

حيث انتشرت العديد من المؤسسات الوقفية

- **كمؤسسة الحرمين الشريفين** : ساهمت هذه المؤسسة في تأسيس معظم الأوقاف الخيرية والأهلية ،كما قدمت مساعدات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر ،ولأبناء السبيل الوافدين عليها من الحجاز.
- **مؤسسة اوقاف الجامع الأعظم:** احتلت هذه المؤسسة المرتبة الثانية من حيث مردود اوقافها وكثرتها ،اذ بلغ عدد اوقافها ما يقارب 550وقفا ،وكانت ادارتها تسند إلى 13 وكيلا يشرف عليهم المفتي المالكي مباشرة [1]
- **مؤسسة اوقاف سبيل الخير** أسس شعبان خوجة [2]هذه المؤسسة ،وجه نشاطها نحو المشاريع الخيرية العامة ،تشرف على جميع الأوقاف المخصصة لخدمة المذهب الحنفي ،بما في ذلك المساجد ،المدارس والموظفين التابعين لها .
- **مؤسسة اوقاف بيت المال** :مؤسسة ذات وظائف رسمية واجتماعية وخيرية كانت تتصرف في الغنائم التي تعود لدولة ،كما تهتم بشؤن الخراج وشراء العتاد .

1. محمد الحاكم بن عون ،**مسألة الوقف في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي** ،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،دم ،ع13 ، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،، جوان 2017 ،ص 212.
2. المرجع نفسه، ص 113.

- **مؤسسة اوقاف اهل الاندلس** :ظهرت هذه الأوقاف في مدينة الجزائر ، تزامنا مع توافد اعداد كبيرة من مهاجري عرب الاندلس واستقرارهم فيها حيث امتلكوا أراضي زراعية ساهمت في دعم وتوسيع نشاط الوقف[1] .

وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة: "إن مثل هذه المؤسسات لا يمكن إلا أن تحظى بتأييد الرجال الطيبين والمشرعين في جميع البلدان وسائر الأزمان لأن هدفها الإنساني لا يرمي إلا للتخفيف من آلام أمثالنا."[2]

وقد رأى المستدمر الفرنسي ان الأوقاف مانعا امام توسعه لما لها من صفة الاستقلالية لأنها لم تكن تابعة للإدارة التركية حتى يتسنى له السيطرة عليها .كما انه يعتبر استمرارية للمجتمع الجزائري وهويته ، في حالة عدم التعرض لها بالمصادرة لأن الجزائري سيبقى يستفيد منها ويحبط مخطط المستعمر ،كما يعتبر رابط وصلة ممتدة بين الجزائري واخوانه في المشرق الإسلامي ؛فلا يستفيد منها الجزائري فقط بل تصل الى من هم خارج الجزائر .[3]

فمنذ دخوله الأراضي الجزائرية ادرك المستعمر الفرنسي الأهمية الكبيرة التي تحضي بها مؤسسة الوقف والدور الحيوي الذي تؤديه داخل المجتمع ،لذلك سعى الى السيطرة عليه فلم

1. محمد الحاكم بن عون، **مسألة الوقف في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي**، المرجع السابق، ص 213-214.
2. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، تق محمد العربي الزبيري، ط 2 ،شركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1982،ص 274.
3. محمد بن الحاكم عون ،**المسألة الدينية في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي 1830-1954** ،أطروحة دكتوراه ،قسم التاريخ ،جامعة باتنة 1، 2018-2019آ ،ص 41-42 .

تغب عن أعين المستعمر كثافة انتشارها لاسيما في مدينة الجزائر حيث أشار القنصل الفرنسي "فاليار "الى ان اوقاف الحرمين الشريفين كانت تملك غالبية مساكن المدينة [1]مما عرضها لاستهداف ممنهج حيث اخذت إدارة الاستعمار الفرنسي للقضاء عليه بشتى الطرق منها سلسلة التشريعات والمراسيم التي شنتها وكانت أولى المحاولات الفرنسية لاختراق المؤسسات الوقفية. [2]

القرار الصادر في 8سبتمبر 1830 الذي أصدره الجنرال" دي بورمون" يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها ،فبموجب هذا القرار منحت السلطة العسكرية الفرنسية الحق في الاستيلاء على ممتلكات موظفي الإدارة التركية السابقة وبعض الاعيان إضافة الى الأوقاف التابعة لمؤسسات الحرمين الشريفين ،المساجد ،وسبيل الخيرات وغيرها ومن اكثر ما يلفت الانتباه في هذا القرار الجائر انه يمنح مهلة لا تتجاوز الثلاث أيام فقط لتقديم ما يثبت الملكية وإلا فإن سلطة الاحتلال تصادر الأملاك فورا.[3]

1. محمود كنازه ، **الوقف العام في التشريع الجزائري . دراسة قانونية مدعمة بأحكام الفقه والقرارات القضائية** ،د ط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، 2006،ص 53.

2. رحايلي حياة ،أبحاث ودراسات حول الإسلام في الجزائر المستعمرة ،المرجع السابق ،ص 30.

3. مسعود هيلالي ،**الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830.1873 بالتشريعات والإنعكاسات** . ،مجلة افاق للعلوم ، م6، ع3، جامعة الجلفة ، 2021 ،ص82.

ويعد هذا القرار القمعي الذي يمثل اول اجراء تشريعي يتعلق بالاعتداء على الأوقاف انتهاكا صارخا لأحكام البند الخامس من معاهدة 5 جويلية 1830 .[1]

وتم تدعيم ذلك لاحقاً بقرار صادر في 7 ديسمبر 1830 الذي ورد فيه "ان القائمين بأملاك الأوقاف ملزمين بأن يقدموا في ظرف ثلاث أيام من تاريخ القرار تصريحًا بين صفة ووضع وحالة عقارات الأوقاف التي يستغيلونها بالكراء او غيره ،ومحصول الكراء او الغلة ،وتاريخ الدخل الأخير " كما يلزم القرار بتقديم تقارير مفصلة عن إدارة الأملاك والعقارات الوقفية ،ويقر بفرض غرامة مالية على المخالفين لأحكام القانون .

ليكون بعدها مخطط جيرا ردان الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 1832، حيث تقدم المدير العام لأملاك الدولة بموجب ذلك المخطط شامل لتنظيم الأوقاف ، يقضي بوضعها تحت اشراف الإدارة الفرنسية ، والحقيقة ان هذا التوجه مثل مخططا عاماً لتصفية مؤسسات الأوقاف في الجزائر ، حيث جرى تطويره لاحقاً ليترجم الي تقرير مفصل حول وضعية المؤسسات الوقفية سنة 1838 تم بموجبه وضع الأوقاف تحت سلطة المقتصد المدني الفرنسي [2]مما مثل خطوة مُؤسسة نحو احكام السيطرة الاستعمارية على ممتلكات الوقف.

1. مسعود هيلالي،**الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830.1873 بالتشريعات والانعكاسات** المرجع السابق، ص 84.

2. مسعود هيلالي، المرجع نفسه ، ص 84.

إضافة الي صدور مرسوم في 31 أكتوبر 1838 ، الذي ينظم طريقة التصرف في الأملاك الوقفية وقد تلاه منشور ملكي في 24 اوت 1839 الذي نص على تقسيم الأملاك الي ثلاثة أنواع ، الأملاك التابعة لدولة وتشمل العقارات الأملاك الخاصة بالمستعمرة ، والاملاك المحتجزة [1]لتتوالى بعدها سلسلة من المراسيم والقرارات التي هدفت بصورة رئيسية الي احكام السيطرة على الأوقاف . ففي الأول من شهر أكتوبر 1843 صدر قرار يقضي بإلغاء صفة الحصانة التي كانت تتمتع بها الأوقاف ، مما أدى الي اخضاعها لأحكام المعاملات الخاصة بالأملاك العقارية وقد اسهم هذا التحول التشريعي في تمكين الأوروبيين من الاستحواذ على ما يقارب 50% من الأراضي الزراعية .[2]

ثم صدر قانون 16 جوان 1851 بهدف اضعاف نظام الملكيات الجماعية او المشاعة ، وذلك من خلال ممارسة الضغوط على القبائل الجزائرية وتجميعها في مناطق محدودة مما أدى الي التخلي على الأراضي الجماعية وبهذا الاجراء تكون الإدارة الاستعمارية قد مهدت لتفكيك البنية التقليدية للملكية الجماعية في الجزائر .[3]

1. محمد الأمين بوحلوفة ، سفيان شيرة ، **انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر قراءة تاريخية ،** مجلو الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، م 1، ع1 ، جامعة الجزائر1 ، ديسمبر 2019، ص81.

2 . المرجع نفسه .

رحايلي حياة ، **أبحاث ودراسات حول الإسلام في الجزائر المستعمرة 1830.1962**، المرجع السابق ، ص32. 3

إضافة الي صدور مرسوم 30 أكتوبر 1858 الذي يقضي بتوسيع نطاق الصلاحيات المنصوص عليها في القرار المؤرخ في 1 اكتوبر1844 ، حيث تم بموجبه اخضاع الأملاك الوقفية لاحكام قوانين الملكية العقارية الفرنسية ، وقد أدى هذا الاجراء الي تمكين بعض السكان من اليهود وبعض المسلمين من تملك هذه الأوقاف والتصرف فيها .[1]

1. محمد كنازة ، المرجع السابق ، ص 55.

المبحث الثاني : المساجد ودورها في الحياة الدينية

شكلت المساجد احدى ابرز المؤسسات الدينية التي ساهمت في الحفاظ على هوية الشعب الجزائري ومقوماته ، وكانت تمثل مركزا للمقاومة ضد الاحتلال ، ولذلك لم تغفل سلطات الاحتلال عن دورها الحيوي ، فسعت الي السيطرة عليها لما يخدم مصالحها [1]

فمنذ ان بسطوا سيطرتهم على الجزائر سعوا الي محاربة الإسلام في كل شبر من أراضيها، ساعين الي اقتلاعه من صدور امة اخلصت له وتعلقت بتعاليمه لأكثر من ثلاثة عشر قرنا، فامتدت أيديهم الي المساجد، فطمسوا معالمها وحولوا اغلبها الي كنائس وثكنات، ولم يسلم ما تبقى منها ، اذ جعل بعضها قواعد عسكرية وإدارية [2] فعند احتلال الجزائر كان عدد المساجد فيها يبلغ 176 مسجدا ، الا ان هذا العدد تراجع بشكل كبير ليصل الي خمسة مساجد فقط بحلول عام 1899. [3] فقد تنوعت مصائر هذه المؤسسات فمنها مساجد استمرت على حالها دون تغير وأخرى حولت الي كنائس مع الإبقاء على بنيتها الأساسية واجراء بعض التعديلات

1. بوعزة بوضرساية ، **الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن ال19** ، د د ن ، د ب ن ، 2007 ، ص152.
2. الفضيل الورتلاني ، **الجزائر الثائرة** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 101.
3. بوعزة بوضرساية ، المرجع نفسه ، ص 153 .

عليها ، كما تعرضت بعض المساجد للهدم فورا في حين خصصت أخرى لاستعمالات عسكرية ومدنية قبل ان يتم هدمها لاحقا [1]

فأول مسجد تعرض للاعتداد بالهدم الكامل كان جامع السيدة ، وذلك فب عام 1830 ، فقد كان يعد من المساجد الرئيسية منذ القرن ال16، وقد صنفه ديفوكس ضمن الجوامع من الدرجة الأولى نظرا لجماله وفخامته ، غير ان السلطات الفرنسية خشيت ان يحوله المسلمون الي مركز لتجمع والاجتماعات وهو ما يعكس أهمية هذا الجامع ، فقررت هدمه بالكامل الي جانب المنازل المحيطة به ورغم ذلك بقيت مئذنته قائمة لسنة 1832.[2]

لتتواصل بعدها فرنسا سياسة الهدم تجاه المساجد محاولة بذلك ان تخلق جو يساعدها على بسط نفوذها وسيطرتها على الجزائر المستعمرة .

ولعل ابرز مثال على ذلك ما صنعه بمسجد كتشاوة في مدينة الجزائر الذي قامت بتحويله الي كنيسة القديس فليب حيث تمكن دور فيغو من الاستلاء على المسجد بالقوة، رغم المعارضة التي واجهتها من هذا التصرف ، وسعيا منه لإضفاء الشرعية على ما قام به وتجنب اثارة المشاعر الدينية لدى سكان المدينة، شكل لجنة برئاسة السيد بربر ببيجو

1 . أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، **ج1** ، د ط ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992، ص 82 .

2. أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ، ص14.

وضمت في عضويتها عددا من علماء المدينة ، وخلال اجتماع اللجنة عبر الجزائريون عن تمسكهم ببنود اتفاقية 5 جويلة 1830.[1]

لكن امام إصرار الجنرال على الاستلاء على المسجد اصدر امر للجيش باقتحامه بالقوة في 17 ديسمبر 1831، وفي ذلك الوقف كان حوالي أربعة الاف مصل معتصمين داخله ، لكن رغما لذلك تلقى الجيش تعليمات بكسر الأبواب واطلاق النار على المصلين ، مما أدى في النهاية الي السيطرة عليه.[2]

وقد تم بذلك خرق معاهدة 5 جويلية 1830 وتحققت إدارة فرنسا في الحصول على المسجد. وضمن مساجد العاصمة التي وقع عليها الهدم والتحويل نجد مسجد سيدي السعدي حيث توقفت الأنشطة الدينية في هذا المسجد منذ بداية الاحتلال الفرنسي ، حيث تم تعطيله ، ثم استخدم كمخزن للبارود عام 1847 قبل ان يتم تحويله الي مصلحة للضرائب في سنة 1850 .[3]

إضافة الي مسجد المصلى حيث قام الاحتلال الفرنسي بتعطيل المسجد منذ الأيام الأولى لدخوله ثم سلمه الي الجيش الذي حوله الي ثكنة عسكرية .[4]

---

1. خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830.1871**، د ط ، دار حلب لنشر ، سوريا ، 1977، ص32.
2. المرجع نفسه.
3. أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ،ج5 المرجع السابق ، ص16 .
4. لمرجع نفسه .

ولم تقتصر عمليات الهدم والتحويل لتلك المؤسسات على مدينة الجزائر فقط ، بل امتدت لتشمل العديد من المناطق التي خضعت للاحتلال العسكري ، من ضمنها مدينة قسنطينة ، والتي نالت مساجدها وجوامعها نصيبا وافرا من التخريب والدمار ، بفعل سياسة الاستعمار في اطار فرض هيمنة ثقافية [1]

فقد اشارت الاحصائيات ان قسنطينة فقط احتوت على مائة مسجد حسب روسوا 1838، وسبعين مسجداً خلال 1837وهو تاريخ احتلالها .[2]وضمن المساجد التي وقع عليها الهدم مسجد سيدي صالح باي الذي حولته سلطات الاحتلال الي كنيسة ن إضافة الي مسجد رحبة الصوف عطله الفرنسيون عن وظيفته منذ الاحتلال ، واصبح مخزن لشعير عام 1837 ، ومع حلول عام 1848تم تحويله مجدداً الي ملجأ يحوى الضحايا ، ضف الي ذلك جامع القصبة الذي يعود للعهد الحفصي ، حولوه لبناية عسكرية تجمع وتضم أسلحة مرة وادوية مرة أخرى ، ونجد أيضا الجامع الكبير وجامع سوق الغزل وكذا جامع سيدي لخضر كلها لقيت المصير نفسه [3]

1. وعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 . 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي** ، د ط ، دار الحكمة لنشر ، الجزائر ، 2010، ص138.

2. أبو القاسم سعد الله ، ، **تاريخ الجزائر الثقافي ج5** المرجع السابق ، ص80.

3. بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 . 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي** ، المرجع السابق ، ص 138.

وفي منطقة عنابة تم هدم اكثر من 37 مسجداً وكان من ابرزها : جامع سيدي مروان ، الذي وصفه الأستاذ سعد الله بأنه من اعظم مساجد المدينة لاحتلاله موقعا هاما .ولم تسلم مدينة بجاية هي الأخرى من موجة الهدم التي طالت المعالم الدينية ، اذ ازيل العديد من مساجدها وجوامعها قبل عام 1859، وقد احصى الأستاذ سعد الله استنادا الي رواية فيروا عن 25 مسجداً طواها الزوال .[1]

اما في الناحية الغربية فقد وجدوا بها ما يقارب 151 مسجداً الي غاية سنة 1853، غير ان شأنها شأن باقي المناطق لم تسلم من موجة الهدم لاسيما في مدينة وهران .[2]

ومن ابرز الوقائع التي ظلت محفورة في ذاكرة الأجيال الجزائرية ما تعرضت له المقابر من انتهاك ، تمثل في نبش القبور واستخراج عظام الموتى ليتم نقلها الي مدينة مارسيليا الفرنسية ، حيث استخدمت لاحقا لأغراض صناعية .[3]

فقد اسفرت سياسة الهدم المنهجي للمقومات المعنوية لمجتمعنا عن نشر الجهل والامية ، ففي غضون جيل واحد فقط برزت فروق شاسعة في المستوى العلمي والثقافي خاصة عند مقارنة

1. سبع عادل ، حوحو رمزي، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870 .1900**، مجلة المفكر ، م18 ، ع2، جامعة محمد خيضر بسكرة . ، 2023، ص107.

2. سبع عادل ، حوحو رمزي، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870 .1900 م** ، المرجع السابق

3. جمال قنان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر** ، د ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994، ص121.

قضاة تخرجوا من المدارس الإسلامية التي تأسست بعد عام 1850 ، والذين كانوا يمارسون مهامهم خلال السنوات الأولى من الاحتلال .

المبحث الثالث: التعليم

لطالما كان التعليم ولا يزال الركيزة الأساسية لكل ثقافه واداه جوهريه لتحقيق التقدم في المجتمعات الإنسانية [1]،اذ يحظى بأهمية بالغه في صون الموروث الثقافي للأمم ويعد اساسا للنهوض الحضاري والتطور الاجتماعي ،فمنذ دخول العثمانيين الى الجزائر حرصوا على الحفاظ على المبادئ العربية الإسلامية ،غير أن عند دراسة الجانب الثقافي في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني لا نجد ما يدل على وجود اهتمام فعلي بالجانب التعليمي من قبل السلطة العثمانية [2]،وان فعلت شيئا من ذلك احيانا فعن طريق الدين من خلال المشاريع الدينية والخيرية كبناء جامعا او كتابًا لتعليم القران او ينشئون زاويه لاحد الاولياء الصالحين ؛فعلى العموم فان التعليم الذي انتشر كان نابعا من الشعور الديني [3]فالتعليم في الجزائر العثمانية كان تعليما اسلاميا حيث كان يشمل قرى الارياف فكان الكثير من ابناء الجزائريين.،يحسنون القراءة والكتابة[4]

فالأمية لم تكن منتشرة في الاواسط الجزائرية قبل الاحتلال، فقد كانت الكتاتيب 3000 كتُاب وكانت المساجد والزوايا تقوم بدورها في تعليم الامه وتنشئتها التنشئة العربية الدينية

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ **الجزائر الثقافي 1500.1830**، ج1، الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص113.

2عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ **الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 534.

3. أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه.

4 . أبو القاسم سعد الله، **محاضرات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث**، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 159.

الصحيحة. اما المدارس فقد عرفت انتشارا واسعا خلال العهد العثماني حيث كان انشائها يتم بجهود المحسنين وبتمويل من الاوقاف التي يخصصها اصحاب النفوس الخيرة لخدمه العلم والتعليم [1]اما مواد تعليم ؛،فقد انحصرت في تعليم قراءه الحروف الأبجدية وكتابتها ثم حفظ القران في المرحلة الابتدائية ،التي كانت تدرس في الكتاتيب وتمول مباشره ،من طرف السكان اما المرحلة الثانوية ،وكانت من تخصص الزوايا وبعض المدارس التي دعا صيتها آنذاك[2] مثل مدرسة الجامع الكبير بمدينه الجزائر تحوي 269 مدرسه يدرس فيها 5583 وقسنطينة التي كانت اشعاع ثقافيا خاصه في عهد احمد باي.

الذي اسس **المدرسة الكتابية في 1776** لتعليم مختلف العلوم،[3] اما المواد المدرسة كانت على قدر كبير من الأهمية تضمن تلقين احكام القران ،المنطق، التاريخ الفقه، الحديث ، التصوف، علم الحساب وعلم الفلك.[4]

لكن ما انغزا الفرنسيون مدينه الجزائر حتى سعوا الى طمس معالم سيادتها العامة ومظاهرها العمرانية وفكت بنيتها الاجتماعية وغيرت نمطها العربي الاسلامي فالمشروع الاستعماري كان واضح الاهداف والمعالم اذ انه لم يأتي لتحقيق هدفا اقتصادي بحث وانما

1. فاطمة دخيه، الحركة **الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في الادب واللغة العربية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.2015، ص21.

2. بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 . 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي** ، المرجع السابق، ص 127 .

3. أبو القاسم سعد الله، **محاضرات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص276

4. بوعزة بوضرساية، المرجع نفسه

يزيل امه من الوجود بمحو هويتها ومقومات شخصيتها ويضرب عليها جدارا حديديا يعزلها عن محيطها العربي الاسلامي رغم التخلف الذي كان مهيمنا المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإسلامية عامه الا ان الوضع التعليمي والثقافي كان مقبولا بكثير مما ال اليه بعد الاحتلال [1]حيث ان فرنسا عمدت منذ دخوله هذا الجزائر للقضاء على المؤسسة الدينية باعتبارها مركز التعليم العربي الإسلامي ،حيث كان يوجد في العاصمة وحدها على سبيل المثال عام 1830، 12 مدرسه ثانويه وكان عدد الزوايا التعليمية 349 زاويه [2]الاستعمار قد حطم الكتاتيب القرآنية والغى وحجز التعليم في المساجد وهدم اكثرها ثم هو لم يعوض ذلك بشيء اخر لأنه يعلم أن الأمه اذا علمت قاومت الاستعمار ولم ترضخ وسعت السعي الحثيث لتخلص منه [3]

فقد ادرك الفرنسيون ان السبيل اللي سيطر على الجزائريين هو تلقينهم لغتهم، لذا دعا الكثير من العسكريين، الى الاهتمام بتعليم الاهالي ومن اشهر هؤلاء ،نجد **الجنرال بيجوا** الذي كان يرفع شعار "**السيف والمحراث والقلم** "وكانت **دوق دومال** هو ايضا من المطالبين بذلك حيث كان **يقول**" **ان فتح مدرسه في وسط الاهالي يعد افضل من فيلق عسكري تهدئه**

1. عبد الرشيد زروقة ، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ،1913.1940**، د ط ،دار الشهاب ، بيروت لبنان 1999 ،ص 27.
2. المرجع نفسه ،30.
3. احمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر** ،المرجع السابق . ص139.

البلاد[1]" ذلك للقضاء على التعصب الديني وغرس الوطنية في اذهان الناشئة فتقارير عده طلبت بضرورة تكوين جيل جديد من الجزائريين في مدارس فرنسيه، لم يحضروا الغزو المقاومة وانما نشأ في عهد الاحتلال، وفتح عينيه على الجزائر الفرنسية منها تقارير **بيدوا 1848وبارو 1849** [2]فبعدما تبين لهم استحالة اقناع الكبار وجهوا جهودهم نحو الاطفال ليتقربوا ممن حملوا لهم الحضارة فقاموا بأنشاء مدارس ابتدائية (فرنسية . اسلامية) écoles d'indigènesبقسم واحد في الغالب يكتظ اذا كان هناك اقبالا[3] كما قامت بإنشاء مدارس في بدأيه الاحتلال في منطقة وهران عنابة ، قسنطينة [4]،وفي سنه 1833م تم اصدار مرسوم نص على انشاء مدارس للتعليم الفرنسية للأهالي والفرنسيين على حد سواء، لكن اولياء التلاميذ رفضوا هذه المحاولة ،ذلك ان المدارس الفرنسية الإسلامية لم تكن اللغة العربية ولا للدين الاسلامي مكان فيها ، ناهيك عن التعليم الفاسد الذي كان يلقن لأبناء الجزائر وإنتاج أقلية متعلمة تخدم الاحتلال فهذه المدارس انما كانت فرنسية اللسان

1. بوضياف سميرة، ملمح **تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، د م ،** ع8 ،جامعة قسنطينة 2 ،2014م،ص 32.

2. علي محمد الصلابي، كفاح **الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة، بيروت، لبنان د ت ، ص 712.

3. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م الى 1989م**،ج1 ،دار المعرفة ، باب الوادي ،الجزائر ،ص152.

4. بوعزة بوضرساية الجرائم الفرنسية

والمنهج[1]، لذلك كان الاقبال عليها ضعيفا، بسبب اهمال المتعمد اللغة العربية والدين الاسلامي، ضف الى ذلك المدرسة ابتدائية الفرنسية في القطر الجزائر، التي كانت تأوي الأوروبيين، فإنما تواجد الأوروبيين بالنسبة كثير ة تأسست المدارس الابتدائية بكثره والتعليم فيها كان فرنسيا، [2]حيث تركز على تاريخ وجغرافية فرنسا وتهمل تاريخ وجغرافية الجزائر ما كانت تقدر بالفترات المتعلقة بالاحتلال الروماني والبيزنطي وتشوه العصور الإسلامية [3]تلى ذلك تأسيس اول مدرسه موجهه للأهالي، تعرف باسم المدرسة الحضرية الفرنسية . وقد سميت بهذا الاسم لأنها خصصت، لسكان المدن فقط بينما تجاهل باقي السكان ،وفرنسية لأن هدفها كان دمج المسلمين في المجتمع الفرنسي من خلال تعليمهم اللغة الفرنسية [4]أين صرح احد الضباط "...**والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي احلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف ما تلبث ان تنتشر بين الاهالي ولا سيما اذا وجدت مدرستنا اقبالاً من الجيل الجديد**"[5]

1. محمد السعيد قاصري، دراسات **وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830.1962**، دار الارشاد لنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص336.

2. أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير**، د ط، د د ن، الجزائر، 2011، ص 86.

3 . بشير بلاح، المرجع السابق، ص 147.

4 . أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830م . 1954م** ،ج3 ، المرجع السابق ، ص284.

5 . عبد القادر خليفي ، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة** 1830.1962م د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن ، 2010م ، ص425.

وكان هذا التعليم يدرس في المراكز التعليمية الإسلامية، التي صادرتها الإدارة كالزوايا "والمدارس التقليدية وفي 1833م تم تأسيس نظام مشترك، الذي كان يسمح لليهود والنصارى بمزاولة التعليم في مدرسه خاصه، ولمن أراد من المسلمين لكن المسلمين ما لبثوا ان تناقص عددهم خوفا من التحول الديني، [1]فالمدارس الابتدائية الفرنسية في القطر الجزائري كانت تأوي من المسلمين 9000 فقط اما البقيه وهي 48,000 فتتلقى العلوم الفرنسية في المدارس الخاصة التي يدعى اسمها "المدارس العربية الفرنسية "وإن لم يكن للعربية فيها نصيب وعدد هذه المدارس في القطر الجزائري 541 مدرسه منها 519 مدرسه للذكور بها 1033 قسما وتلاميذها 3000 فقط [2]، وبرنامج هذه الأخيرة يعد غسلا للمخ لتوجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية ،وقطع جذوره. ومن مظاهر التمييز ان هذه المدارس، قصدت فئه واحده من الجزائريين لا الكل بين (قياد، قضاه) ومن يخدمون الإدارة الفرنسية [3]، اضافه الى أن التعليم الابتدائي كان اجباريا من سن 6الى 13 فيما يتعلق بالأوروبيين اما الاهالي فلا يكون كذلك[4].

1 . أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830م . 1954م**، المرجع السابق، ص 284.

2 . أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر ،دسن ، ص 294.

3 . أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص285.

4. احمد توفيق المدني ،**الجزائر** ، المرجع السابق ،ص 296.

وتنحدر نسبه التعلم للمسلمين بارتفاع درجة التعليم فالتعليم الثانوي كله فرنسي يزاول 49 مدرسه ثانويه ، من درجه Lycée Collège [1]لم يكن متاحاً ، هو الاخر لكل الجزائريين ليس نقصا من ذكائهم وانما رغبه في تجهيلهم ، باكتفائهم بتعليم الابتدائي إلا بعض المحظوظين من ابناء الباشوات الذين خدموا فرنسا بإخلاص [2] فالتعليم به كان غير مجاني كما كانت مكانه اللغة العربية به ضعيفة وتدرس اختيارياً بالدارجة ، وكان عدد التلاميذ الفرنسيين بالكوليج محددًا مقارنه بعدده في الابتدائية ،ما يدل على أن الفرنسيين كانوا يفضلون ارسال ابنائهم الى فرنسا للتعلم [3]فقد كان يحوي 34.868 تلميذا من فتيات وفتيان منهم 5.300 فقط 952 من فتياتهم واذا ازدادت صعودا ترى الهوا من ابناء الجزائريين ترسب .[4]

إلى جانب ملاحقه ،ونفي العديد من العلماء، وترهيب الباقيين باعتبارهم رمزًا للمقاومة الثقافية وخط الدفاع الأول عن الهوية الإسلامية واللغة العربية ،فترك الفرنسيون التعليم يموت دون الاعلان عنه، فقد اشتغلوا في بدء الامر بإفناء العنصر الجزائري وتحطيم قواه واخماد حركته فما كان ينتهي ذلك الدور الاحمر ،حتى كانت البلاد قد فرغت من العلم بصفه تكاد

1 . أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 140.

2 . عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1 ، د ار ريحانة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2002،ص 126.

3. ابو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي 1930.1954** م ج3، المرجع السابق ، ص 292.

4. أحمد توفيق المدني، ، **هذه هي الجزائر** ، الم السابق ، ص 140.

مطلقه [1]فسياسة التجهيل كانت شعار الاستعمار الفرنسي في القطر الجزائري ،والقانون الذي سار عليه منذ يومه الاول، [2]حتى يمكنها ان تحكم سيطرتها التامة عليهم، ولم تسمح لهم بالتعليم الا في حدود ضيقه للغاية، مع تكثيف المراقبة لما تبقى من المؤسسات التعليمية لما يدرسونه حتى يكون كل حركه على مرأى ومسمع منها لتؤمن على وجودها بالجزائر.[3]

فحتى يتحقق مشروعه الاستيطاني بالجزائر الذي يمكنه من بسط نفوذه العسكري والسياسي الى جانب التغلغل الثقافي والحضري، عمل على تفكيك بنيه المجتمع الجزائري وتخريب نسيجه الاجتماعي،[4] من خلال ضرب مقومات وحدته التي تقوم اساسا على الدين الواحد، اللغة المشتركة والتاريخ والانتماء لوطن واحد، ذلك بإحلال اللغة الفرنسية محل العربية،[5] فبمجرد صدور القرار الحاق في 34 18 م اعتبرت فرنسا اللغة العربية لغة اجنبيه وغير قادره ان تكون لغة حضارة [6]وقد تشكل هذا الموقف جزءًا من السياسة الاستعمارية الهادفة ،الى طمس الهوية الثقافية للشعب الجزائري وفرض الثقافة الفرنسية بديلاً عنها فالسياسة التعليمية لأبناء الاهالي بدأت وفق خلفيه دينيه تعصبيه، رافقت الاحتلال وذلك بالقضاء على معاقل المعرفة التعليمية الزوايا ، المساجد من خلال اصدارها لقانون 7

1. أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي 1930.1954** م، المرجع السابق، ص 335.
2. احمد توفيق المدني ،المرجع نفسه ،ص140.
3. عبد الرشيد زروقة ، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي 1913.1940 م** ،المرجع السابق ،ص 30.
4. الطاهر زهروني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، دط ، موفم لنشر ،الجزائر ،1993م ، ص 12.
5. احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق ، ص 140،
6. عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي 1913م .1940 م** ، المرجع السابق ، ص 28.

ديسمبر 1830م القاضي بضم الاملاك الدينية الى مصلحه املاك الدولة[1] كما قامت بإغلاق نحو الف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية كانت قائمة ،ورغبة في خلق جيل موالي لها شرعت الإدارة الاستعمارية ،بفتح المدارس شيئا فشيئا امام ابناء الجزائريين منذ 1883م لكن التعليم كان ولا يزال فرنسيا بحث بدعوى نشر الثقافة والحضارة كجسر للاستحواذ على العقول والنفوس، بينما ان شاهدات تؤكد غير ذلك فالجزائر كانت اكثر حضارة وتعليما، من فرنسا حتى ان احد الرحالة الالمان قال حين مر بالجزائر في 1831م" **لقد جئت بحثا قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير انني لم اعثر عليه في حين وجدت ذلك في بلدان جنوب اوروبا**." [2]

فالحكومة الفرنسية عمدت الى مسخ اللغة والثقافة الوطنية، في السنوات الاولى من الاحتلال اتسمت بسياده روح العدائية تجاه الثقافة العربية، حيث عمل الجيش الفرنسي الى احراق كل ما يقع تحت يده من كتب ومكتبات بما في ذلك "مكتبه الامير عبد القادر" ورغم

1 . عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1962.1830م** ، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ،2016 م ، ص6 .

2. عمر بن قينة ،**المشكلة الثقافية في الجزائر . التفاعلات والنتائج .** ،دار أسامة لنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان ،2000 م، ص24.

ان الاستعمار في بداية القرن 19 م كان مشغول بمواجهات الثورات الوطنية، إلا انه لم يعقل عن تأسيس مدارس فرنسية للنشر اللغة الفرنسية ومقاومه الثقافة القومية العربية.[1]

وبالإضافة الى التعليم الابتدائي والثانوي اهتم الاستعمار بالتعليم العالي فأنشأ في مدينه الجزائر جامعه علمية (université)، تشمل اربعه كليات الحقوق، الطب، الصيدلة الادب، [2]وفق مرسوم 4 اوت 1857 م تُعنى كليه والطب بتكوين الشباب الجزائري على استعمال الطبية فيستطيعون بذلك تقديم خدمات جديرة في الاوسط الريفية، التي اصبحت تعاني الامراض، كما قدمت الأوروبيين اكثر ما هي للجزائريين [3]الجزائريون كان يمثلون طالبا واحد في الجامعة عن 15342 شخص أوروبي ومن هنا كانت النتيجة الحتمية لهذه السياسية ،في مجال حق الجزائريين ايضا التي تسعة اعشار من أبناء الجزائريين ، يجدون مكان لهم في المدارس كأنما ارادت فرنسا ان تنشئهم على تشرد والبطالة لكن لكي تعدهم للهجرة الى فرنسا، من اجل العمل في مصانعها كأيادي رخيصة [4].

والتعليم في هذه المستويات كان فرنسيا منهجا وثقافا، لكن هذا لا يعني استغناء الفرنسيون عن اللغة العربية، فلقد فهموا ان حاجاتهم الإدارية تتطلب هذه اللغة لكنهم سعوا للقضاء عليها

1 . يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 .1954**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ب ن ،2007، ص60.

2 . احمد توفيق المدني، **الجزائر**، المرجع السابق، ص296.

3 . محمد بن شوش، **التعليم الجزائري ابان الاحتلال الفرنسي 1830م . 1870 م** ، ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2007.2008 ،ص66 .

4 . محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، اتحاد الكتاب العربي، دون د.ن، 1999، ص64 .

من خلال اهمال تدريسها في المدارس القديمة ومراقبه المؤسسة التعليمية التي بقيت اضافه الى منع فتح مدرسه عربيه واكد ذلك ديسمبر 1904 م الذي نص على عدم السماح لأي معلم مسلم ان يتولى اداره مكتب للتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة [1]وحدد شروطها التي تتضمن اقتصار التعليم على تعليم القران دون الخوض في تفسيره خاصه التي تحث على الجهاد .[2]

تنوعت برامج تعليميه موجهه للجزائريين من بينهم تاريخ وثقافة فرنسا كما اولت اهتمام بالجانب الديني في ذلك يقول **مار يشال بيجو للميسو لونيسيوا** " **بأن العرب لا يطيعون فرنسا الا إذا أصبحوا فرنسيين ولم يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين** " [3]فبعد 20 سنة من الاحتلال اوجدت الادارة الاستعمارية نفسها بحاجه الى علماء لتوظفهم في المناصب الشرعية، وأدرك الدور الرجال الدين في الاعراش والمدن الجزائرية المختلفة. [4]لذلك شجعت على البعثات التبشيرية **فالجنرال ديب ورمون** خاطب الحملة البرية على الجزائر"**.... لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح الباب على مصراعيه لتدخل المسيحية.**"

1 . عبد الرشيد زروقة ، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913.1940** ،المرجع السابق ،ص 31.

2 . يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 .1954**، المرجع السابق ، ص 26 .

3 . ناصر الدين سيعيدوننني، **الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م ، ص 277.

4 . العالي غربي واخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد**، دار هومة، الجزائر، 2007م ص231.

هذا في مجال التعليم فجل السياسات الاستعمارية انما كانت محكومة بأهداف محدده حتى وان لم تكن معلنه كذلك الحال بالنسبة للقطاع المهني فقد سعت السعي الحثيث الى جر الاهالي نحو التكوين والتي من شانها ان تمكنه من القيام بأعمال شاقه تخدم المعمرين [1]

فنظام التربوي على العموم ان وجد فانه لم يجد للإعطاء تعليم جاد لأهالي الجزائريين فالإدارة الاستعمارية نظرت الى الجزائريين نظرة السيد لعبده فقد أدركت ان تعليمهم يعني تنويرهم لذلك سعت الى تجهيلهم او محاولة منها لاستمالتهم.

1 . الطاهر زهروني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال** ، المرجع السابق ، ص 24.

شهد واقع الديني الإسلامي بالجزائر خلال القرن التاسع عشر تراجعا نتيجة الاحتلال الفرنسي، حيث تعرضت المؤسسات الدينية لضغوط كبيرة من قبل سلطات الاستعمار.

حيث تعرضت الأوقاف الإسلامية التي كانت تمثل العمود الفقر لتمويل الأنشطة الدينية والثقافية، حيث استولت قوات الاحتلال على العديد من الأوقاف، أما المساجد تم إغلاق عدد كبير منها والبعض الأخر حول الى استخدامات أخرى، اما من ناحية التعليم الذي عرف هو الاخر تراجع اخر إذ اضعفت دور المدارس القرآنية والزواية وتم فرض تعليم فرنسي، لكن رغم ذلك استمرت اشكال الرفض والمقاومة الثقافية والدينية هذه السياسات.

الفصل الثاني: الجمهورية الفرنسية الثالثة والنظام المدني.

المبحث الأول: الحرب الفرنسية البروسية وسقوط الإمبراطورية الثانية.

المبحث الثاني: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وترسيخ النظام المدني.

المبحث الثالث: انعكاسات النظام المدني على الجزائر .

المبحث الأول: الحرب الفرنسية البروسية وسقوط الإمبراطورية الثانية.

شهدت اوروبا في منتصف القرن 19 تحولات سياسية كبيرة خصوصا مع بروز بروسيا كقوة بصاعده تسعى لتوحيد الولايات الالمانية تحت قيادتها، في المقابل كانت الامبراطورية الفرنسية الثانية بقياده نابليون الثالث [1]تحاول الحفاظ على نفوذها الاوروبي.

ظهر فجأة الى جانب فرنسا خصم قوي متمثل في بروسيا مما جعل فرض التفاهم بين فرنسا وبروسيا شبه معدوم.[2]

حيث اثار انتصار روسيا في عام 1866 م وما تبعه من الوحيد لشمال ألمانيا قلقًا كبيرا لدى فرنسا التي اعتبرت تنامي قوة بروسيا تهديدا لتوازن القوى في أوروبا، وكانت تخشى ان يشكل قيام دولة المانية موحدة على حدودها الشمالية خطرا على امنها واستقرارها. وبناء على

[1]. نابليون الثالث :1808.1873، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الثانية، ثم أصبح امبراطور فرنسا عام 1852م الى 1870م تمت هزيمته في الحرب الفرنسية البروسية 1870 أدت الى سقوط الإمبراطورية الثانية ونفيه الى إنجلترا، انظر كتاب: بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج2، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015، ص486.

[2]. عبد العزيز سليمان نوار، **اوروبا ضد الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789-1871م**، دط ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر ، 2013 ،ص 379.

ذلك وضع بسمارك خطه تهدف الى هزيمه النمسا اولا ثم فرنسا لاحقا تمهيدا لتحقيق الوحدة الالمانية[1].

عمل بسمارك على إعداد جيش بروسي بشكل كامل تحضيرا لخوض حرب معتمدا عليه اعتماداً كليا. كما سعى الي كسب دعم الدول المجاورة او على الاقل ضمان حيادها لتفادي أي تحالف قد تعرقل خطته ضد النمسا.[2]

ومن اجل تحقيق ذلكَ دعم بسمارك روسيا في قمع الثورة البولندية مقابل حيادها في النزاع المترقب، كذلك تواصل مع الإمبراطور الثالث، واتفق معه على بقاء فرنسا على الحياد مقابل منحها بلجيكا او لوكسمبرج، كما اتجه بسمارك الى ايطاليا عارضا عليها مدينه البندقية مقابل الوقوف الى جانبها.[3]

حيث كانت فرنسا تخشى ظهور دولة قوية على حدودها الشمالية تهدد امنها، وكان بسمارك على وعي تام بهذه المخاوف، فتبنى استراتيجي اولا على هزيمة النمسا ثم التفرغ لمواجهه

---

[1]. وداد بن عمرة ، **الحرب الفرنسية البروسية وتداعياتها على العلاقات الدولية 1870-1919** ،مذكرة ماستر في تاريخ العربي المعاصر ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2017-2018،ص 34.

[2]. زينب عصمت راشد ، **تاريخ أوروبا الحديث** ،ج2 ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ،د س ن ، 386، 387 م

[3]. شوقي عطا الله الجمل عبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة في الحرب الباردة**، د ط ، مكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة ،مصر ،2000 ،129 .

فرنسا كخطوة ثانية لتحقيق الوحدة الألمانية، مع حرصه ان تبدو فرنسا الطرف المعتدي امام الراي العام الدولي.[1]

بدأت الخلافات بين الجانبين تزداد، أبرزها كان حول لوكسمبورغ التي حاولت فرنسا شرائها رغم انها كانت جزء من الاتحاد الالماني بموجب معاهده فيينا وتمكن بسمارك من منع بيعها لفرنسا.

ثم تصاعد التوتر مجددا بسبب مسالة العرش الاسباني [2]حيث طرحت اسم لي وبولد [3]من اسرة "هنتسولرن" البروسية كمرشح للعرش ما اثار مخاوف فرنسا من تنامي نفوذ بروسيا، فتدخل والد "لي وبولد" وأعلن تنازل ابنه عن العرش قرار رحبت به فرنسا لكن وزير خارجية فرنسا طالب ملك بروسيا بتعهد رسمي بعدم ترشيح اي فرد من هذه العائلة مستقبلا[4].

رأى بسمارك ان الوقت قد حان لتنفيذ خطته وبفضل قربه من مطلح الاحداث سرع بنشر تفاصيل الاجتماعات والمداولات التي جرت بين السفير الفرنسي والملك البروسي وقد أرسل

---

[1] . عبد العزيز سليمان نوار، **اوروبا ضد الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789-1871م**، المرجع السابق ،380.

[2]. أحسان عبد الهادي سلمان النائب، **المسألة الألمانية من وحدتها الى إعادة توحيدها**، د ط، المديرية العامة، كردستان، 2013 ، ص26.

[3]. ليبولد: ابن عم ملك بروسيا وليام الأول وهو كذلك ابن سلالة ألمانية حاكمة، ابن الأمير أنطوني، شغل منصب كبير الوزراء بروسيا، أنظر كتاب، نصرى ذياب خاطر ، **التاريخ الأوروبي الحديث** ، الجندارية لنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2010 ص111

[4]. أحسان عبد الهادي سلمان النائب، المرجع نفسه، ص26.

بسمارك برقية شهيرة الى فرنسا عرفت لاحقا باسم ارسالية اي، اتسمت بطابعها الاستفزازي والاهانة البالغة لفرنسا [1]

اذ اثارت هذه الرسالة غضب القيادة الفرنسية والشعب على حد سواء ودفع الغليان الشعبي الى الضغط على الامبراطور نابليون لإعلان الحرب، بغية منه لإنقاذ شعبيته المتدهورة في الداخل الفرنسي، وسعيا لترسيخ اركان الامبراطورية لم يتردد نابليون وبعد خمس ايام فقط من وصول البرقية البروسية في اعلان الحرب على بروسيا لتندلع بذلك حرب أوروبية جديدة[2]

في 19 جوان 1870م اعلنت باريس الحرب على برلين دون ان تأخذ بعين الاعتبار القوة العسكرية الكبيرة التي كان يتمتع بها الجيش البروسي، فقد كانت بروسيا منذ عام 1868م تستند بشكل منهجي لخوض صراع مع فرنسا [3]فقد كان جيشها معد ومنظم على اسس علمية كما انهم درسوا جميع مشاكل الحرب دراسة وافية، اضافه الى القيادة الموحدة وتوزيع اقاليمه التي سبق استعداد الجيش الفرنسي[4]، وفقا للخطة التي استندت على المحاور التالية:

---

[1]. نصري ذياب خاطر، **التاريخ الأوروبي الحديث**، المرجع السابق ، ص111 .

[2] . المرجع نفسه، ص111.

[3]. محمد محمد صالح، **تاريخ أوروبا في القرن ال19**، د ط ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ،1985، ص100.

[4]. . جراند هارلود تنبرلين، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين** ت ر، بهاء فهمي، ط 6، مؤسسة سجل العرب ، د م 2001، ص525 .

1. الدخول في حرب مع فرنسا لمنع النمسا من استغلال الفرص والانتقام بمساعده الفرنسيين
2. دفع فرنسا لتكون البادئة بإعلان الحرب مما يبرر تحالف الولايات الألمانية الجنوبية مع بروسيا تحت رايه الدفاع عن الوطن الام.
3. ضمان حياد روسيا او كسب دعمها في حال قررت النمسا الانضمام الى فرنسا في الحرب[1]

حيث ارسلت بروسيا جيشا قوامه نصف مليون جندي بقياده القائد فون ما لتكيه [2]وبدأت قوته هجومًا واسعا على الاراضي الفرنسية في حين لم يكن الجيش الفرنسي الذي بادر بإعلان الحرب يتجاوز عدده200الف جندي بعد يومين فقط من عبور القوات البروسية الحدود الفرنسية حققوا في 2 اوت 1870 انتصارين كبيرين احدهما في الألزاس [3] التي اسندت قيادتها "لمكما هون" واللورين الي " بازين وفي 6 اوت شن ولي عهد الألماني هجومًا على

[1]. محمد محمد صالح ، **تاريخ أوروبا في القرن 19**، المرجع السابق ،ص 100.

[2]. المرجع نفسه.

[3]. محمد محمد صالح ، المرجع السابق .

الجنرال ماكماهون[1] في منطقة ورث ملحقا به هزيمة قاسية مهدت الطريق امام القوات الألمانية ، لسيطرة على منطقة الألزاس

ونتيجة لهذه الهزيمة اضطر ماكماهون الي التراجع نحو مدينة " شالون"، وفي اليوم نفسه تعرض الجنرال بازين لهزيمة اخرى الي جانب قواته في معركة سبتشبرين ،مما سمح للألمان بالتقدم نحو مدينة ميتز .

في الثاني من سبتمبر عام1870 م في معركة سيدان ،[2] انهزم الجيش الفرنسي واستسلم الإمبراطور نابليون الثالث بعد ان وقع في قبضة البروسين ، وإلى جانبه حاكم الجزان العام السابق ما كما هون ، ثم تلاه إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة يوم 4 سبتمبر 1870م.[3]

" بدأ بسمارك يهيئ الرأي العام الألماني لضم الألزاس واللورين مما بسبب استحالة وقرار السلم بين البلدين (فرنسا المانيا). ولما خذت القوات الألمانية تدق أبواب العاصمة باريس

[1]. ماكماهزن : ضابط وديبلوماسي بريطاني 1862–1949 شغل منصب المفاوض السايمي البريطاني في مصر بين سنتين 1915–1917 اشتهر بمراسلته مع الشريف حسين بن علي شريف مكة والتي انتهت باتفاقيات ساكس بيكو ووعد بلفور . ينظر : https://www.noor.book.com.

[2]. جراند هارولد تنبرلين ، المرجع السابق ، ص525.

[3]. صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830_1930**, د ط، د د ن ، د ب ن ، ص 61.

فوفير في 18 سبتمبر أين تمسك بسمارك بموقفه المطالب بأراضي الراين، لكن جون فافر أعلن أن فرنسا لن تتنازل عن أي شبر من أراضيها.[1]

ففي 12 فيفري عام 1871م اجتمعت الجمعية الوطنية التي انبثقت عن الانتخابات التي جرت في الـ 18 من الشهر ذاته، وذلك في مدينة بردوا التي أصبحت مقرا مؤقتاً للحكومة الفرنسية عقب انهيار النظام الإمبراطوري، وقد أقرت الجمعية خلال هذا الاجتماع، تعين السياسي الفرنسي تير رئيسا لدولة، وفوضته بمهمة إبرام اتفاقية مع العدو، توجت بتوقيع "صلح فرانكفورت " في 10 ماي 1871[2]

والتي فرضت على فرنسا شروط قاسية تمثلت في:

- تخلي فرنسا عن منطقتي الألزاس واللورين لصالح بروسيا
- التزمت فرنسا بدفع غرامة مالية قدرها 5 مليارات خلال فترة 5 سنوات
- ظلت فرنسا الشمالية تحت الاحتلال البروسي إلى حين سداد الغرامة بالكامل

[1]. نادية زروق، **الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا الجزائر نموذجًا "1870-1900"**، ماجستير في التاريخ المعاصر قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 ، 2010-2011، ص21.

[2]. عبد الحميد نعنعي،عبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الثانية** ، د ط، دار النهضة، بيروت ،لبنان، د س ن، ص278.

- كما تنازلت فرنسا عن مدينتي ميتز وستراسبورغ البروسية. وتمكنت فرنسا من دفع المبلغ خلال 3 سنوات فقط، الأمر الذي أدي إلى انسحاب الجيش البروسي من الأراضي الفرنسية [1]

" انتهت الحرب بين بروسيا و فرنسا بإكمال بناء الاتحاد الألماني، ففي 18 جانفي اجتمع الأمراء بقاعة العراب بقصر فرساي .. معلنين عن قيام امبراطورية المانية تتويج ملك بروسيا " وليام الأول إمبراطورًا[2]

[1]. جلال يحى ،**التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر. لحرب العالمية الأولى** . ج2 ، د ط ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية مصر ، د س ن ، ص 449 .

[2]. سارة بتيجي، **بسمارك اهم اعماله ومشاريعه على المستوى الأوروبي والعالمي 1862.1898م** ، مذكرة ماستر في التاريخ العام ، قسم التاريخ ،جامعة ماي 1945م ،قالمة ،2016.2017 ،ص 53.54 .

المبحث الثاني: : قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وترسيخ النظام المدني.

بعد توقيع معاهدة الصلح، واجه رئيس الدولة الجديد تحديا، تمثل في اندلاع فتنة خطيرة في باريس كادت أن تزعزع أركان الدولة الفرنسية بأكملها، تمثلت في ثورة الكمون[1]

فقد كانت أغلبية سكان باريس تميل إلى إقامة نظام جمهوري شوري في البلاد، مما أثار استيائهم من انتقال السلطة إلى الجمعية الوطنية التي كان معظم أعضائها من المحافظين الملكين ورغم أن هذه الجمعية، كانت قد انتخبت خصيصًا لعقد الصلح مع الألمان، فإنها واصلت عملها بعد توقيع معاهدة فرانكفورت ونقلت مقرها إلى فرساي في 10مارس [2]

اعتقد الباريسيون أن الحكومة الجديدة ذات الأغلبية الملكية تسعي لإحياء نظام قديم بمظالمه واعتبروا توقيع الجمعية الوطنية صلح فرانكفورت خيانة وطنية الأن كانوا يطمحون إلى مقاومة ثورية ضد الاحتلال الألماني الذي شكل وجوده في باريس هانة لهم.

[1]. ثورة الكومون : انتفاضة شعبية قامت في باريس بين 18مارس 1871م ،جاءت كرد فعل على الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية وسخط الشعب من الحكومة الفرنسية التي عقدت صلحًا مذلًا مع بروسيا ،انظر كتاب عز الدين فوده ،**تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ، 2001 ، ص 243.

[2]. عبد الحميد نعنعي، **التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص288.

ففي 18 مارس أرسلت حكومة فرساي جيشًا الى باريس لاستعادة أسلحة استولت عليها العناصر الثورية، لكن الحرص الوطني والثوار فقاوموا واعدموا اثنين من قادة الجيش اعقب ذلك تشكيل حكومة ثورية.[1]

ظروف تغيير نظام الحكم المدني في الجزائر :

عرفت الجرائم المستعمرة مجموعة من الظروف أنبئت بوادر تغير نظام الحكم السائد إلى نظام الحكم المدني.

شهدت الجزائر خلال مرحلة الانتقال من الحكم العسكري إلى المدني اضطرابات سياسية متكررة حيث تناوبت لأنظمة بفعل الصراعات بين العسكريين والمدنيين الأوروبيين، في حين ظل الجزائريون مهمشين وبعدين من صنع القرار[2].

بدأ الامبراطور الفرنسي يظهر اهتمامًا بالغا بالجزائريين خاصة بعد زيارته الأولى للجزائر عام 1860م حيث لفت انتباهه مسألة ملكية الأراضي، وقد اقتنع بضرورة الاعتراف بحق الجزائريين في الأراضي التي يستغلونها، وعبر من هذا في رسالة إلى **بليسي في1863م قائلًا: "الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب كما ان امبراطور فرنسا"**

[1]. عبد الحميد نعنعي، **التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق،289.

[2]. حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1845.1871**، د ط ، دار الهدى ،الجزائر ، ص65

بناء على ذلك صدر قرار 22أفريل 1863م يمنح الجزائريين ملكية الأراضي التي بحوزتهم إلا أن هذا القرار قوبل بمعارضة من قبل المستوطنين الفرنسيين، لأنه يعارض نشاطهم الاستيطاني.[1]

واستمروا في احتجاجهم وصياحهم، لأن غايتهم الحقيقية، كانت تحويل الجزائر إلى إقطاعية يستقلون بها عن فرنسا و يكونون هم السادة ، ويعامل السكان الأصليون عبيد، فقد أبدى الحاكم العام ما كما هون امتعاضه من رسالة الإمبراطور تمامًا ، كما فعل بيلي في عام 1863م ، كما عبر ديقو من عضبه بطلبه النقل إلى فرنسا احتجاجا على ما أطلق عليه سياسة "المملكة العربية "وهاجمت الإدارة العامة والصحافة في كل أوروبا وغيرهم ممن دعموا هذه السياسة ،في حين أعلن الأوروبيون في الجزائر رفضهم القاطع لمشروع "المملكة العربية " وشنوا حملة تشويه واسعة ضد السياسة الإمبراطورية الجديدة ،مستخدمين كل الوسائل لعرقلتها

وفي ظل هذه الظروف، شهدت الجزائر في عام 1865 م هجرة كبير من الأوروبيين الذين جلبوا معهم أمراضًا وأوبئة تسببت في وفاة العديد من الأهالي ولم تسعى الإدارة الاستعمارية

[1]. حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1845.1871**، المرجع السابق ، ص 66.

لتقديم أي مساعدة ، كان من بين هؤلاء المهاجرين بعض المشاركين في انقلاب 1851 م ضد "نابليون بونابرت "[1]

كما اندلعت حرائق في منطقة متيجة وهضاب قسنطينة وغاباتها ،وحاول المستوطنين تحميل الاهالي مسؤولية هذه الاحداث ،عدم استحقاقهم للإصلاحات للإمبراطورية بالإضافة الى هذه الحرائق والاوبئة مثل الكوليرا[2] شهدت الجزائر بين عامين 1863 و 1865 قحطًا وجفافًا مما ادى الى زحف اسراب من الجراد من الجنوب على الاراضي الزراعية فأتت على الاخضر واليابس ما تسبب في مجاعة كبيرة بين عامي 1867,868 م والتي اسفرت عن وفاه اكثر من نصف مليون شخص من الاهالي كما اكد "**جاك فريموا** "**ان الجزائر دخلت ابتداء من 1867 في واحدة من اصعب فتراتها حيث اثارت المواسم السيئة مجاعات غير مسبوقة وزادت من تفاقم الوضع انتشار الحمى الصفراء والكوليرا**[3]

[1]. يحى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق**، ص 23.

[2]. جاك فريموا، **فرنسا والاسلام من نابليون الى ميتران، ت ر هام صالح، دار قرطبة لنشر والتوثيق والأبحاث**، دب ن، 1991، ص89.

[3]. جاك فريموا، المرجع نفسه، ص 90.

المبحث الثالث : انعكاسات النظام المدني الجزائر والمجتمع الفرنسي

ان الاعلان عن جمهوريه فرنسية ثالثة 1870 م وتغيير نظام الحكم من نظام حكم عسكري الى نظام حكم مدني كان له اثار عميقة على الجزائر المستعمرة. ففي اواخر عهد" لويس نابليون" بدا المستوطنون الاوروبيون يفرضون نفوذهم بشكل متزايد في الجزائر، مؤثرين على مجريات الاحداث خاصة في ظل ضعف السياسة الداخلية لنابليون، ومعارضة سكان باريس لمشاريعه.

وقد أدرك نابليون هذا الضعف فسعى لكسب دعم المستوطنين عبر اصدار مرسوم 31 ماي 1870 م منح من خلاله حكام الولايات الثلاث في الجزائر استقلالية عن السلطة العسكرية وبموجب لهذا القرار أصبح لهؤلاء الحكام سلطة كاملة في إدارة شؤونهم المدنية، بينما اقتصر دور العسكريين على المناطق الخاضعة للنفوذ العسكري فقط.[1]

وفي جوان من العام نفسه اصدر مرسوم، يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء انتخابات في المناطق المدنية واجتياز ممثليهم واختيار ممثليهم في المجالس العامة ، وقد اثارت هذه التنازلات غضب المؤسسة العسكرية ما دفع الحاكم العام" ماكماهون" الى تقديم استقالته

[1]. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، ط 2 ، دار الغرب الاسلامي ،بيروت ، لبنان ،2005 ، ص 137

احتجاجا على خضوع الامبراطور لضغوط المستوطنين الرامية لأحكا م سيطرتهم على الجزائر.[1]

غير ان سقوط الامبراطورية واسر نابليون الثالث على يد الالمان ، شكل نهاية لهذا الصراع بين المستوطنين والحكومة الفرنسية ،بشأن اداره شؤون الجزائر[2].

فبعد تعيين "اودلف كريميوا" [3]مسؤولا عن وزارة الداخلية في حكومة الدفاع الوطني ، سارع في اصدار مجموعة من المراسيم تهدف الى انهاء الحكم العسكري في الجزائر ،ومنح المستوطنين الاوروبيين سلطات مطلقة، محققا بذلك اغلب مطالبهم. ، حيث كان "أدلف كريمو" المسؤول الاول عن الشؤون الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني المناهضة "لنابليون الثالث "وتمثلت السياسة الجديدة في اصدار 36 مرسوما تتعلق بالجزائر، وبانتقال السلطة من يد العسكريين الى يد المستوطنين[4]، ومن بين تلك المراسيم نذكر ما يلي:

---

[1]. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص 37. .

[2]. المرجع نفسه، ص 137.

[3]. ادولف كريمو : اسحاق موشي كريمو 1776. 1880 المعروف بأدولف كريمو "Adolph. crêmieux" محامي وسياسي فرنسي ،انتخب نائب عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية 1871م تولى وزارة العدل مرتين ،الثانية كانت في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا في4 سبتمبر 1870م اوكلت اليه خلالها ادارة شؤون الجزائر ،بشير بلاح ،**تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989** ، المرجع السابق ص 183.

[4]. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 156.

المرسوم الصادر بتاريخ 4 اكتوبر 1870م والمتعلق بمنح ست مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من اربعه فقط عام 1848 م وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا[1]

المرسوم الصادر يوم 8 اكتوبر 1870 والخاص بتوزيع وتوسيع الحكم المدني الى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.[2]

المرسوم الصادر في 24 اكتوبر 1870م والذي انشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني حيث تقرر فيه ما يلي:

- ان يتم الغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب ويعوض بحاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه ثلاث رؤساء عمالات او رؤساء مقاطعات اداريه.
- ان تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له ان يتدخل في الشؤون المدنية.
- أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء وليس وزارة الحرب بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

[1]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 83.

[2]. عمار بوحوش **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص 137.

- ان يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامه منتخبه من طرف الفرنسيين فقط وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية ان تقوم بتعيين ستة مسلمين.[1]
- كما أصدر مرسوم 10 نوفمبر 1870 م الذي يسمح للمستوطنين الاوروبيين ان يعينوا الولاء في المناطق التي تخضع للحكم العسكري، اين يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين.
- مرسوم 24 ديسمبر 1870م القاضي بإلغاء المناطق العسكرية وتحويل تلك المناطق تدريجيا بيد السلطة المدنية، وهذا معناه بس نفوذ المستوطنين على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا الى سلطه المكاتب العربية.[2]

نهاية المكاتب العربية في المناطق المدنية :

مع اقتراب نهاية الامبراطورية الفرنسية تصاعدت الحملات الدعائية، التي شنها المعمرون ضد المكاتب العربية.

[1]. صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 1814.1962م** ،دار العلوم لنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2002 ، ص 211

[2]. صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 212.

وزادت الامور سوءا عام 1869م حين تم اغتيال 27 جزائريا ضمن قافلة كانت تحت اشراف ضباط هذه المكاتب وقد تم قتلهم على يد العسكريين انفسهم، وبررت الحكومة الفرنسية الحادثة بقولها" **ان الضحايا كانوا في الحقيقة يدعمون الاستعمار** "..

تحول ضباط المكاتب العربية الى هذا مباشرة للشتائم والاتهامات من قبل المعمرين واتهموا بالسعي وراء اثراء أنفسهم على حساب السكان المحليين.[1]

حيث اقتنع العديد من المعمرين بان المكاتب العربية كانت تختلق الفوضى لتبرير وجودها واستنادا على ذلك اعتقد المعمرون ان ثوره عام 1871 م لم تكن عفوية، بل من تدبير ضباط المكاتب العربية أنفسهم عقب سقوط الإمبراطورية الثانية، لإقناع الحكومة الفرنسية بأن الجزائر ستظل في حالة التمرد مستمر ما لم تستمر تلك المكاتب في اداء دورها.[2]

تفاقمت حدة الاتهامات الموجهة للمكاتب العربية وبدأت تحمل مسؤولية كل ما يحدث في الجزائر، حتى باتت الدعوات تتزايد لمحاكمتها واقصائها نهائيا من المشهد.

---

[1]. المكاتب العربية : انشأت لإدارة شؤون السكان تحت سلطة الضباط والحاكم العام بمساعدة الاغوات ، لتكون وساطة بين السلطة الفرنسية والشعبي ،بحلول النظام المدني 1870 ألغيت ، بطاش علي ،**الاستدمار الفرنسي بالجزائر 1900.1830** ،د ب ن ، 2012 ، ص189

[2]. صالح فركوس ، **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر** ، البصائر ،الجديدة لنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2012 ، ص 365.

وبلغت هذه الضغوط بعد اعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة 4 سبتمبر 1870م، حيث مارس المعمرون ضغط شديد على حكومة الدفاع الوطني في مدينة "**تور**" ما أسفر عن صدور قرارات حاسمة في اكتوبر 24 كما ذكرنا سابقا:

1. الغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وانهاء امتيازات رؤساء الاهالي.
2. انشاء محاكم جنايات جديده تخضع الجزائريين لنفس نظام القضائي.
3. منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية بصورة جماعية،[1] فقد قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة على نقل الادارة من الحكم المطلق للجيش الفرنسي، الى يد كبار الاحتكاريين من الكولون، واعطت لهم صلاحيات من خلال جملة هذه المراسيم والتي نصت بدورها على الغاء المكاتب العربية وانشاء محاكم جنايات لإخضاع الجزائر اليها.[2]

[1]. صالح فركوس ، **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق ، ص365.

[2]. بطاش علي، **الاستدمار الفرنسي بالجزائر 1830-1900**، المرجع السابق ،ص 182.

توسيع سلطات المستوطنين:

لقد ادى الغاء النظام العسكري واقامه نظام مدني سنه 1870م الى تسريع وتيره الاستيطان في الجزائر مما منح المستوطنين سياسات واسعه في اداره شؤون البلاد، ومع مرور الوقت تنامت هذه الصلاحيات الى حد باتت فيه تنافس سلطة الحكومة الفرنسية نفسها في رسم السياسات الاستعمارية [1]

حيث شكلت الجمهورية الثالثة مرحلة حاسمة في تبني سياسة التعمير وتشجيع الاستيطان واحرزت فيها تقدما ملحوظا عبر عدة مراحل ففي سنه 1876م بلغ عدد الاوروبيين 344,000 منهم 189 فرنساوي و155,000 أجنبي اضافة الى يهود الجزائر الذين منحوا كامل الحقوق المدنية وتولي مناصب مهمة على إثر صدور "قرار كريمو cremieux "

وقد هدفت فرنسا من خلال ذلك الى فصلهم عن الشعب الجزائري، وتعميق الهوة بين الطرفين [2]ففي عام 1899م صدر قرار التجنيس التلقائي، الذي نص على منح الجنسية الفرنسية تلقائيا لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر وقد علق الوالي العام "**تيرمان** "**على ذلك**

[1]. وليد بوشوا، **الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية والبلدية في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني 1830.1902**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م4، ع3، جويلية، 2022، ص 134.

[2]. فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، منشورات ANEP، د ب ن، 2005م، ص 84، 85.

قائلا بما ان الاجانب لا يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية فما علينا الا ان نجعلها اجبارية بدلًا من محاوله اقناعهم بها "[1]

وقد واصلت فرنسا جهودها في تأسيس مجتمع اوروبي في الجزائر فقد قامت ايضا حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة بترحيل أهالي للألزاس واللورين الى الجزائر مع مصادره 340 ألف هكتار من اراضي الجزائريين لتوزيعها على المستوطنين

وبعد ذلك تنوعت اساليب الاستيلاء على اراضي السكان الاصليين حتى صدر في 26 جويلية 1873م قرارا اتاح للمستوطنين التصرف في الاراضي الجزائرية، وتطبيق القانون الفرنسي على معاملات البيع كما خول الدوائر الخاصة بتثبيت عقود الملكية وتحديد اراضي العرش[2]

[1]. فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المرجع السابق، ص 85.

[2]. مقلاتي عبد الله، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830. 1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن، 2014، ص19.

وخلال الفترة 1871 الى 1895م جرى انشاء 248 مركزا استيطانيا جديدا وبدأت سياسة طرد الجزائريين من اراضيهم، وتحويل المناطق العسكرية الى ادارات مدنية خاضعة لسيطرة الاوروبيين.

ونتيجة لذلك، ارتفع عدد البلديات المدنية من 126 بلديه عام 1873 الى 249 بلديه عام1891 وفي الوقت نفسه شجع الاحتلال الهجرة الأوروبية الى الجزائر ومنح المهاجرين امتيازات واسعه فازداد عددهم بشكل لافت خلال العهدين الاخيرين من القرن التاسع عشر، حتى بلغ 394,257نسمه بحلول 1900.[1]

قانون الأنديجينا:

شكل قانون الاهالي أحد أبرز اوجه السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

في عام 1871م قدم مشروع الاندجينا الى الحاكم العام الأميرال دي فيدون " De Gueydonحيث اعتمد اسلوب الحكم عبر القرارات الفردية وأطلق على مشروعه الاستثنائي في مجال القمع "قانون الأندجينال الجزائري"، Code de indigene Algerian[2]وقد تم توسيع نطاق الأندجينال تدريجيًا بالتزامن مع التوسع الاستعماري حتى تم تعميمه رسميا سنه

[1]. مقلاتي عبد الله، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830. 1954م** ، المرجع السابق، ص 19.

[2]. سباعي عبد القادر ، **قانون الأندجينا الوجه الأخر لقانون السود** ،مجلة دراسات ، دم ، دع ، جامعة ظاهري محمد بشار . ديسمبر ، 2016 ، ص199.

1888م، فلم يتم اصدار هذا القانون دفعة واحدة، بل بدا تطبيقه سنه 1871 واضيفت اليه تعديلات خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات .

وتم عام 1881م تدوين هذه المخالفات الخاصة لتشكيل قانون حقيقي للأندجينا الذي صدر رسميا بموجب مرسوم بتاريخ 28 جوان 1881م. فقد جاء القانون في إطار فرض عقوبات قمعية على السكان الاصليين، واخضاعهم لرقابه اداريه وقضائية بهدف ترسيخ السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائريين وتمييزهم عن المستوطنين. [1]

انتفاضة المقراني:

تعد ثورة او" انتفاضة المقراني 1871م "من أكبر واهم الثورات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19،

اتبع الاستعمار الفرنسي خطة صلبة ماكرة استولى من خلالها على الاراضي الجزائريين ومواشيهم وهما مصدر رزقهم الاساسي بهدف تهجيرهم وابادتهم باستخدام وسائل وحشية شملت القتل والتجويع والتفقير والتعريض للجفاف ونشر الاوبئة والامراض، بالإضافة الى تهجيرهم نحو الارياف بعد اغتصاب اراضيهم الخصبة، كما عمد الى نفي عدد منهم الى

[1]. سباعي عبد القادر، **قانون الأندجينا الوجه الأخر لقانون السود**، المرجع السابق، ص 94.

كاليدونيا الجديدة احدى المستعمرات الفرنسية، بغرض تنصيرهم واقتلاعهم من جذورهم الدينية والثقافية وتشكل هذه الممارسات في مجملها جرائم ضد الإنسانية.[1]

وامام هذا الظلم والاستبداد المتعمد جاءت استجابة الجزائريين لمحاربته، انطلاقا من ندوات رجال الدين وزعماء القبائل ضمن إطار الجهاد ضد المستعمر الكافر[2]

فقيام جمهورية فرنسية الثالثة بنظام مدني الذي جاء بقوانين مشرفه بحق الجزائريين كانت النقطة التي افاضت لكأس في اندلاع انتفاضة المقراني عام 1881.م

انعكاسات النظام المدني على فرنسا:

1. الصراع بين الجمهورية والكنيسة الكاثوليكية

ـ منذ قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة نشب صراع حاد بين الجمهورية والكنيسة الكاثوليكية حيث كانت الأخيرة تدعم الملكيين وتعارض التوجهات الجمهورية، وقد رأى الجمهوريون في الكنيسة تهديداً لقيام الجمهورية بسبب تمسكها بالمحافظة الاجتماعية، وتأثيرها الواسع خصوصا في مجال التعليم.

[1]. العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن ال 19**، دار المعرفة، 2006، ص 217.

[2]. المرجع نفسه .

وفي مواجهة هذا النفوذ انتهجت الجمهورية سياسة علمانية صارمه تمثلت في اغلاق المدارس التابعة لرجال الدين، وسعي الى تقليص تأثير الكنيسة على فكر وسلوك الشباب.[1]

2. الفصل بين الكنيسة والدين قانون 1905:

شكل قانون 1905 نقطه تحول حاسمة في تكريس نظام المدني العلماني في فرنسا حيث، اقر الفصل الكامل بين الدولة والمؤسسات الدينية منهيًا بذلك اي تمويل او دعم حكومي للكنائس.

وقد جاء هذا القانون تتويجاً لمسار من الاصلاحات العلمانية التي قادها الجمهوريون غير ان تطبيقه ولاسيما خلال جر ممتلكات الكنيسة، اثار موجه من التوترات والاحتجاجات ومع ذلك أسهم هذا التشريع في ترسيخ مبدا حياد الدولة تجاه الدين وعزز استقلالها عن التأثيرات الدينية. [2]

[1] Hugues Marquis, La France en République (de 1880 au début des années vingt), document pédagogique, IUFM Poitou-Charentes, s.d., p7

[2].Marquis ,Ibid ,P8

3. قضية دي رفوس :

اندلعت قضية دي رفوس سنه 1894م حيث وجهت تهمة الخيانة الى الضابط "الفريد دريغوس "وهو يهودي من أصل الزاسي بتهمه التخابر مع المانيا، وذلك خلال محاكمة عسكرية اتسمت بالغموض وغياب الشفافية، وقد كشفت هذه التهمة عن عمق النزعة المعادية للسامية المتغلغلة داخل المؤسسة العسكرية، وفي اوساط المجتمع الفرنسي آنذاك[1]

ادت القضية الى انقسام السياسي حاد في فرنسا حيث وقف القوميون الكاثوليك والمحافظون، ضد دي رفوس بينما تلقى دعما من الجمهوريين الراديكاليين والليبراليين الاشتراكيين وبفعل الضغوط المتزايدة، اعيد فتح الملف مره اخرى ما أسفر عن تبرئة دي رفوس رسميا وقد اعتبرت هذه التبرئة انفصالا لقيم العدالة والسيادة القانون وحقوق الانسان التي ارسلتها الجمهورية الفرنسية

[1] .Teevan, John R. III. Âge d'or ou déclin avancé?: Les succès et les échecs de la IIIe République en France, 1870–1940, University at Albany, State University of New York, 2012, p p28، 29

تحولت هذه الازمة الى محطة حاسمة في تاريخ الجمهورية الثالثة، اذ اظهرت صلابتها في مواجهة الانقسامات الإيديولوجية الداخلية وعززت من شرعيتها السياسية الأخلاقية في مجابهة القوى المناهضة لها.[1]

[1] Ibid,p29

ان قيام جمهورية فرنسية ثالثة كان عبارة عن تغيير كامل في منظومة الحكم الفرنسي ولم يكن إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا في أوروبا إلا ضرورة ملحة لترسيخ مفهوم النظام المدني الذي يعطي الحرية الكاملة للمستوطنين، ويمنح العنصر الأصلي الجزائري من ممارسة هوايته (الدين، اللغة، الحريات).

الفصل الثالث: الممارسات الاستثنائية الفرنسية تجاه الشؤون والأوقاف الإسلامية.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية تجاه مجلس القضاء الإسلامي.

المبحث الثاني: الزوايا والطرق الصوفية

المبحث الثالث: الحج والهجرة

المبحث الأول: السياسة الفرنسية تجاه مجلس القضاء الإسلامي.

شهدت الجزائر خلال حقبة الاستعمارية الفرنسية ولا سيما في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870 .1940م مرحلة فارقة في تاريخها الديني، اذ تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة تجاه الشؤون والاوقاف الإسلامية هدفها الأساسي تقويض البنية الدينية للمجتمع الجزائري عبر تشريعات استعمارية وممارسات قمعيه استهدفت الاسلام كمقوم من مقومات الهوية الوطنية الجزائرية.

يعد القضاء الركيزة الأساسية لبناء الدولة وحماية النظام العام، اذ يمثل احدى اهم السلطات في الدولة، ويشكل الضامن الرئيسي لتحقيق العدالة وصون الحقوق والحريات.

اما القضاء في الاسلام فهو نظام مرتبط بالمجتمع اي الحاكم والمحكوم والقضاء هو الذي يراقب العدل وبه تستقيم الحياة وترقى الامم، وبه تنحرف وتشقى وعلى راي الحكماء "**العالم بستان سياجه الدولة والدولة سلطان يعارضه الجيش والجيش جند يجمعهم المال والمال رزق يجمعهم الرعية والرعية عبيد تجمعهم العدل والعدل مألوف وبه قوام العالم**" [1]

[1]. عميرا وي أحميده، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، ط 2، دار الهدى لطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 95.

فالقضاء الاسلامي يستند أساساً في احكامه على القران الكريم والسنة النبوية الشريفة وجهود العلماء والاعلام [1]

لذلك عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ دخولها الى الجزائر لتطبيق سياسة الادماج في المجال القضائي، من خلال الغاء جهاز العدالة الإسلامية وتقليص سلطات القضاة المسلمين [2]باعتباره مصدر قوة وعامل تماسك المجتمع الجزائري، فضلا عن كون الجزائر بلدا مهزومًا يجب ان يمحى نظامه القضائي المتخلف المرتشي امام نظامها "**المتقدم**" فعملت على اضعافه وتفكيكه تمهيدا للقضاء عليه،[3] خلافاً لوعودها في بنود اتفاقية 4-5 جويلية 1830م التي ابرمتها مع الداي حسين والتي تنص على احترام الدين الاسلامي اي تطبيق الشريعة الإسلامية.

جريان احكامها على ايدي القضاة المسلمين[4] هذا ما وجده الاحتلال الفرنسي عائقا وحاجزا امام مشروعه الاستعماري، وهو شدة تمسك المسلمين الجزائريين بشريعة الإسلامية وقد ذكر

[1]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830. 1989** ج1، المرجع السابق، 240.

[2]. رمضان بورغدة، **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830.1892م**، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر . بسكرة . جانفي ، 2009م ، د ص.

[3]. بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 238.

[4]. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830م 1954م ، ج4، المرجع السابق ، ص427** .

"**الجنرال دوبار**" في تقريره له سنه 1846م ان هذا المجتمع شعبًا متمسكاً بإسلامه ولا يمكن تطبيق القوانين الفرنسية، الا باتخاذ استراتيجية معينه للتهجم على الشريعة الإسلامية.

وذلك "**بقوله لقد وجدنا شعبًا متمسكا بدينه ولا يمكن تطبيق قوانيننا إلا بالمساس في الدين الاسلامي الذي يتمسك به ثلاث ملايين جزائري**"[1]

فقد أدرك الفرنسيون انه ما لم يتمكنوا من السيطرة على القضاء الاسلامي فان الهوية الجزائرية ستظل حاضره وستتواصل المقاومة بأشكالها المختلفة، فقد كان القاضي يمثل رمزا للسلطة الشرعية والمسؤول عن تطبيق الاحكام الدينية وبإمكانه معارضة السلطة الفرنسية [2]وقد اوضح **الحاكم العام غيدون** 1971م "**القاضي الاسلامي يجب ان يمحى امام القاضي الفرنسي اننا الغالبون فلنعرف كيف نمارس ارادتنا** "

فالإبقاء على القضاء الاهالي كان يعني الحفاظ على الهوية العربية، لذلك رأت السلطة الاستعمارية ضرورة اتباع وسائل لنيل من مكانه القضاة واضعافهم تمهيدا لإقصائهم[3]

[1]. بوشنافة نوال، **القضاء الاسلامي في ظل الاحتلال الفرنسي 1830.1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ جامعة ابن خلدون . تيارت . 2014. 2015م ، ص . 657.

[2]. ابو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830.1954م، ج4**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م، ص 421.

[3]. شارل روبرت اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير 1954م**، ج2، د ط، دار الأمة، 2013م، ص ص 50،53.

ومن هنا يتضح ان دور القاضي كان أكثر خطورة من دور المدرس او امام المسجد.[1]

وفي إطار محاولة انجاح سياسة الادماج القضائي انتهج الفرنسيون سياسة التدرج في احتواء وزرع المؤسسات القضائية الفرنسية.

وكذا سن جملة من المراسيم والقرارات التي من شانها تقويض القضاء الاسلامي فقط 1830. 1841م، اتسمت بالتردد كون ادارة احتلال ليست على دراية بالمنظومة القضائية في فترة الحكم العثماني.

هذا ما دفع بالإدارة الاستعمارية للعودة خطوه للوراء والاعتماد على القضاة المسلمين واستشارتهم في القضايا المرتبطة بها لتصدر مرسوم 19 اوت 1834م الذي ورد فيه مادته 27 "**ان المحاكم الفرنسية مختصة في كل القضايا التي تقع بين الاهالي من ديانات أخرى**"، مع منح المتخاصمين المسلمين حق اختيار بين الاحتكام الى القاضي المسلم او المحاكم الفرنسية.

وكان الهدف منه في نهاية المطاف الغاء القضاء الإسلامي، لكن حبطت نواياهم فلم يكن من المعقول ان يقبل القضاة المسلمون بين عشيه وضوحها الرجوع الى خدمات قاضي

[1]. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م**، ج4، المرجع السابق، 421.

أجنبي يستمد شرعيته من ادارة الاحتلال اضافة الى الروح الإسلامية للشعب الجزائري فرفض التقاضي عند مسلم معناه رفض الشريعة[1]

وسبق هذا المرسوم قرار 16 اوت 1832م الذي يعتبر اول محاولة تدخل استعمال في القضاء الإسلامي، حيث تم فيه الفصل بين القانون المدني، والجنائي في القضايا التي تعرض على المحاكم الإسلامية وبالتالي اصبحت القضايا الدينية الجنائية من اختصاص القضاء الفرنسي.[2]

قرار 22جويلية 1834م من ضمنه ان الجزائر أصبحت من الممتلكات الفرنسية وأصبحالعمل بالأوامر بدل القرارات [3]ونص على ان المحاكم الفرنسية يحق لها ان تتكفل بالقضايا المدنية والتجارية للجزائريين.[4]

تلى ذلك تعيين مار يشال بوجو سنه 1841 وتم منحه سلطات واسعة اين اتهم القضاة المسلمين بالتواطؤ مع المقاومة ذلك لذلك صدرت في 1841م و 1854م مجموعة اجراءات

---

[1]. رمضان بورغدة، **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830.1892م**، المرجع السابق، ص 14.

[2]. خديجة بقطا ش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830. 1871م** ، المرجع السابق ،ص 25

[3].. جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830.1962**، تر عبد السلام عزيز، د ط، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص 134

[4]. عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ الزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962م** ، ج2 ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، ص 245

ادت في النهاية الى انتزاع سلطه القاضي المسلم وجعله مجرد اداة منفذة وتحت رقابه القضاء الفرنسي

فالمرسوم الملكي الصادر في 28 فيفري 1841م انتزع من القضاة المسلمين حق الحكم في الجنايات والجنح [1]

ومرسوم 26 سبتمبر 1842م الذي نص على ان يصبح القضاة الاسلاميون خاضعين لرقابه الوكيل العام الفرنسي في المناطق المدنية مع إلزام القضاة المسلمين بكتابه احكامهم القضائية باللغة الفرنسية واشتراط عدم كتابة الأحكام الإسلامية الا بعد موافقة القضاة الفرنسيين

ولقد قامت الجمهورية الفرنسية الثانية الى الفصل بين العدالة الفرنسية والعدالة الإسلامية فقد وضعت الاولى تحت سلطة حافظ الاحكام بينما ظلت الثانية من جملة اصلاحات وزير الحربية. [2]

وقرار 30 نوفمبر 1844م انشات على إثره محكمه الدرجة الاولى بالبليدة و9 سبتمبر 1848م انشئت محاكم الصلح ومحاكم الدرجة الأولى والمحكمة الملكية للاستئناف تندرج كل واحدة على مهام لعل أهمها :

[1]. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، المرجع السابق، ص 455.

[2]. أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ج2 ، المرجع السابق ، ص 321.

- ✓ قاعة المحاكم المصلحية مهمتها الفصل في الخصومات العادية
- ✓ قاعة المحاكم الابتدائية الكبرى بالدرجة الأولى ،للفرنسيين وللجزائريين فيما يتعلق بأحكام المحاكم الشرعية الإسلامية المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية .. وغيرها [1]

و في 24 سبتمبر 1852م نص في المادة الاولى فيها "**ان المحاكم الإسلامية ملزمة القضاء في المسائل المدنية على حساب القانون الاسلامي والمسائل الجنائية تطبق عليها القوانين الفرنسية**"

وقرار 1اكتوبر 1854م الذي نص على مراقبه المحاكم الإسلامية واخضاعها لسلطة الوالي في المناطق المدنية والقائد العام العسكري في المناطق العسكرية [2]

قرار 21 ديسمبر 1859 حيث نوصت المادة الرابعة من القرار على ان يتم عقد جلسات المحاكم القضائية الإسلامية باسم "**الامبراطور نابليون الثالث**" تأكيدًا لتبعية القضاء الاسلامي الى التشريع النابليوني[3] اضيف الى ذلك

مرسوم 13 ديسمبر 1866 م حطم القضاء الاسلامي حيث فرض على الجزائريين الزامية التقاضي لدى القضاة فرنسيين واصبحت مهمة قضاء المسلمين تنفيذ احكام قضاة الصلح

---

[1]. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر ... المرجع السابق ص 207.

[2]. ابو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي ...، ج4** ، المرجع السابق ، ص 435.

[3]. ابو القاسم سعد الله ، **خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير)1830.1962م** ،دار العرب الاسلامي ،بيروت،2007 ، ص 75

الفرنسي لا كثر، كما جرد هذا المرسوم من قضاء المسلمين من صلاحياتهم وتقليص عدد الحكام الاسلاميين، وتوسيع عدد المحاكم الفرنسية ما ادى الى انتقال السيادة من المحاكم الإسلامية الى المحاكم الفرنسية [1]

لتتوالى بعدها العديد من المراسيم الاخرى التي من شأنها ادماج القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي.

والمقصود بالإدماج هو التماثل بين الدولة الام (الاصل) والمستعمرة في نظام الحكم الا ان الجزائر في فترة 1830م الى غاية سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، عرفت انفرادية في خصوص مسألة المراسيم والقرارات المطبقة بالجزائر

وبما ان فرنسا تعتبر الجزائر امتداداً إقليمياً لأراضيها ما وراء البحار[2] فلابد إذا من ان يوضع نفس النظام السائد هنالك وهذا ما حدث فكثير من المعطيات تغيرت بقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وسقوط نابليون الثالث لعل من اهمها النظام القضائي،

فبعد ثوره المقراني في 1871م بالغت الادارة الاستعمارية في محاربة القضاء الاسلامي، واعلن الحاكم العام" De Geydon " اوامر تؤكد ضرورة تجريد القاضي المسلم من سلطته

[1]. بوضرساية بوعزة ، **سياسة فرنسا البربرية1830م .1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، المرجع السابق، ص143.

[2]. محمد حسينين ، **الاستعمار الفرنسي** ، ط 4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987م ، ص35.

واستبداله بالقاضي الفرنسي بدعوى ان فرنسا غزت هذه البلاد بقوه ويجب ان تفرض ارادتها عليها.[1]

وكذا مرسوم 28 اكتوبر 1870م الذي اقام هيئات محلفين في المحاكم الجنائية من المستوطنين واليهود فقط فأصبح مصير المسلمين المتهمين بأيادي اعدائهم، ونتج على سبيل المثال الحكم بالإعدام على 71 جزائريًا عام 1872م لمجرد اتهامهم بالتسبب في حرائق الغابات.

كما اقترح دوغيدون "De Geydon"حل المجلس الاعلى لشؤون الشريعة الاسلامية [2]الذي لم يعد يقدم اي خدمة ففي 1873م صدر القانون العقاري الذي كان من نتائجه تخفيض القضاة المسلمين من 184 الى 80 وذلك بغرض تشجيع الأهالي على اللجوء الى التقاضي لدى القضاة الفرنسيين.[3]

ومرسوم 29 ديسمبر 1874م الذي حصر تواجد القضاء الاسلامي ببلاد القبائل في قضاء الصلح juges de paix على غرار الولايات الاخرى انتهاجًا منه لسياسة فرق تسد وأمر

[1]. يحى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري** ، المرجع السابق ، ص 40.

[2]. بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830.1989م، ج1**، المرجع السابق، ص238.

[3]. الصادق مزهود ، **تاريخ القضاة في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني** ، ط 2 ، دار بهاء الدين لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 394.

بإلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة الزواوة واستبدالها بنظام "**الجماعة الاهلية** "التي كانت تستمد احكامها من الأعراف لا من الشريعة الإسلامية [1]

وقانون 1875م الذي ألغى مجالس القضاة التي انشئت سنه 1866 م والتي اعتبرت من مخلفات "**عهدالمملكة العربية**" في عهد نابليون الثالث

وهكذا ظهرت الجمهورية الثالثة وهي تضرب بعنف كل رمز من رموز الهوية الوطنية الجزائرية منها القضاء الإسلامي.[2]

مرسوم 10 سبتمبر 1886م ينص هذا المرسوم على اسناد صلاحية الفصل في النزاعات المدنية والتجارية بين المسلمين الى قضاة الصلح الفرنسيين ولم يبقى القضاء الاسلامي سوى الاختصاص بالنظر في قضايا الاحوال الشخصية والارث.

ومرسوم 25 مارس 1905م القاضي بتشكيل لجنة من رجال القانون برئاسة عميد كلية الحقوق الفرنسي مهمتها اعداد مشروع لتقنين احكام الشريعة بغرض تشويه وتحريف الشريعة الاسلامية.[3]

---

[1]. شارل روبرت اجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير** ، المرجع السابق ، ص 55.

[2]. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 4 ،المرجع السابق ، ص 457.

[3]. بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830.1989م**، ج1 المرجع السابق ،ص 88.89.

ومن هنا نجد ان فرنسا عمدت الى من خلال هذا المرسوم الى احياء المسيحية والذي لن يتحقق إلا بإبعاد التشريعات الإسلامية [1]

غير ان هذه السياسة التي ارتكزت على اخضاع واحتواء وتقزيم دور العدالة الإسلامية. تسببت في ردود فعل حادة من قبل العلماء المثقفين والاعيان وجمعية العلماء المسلمين وكذا أهالي المسلمين فقد أدرك خطورة ما تسعى اليه فرنسا في زعزعة الأحكام الشرعية فكانت سبباً في ميلاد المقاومة الثقافية منذ مطلع القرن العشرين فهبوا معبرين عن رفضهم للدور الثانوي للقضاء الاسلامي فعملوا على فضح خطتها وطالبوا بفصل السلطة القضائية الإسلامية عن القضاء [2]الفرنسي "**لان المسلم لا يجوز له دينياً ان يتحاكم الى حاكم غير مسلم ...**"[3]

فجمعية العلماء المسلمين اقترحت جملة إجراءات من شأنها استعادة مجد القضاء الإسلامي حيث دعت الى اعاده النظر في برنامج تكوين القضاء بحيث تعطي مكانة واسعة للغة العربية والشريعة الإسلامية

[1]. محمد الميلي ، **ابن باديس و عروبة الجزائر** ، ط 2 ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980م ، ص 40

[2]. بشير بلاح ،المرجع نفسه ،ص 89.

[3]. البشير الإبراهيمي ، **اثار الامام محمد البشير الإبراهيمي** ، ط د ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،1997م ، ص 136

بإنشاء مجلس اعلى للقضاء يكون مشكلًا فقط من القضاء ويكون مهمته تعيين القضاة ومراقبتهم ويكون مستقلا عن أجهزه القضاء الفرنسي [1]

كذا المطالبة بتسهيل مهمه الدعاة وعدم مضايقتهم، ورفع الحصار المضروب على النوادي التي هي في الواقع مؤسسات مكملة للمدارس والمساجد

ولم يكتفي هذا الاخير بالمواقف المكتوبة فقط، بل رفعوا شعارات نددوا برفض سياسة فرنسا تجاه القضاء ناهيك عن حالة التمرد والعصيان التي قام بها القضاة، تجاه السلطات الفرنسية والتي قابلتهم بالردع والاضطهاد [2]أمثال:

"المكي بن باديس، قاضي أولاد خيبار سوق اهراس، سي احمد الصالح الجباري "[3]

وكذا استنكاف الأهالي عن الإحكام الى قضاة فرنسيين خاصة فيما يتعلق بالمسائل الشخصية التي لها صلة بالأحكام التشريعية.[4]

[1]. محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، المرجع السابق ص ص 53 54.

[2]. صالح فركوس ، **تاريخ الجزائر من قبل التاريخ الى غاية الاستقلال** ، د ط ، دار العلوم لنشر والتوزيع ، عنابة ، 2005، ص 316.

[3]. صالح فركوس ، المرجع نفسه.

[4]. رمضان بورغدة ، **جوانب من تطور السياسة القضائية** ... المرجع السابق، دون ص.

المبحث الثاني : الزوايا والطرق الصوفية .

شملت السياسات القمعية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي مختلف المؤسسات الدينية والثقافية في المجتمع الجزائري، وكانت الزوايا[1] من أبرز هذه المؤسسات، التي تحتل الصدارة، من بين مراكز الثقافة.

فهي تعتبر مأوى لطرق الصوفية [2]والنشاط الديني وملجئ للعمل الخيري، كما عملت على تثقيف الفقراء من أبناء الشعب المتعطش للمعرفة، ذلك بتحفيظ القرآن، وتلقينهم مختلف العلوم اللغوية، والتشريعية (قواعد النحو والصرف، الفقه) . كما نجد فيها مسجدا لإقامة الصلاة والوعظ وتشمل كذلك التدريس الثانوي والعالي.[3]

---

[1]. الزوايا : لغة : مشتقة من الانزواء ، يقصد به العكوف عن العبادة او تلقي العلم بعيدا عن دنيا الناس ومشاغلهم اليومية، عبد العزيز شبهي ، **الزوايا الصوفية والعزاية والاحتلال الفرنسي في الجزائر** ، المرجع السابق ، ص13.

اصطلاحا: موقع يلتزم فيه العبادة ، كما يطلق عليه مسجد خاص بطائفة من الصوفية او ضريح لاحد الأولياء يتصل به غالبا مقبرة تدفن فيها من لهم علاقة بالطريقة، كما تعتبر مركز لنماذج الطرق الصوفية، يعرفها ابو القاسم سعد لله انها مبنى يضم قبة وضريح الوالي او شيخ الطريقة ، واحيانا يصم مكتبة وملجأ للغرباء، ينظر كتاب أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج9، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص9.

[2]. الطرق الصوفية: الطريقة في اللغة هي السيرة وطريقة الرجل ، يقال مازال فلان على طريقة واحدة اي على حالة واحدة وفلان حسن الطريقة الحال ، ابن منظور، **لسان العرب** ، مج 9 دار صادق لطباعة والتر ، بيروت ، سنة 1968، ص 221.

اصطلاحا: يعرف الطريق بمعنى المسلك فاذا اضافت لها التاء الساكنة اصبحت يقصد بها تيار، لباد الغالي، **الزوايا في المغرب الجزائري**... المرجع السابق، ص27.

[3]. محمد خالد اسطنبولي ، **التعليم الاسلامي في الجزائر فس ظل الاحتلال الفرنسي ويعده الحضاري لثورة نوفمبر** ، مجلة المعيار ،دم ، ع4، 2003 م ، ص 155.

يعود ظهور الطرق الصوفية بالجزائر الى القرن الثامن هجري، حيث كان المتصوفة يمارسون عقائدهم ويلقنون اتباعهم "الاذكار والأوراد "مبتعدين عن صخب الحياة فاختاروا العزلة، فاشتهر أحدهم انه أسس مركز لاستقبال الزوار وتعلم فيه المتصوفة علمًا ويصبح المكان يدعى بين الناس زاوية سيدي فلان، فاشتهرت بذلك الطرق الصوفية بزواياها وللزاوية خاصة تنتسب الى الطريقة الام وتمثل الزاوية خلوة للعبادة الصوفية[1]، فلكل طريقة صوفية زاوية خاصة بها.[2]

وقد حظيت هذه الطرقية بولاء شعبي واسع ما يضاهي الولاء العام لنظام الحكم القائم فالطريقة كانت ذات سلطة دينية، روحية وقضائية لما لها من الهام روحي شعبي، مكنت من خلاله من الحفاظ على المقومات الاسلامية العربية.[3]

لتصطدم هذه الاخيرة بشبح الظاهرة الاستعمارية الذي يختلف عنها في الدين والثقافة والفكر، فحسب احصاء 1871م، كان عدد الزوايا في القطر الجزائري 2000 زاوية تشرف على تعليم وتثقيف 28,000 تلميذا من السكان ويدرسون بها مدرسون جزائريون خريجي

[1]. محمد خالد اسطنبولي، **التعليم الإسلامي في الجزائر في ظل الاحتلال**، المرجع السابق، ص 155.

[2]. محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق، محمد بن عبد الكريم، د ط ، شركة النشر والتوزيع ،الجزائر، 1972م، ص 95.

[3]. عميراوي احميدة ، **اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830.1954م** ، المرجع السابق،ص 7.

المدارس العربية الحرة ،وكانت هذه الزوايا تحضر الطلاب للالتحاق في المستقبل بالمعهدين (الزيتونة بتونس والقرويين بفاس [1])

وفي هذا الصدد يقول "**احمد توفيق المدني "لبعض الطرق الصوفية بقطرنا هذا (الجزائر) مزية تاريخية لا يستطيع ان ينكرها حتى المكابر تلك هي انها استطاعت ان تحفظ الإسلام بهذه البلاد في عصور الجهل والظلمات، وعمل رجالها العاملون الأولون على تأسيس الزوايا ..."**[2]

ولما احست الادارة الاستعمارية بقوة ونفوض هذه الزوايا في تحريك الشعب والامتثال لشيوخها، عملت على القضاء عليها.[3]

فالاستعمار الفرنسي اعتبر الزوايا والطرق الصوفية تنظيمات ذات طابع سياسي مناهض لوجوده وبقائه في الجزائر فقد اصطدموا بمقاومات كانت تقف ورائها قوة خفية في نظرهم حيث ان الطرق الصوفية وشيوخها أعلنت ثورات ضد الاستعمار المحتل، فالأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال كان ابن زاوية وينتمي الى طريقة صوفية "الطريقة القادرية "

---

[1]. عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، د ط، دار الامة لطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص 134.

[2]. أحمد توفيق المدني، الجزائر، المرجع السابق، ص 350.351.

[3]. رحايلي حياة، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الدين الاسلامي** . مؤسسة الاوقاف نموذجا، ص 640

وغيرها من المقاومات التي قادها رجال الصوفية والتي حملت نفس المرجعية اتجاه العدو الاستعماري، فقد وقفوا بالمرصاد لكل حركه عدائية للإسلام

وهوما أدى بالاستعمار الى التفكير والبحث عن أليات لإضعافها والتقليل من تأثيرها من خلال رسم سياسة تقوم التدجين والتضييق [1]

فلم يتردد هذا الاخير في تدمير اغلبيتها وغلق عدد منها وتحويل اخرين الى سكنات عسكرية تابعة للجيش الاحتلال ناهيك عن اساليب الترهيب التي طبقت على مشايخها كالتعذيب، وصل بهم الامر الى اعدام بعضهم ونفيهم.

كما يؤكد ذلك **مؤيد صالح العقبي**" **قام الاستعمار بتخريب مقرات الزوايا وتدميرها والقاء القبض على رجالها وعذبهم وسجنهم كما نفي بعضهم** "كما عمل على طمسها وتشويه سمعتها وضرب مراكز التمويل الخاصة بها (الاوقاف) [2]

[1]. إبراهيم مهديد، **المثقفون الجزائريون في عمالة وهران خلال الحقبة الكولونيا ليه الأولى 1850.1912م**، دراسة تاريخية واجتماعية، د ط، منشورات دار الأديب، وهران ،1906م، ص16.

[2]. طيب جاب الله، **تاريخ الوجود الصوفي في الجزائر، وتأثيره على الحياة الاجتماعية للأفراد**، مجلة الخطاب الصوفي، دم، ع 7 ، جامعة الجزائر 2 ، 2017 ص 44.

كما انشئوا المدارس الابتدائية الفرنسية كوسيلة لتحقيق اهدافه، وتقليص دور الزوايا على اعتبار انها كانت مركز لتعليم العربي الإسلامي[1]

وفي هذا الصدد **يقول دوماس" كانت الزوايا عبارة عن مراكز مقاومة الغز والثقافي الذي كان يقوم به المحتل لجعل الجزائري اقليما فرنسيا وتجريدها من قيمتها العربية الاسلامية**"[2]

فقد حاول الاستعمار للقضاء على مراكز الثقافة العربية والاشعاع الاسلامي كالزوايا فتعرض البعض الى معاهد للثقافة الفرنسية والبعض الاخر تم تسليمه الى الهيئات التبشيرية اما الباقي فهدم بدعوى اعاده تخطيط المدن الجزائرية.[3]

ومن الزوايا التي هدمت:

- ✓ زاوية القشاش (1659) وهي مجاورة لمسجد القشاش لذا حملت اسمه كان مصيره الهدم وحولت الى مخزن لأسر العسكر الملحق بالمستشفى المدني رغم انها كانت زاوية ومدرسة عليا.

[1]. عبد الحميد عومري ، **الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880م . 1914م** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ،قسم التاريخ ، جامعة جيلالي لياس ، سيدس بلعباس ، الجزائر ،2017م ص41.

[2]. محمد نسيب ، **زوايا العلم والقرآن بالجزائر** ، د ط ، دار الفكر ، الجزائر ،د س ن ، ص33.

[3]. منير عياد واخرون، **جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية 1830م .1880م، المغايرة الثقافية نموذجًا**، مجلة المقدمات لدراسات الانسانية والاجتماعية، م ج 7 ، ع 1 ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ، 2022م ، ص 167.

- ✓ وزاوية المسجد الكبير التي حولت الى حمام فرنسي وكذا زاوية سيدي الجودي زاوية سيدي يعقوب التي حولت الى ملحقة للمستشفى العسكري "سالبيتر يير" [1]وزاوية القاضي

وغيرها الكثير ممن هدموا وحولوا الى غير مهامهم كما يؤكد ذلك "الدوق دومال " **تركزنا في الجزائر واستولينا على المعاهد العلمية وحولناها الى دكاكين او ثكنات.**"[2]

فالإضافة الى سياسة الترهيب التي انتهجتها فرنسا تجاه الزوايا ورؤسائها خلصت أيضاً الى ضرورة تبني سياسة ترغيبيه لينة في تعاملاتها وذلك من خلال محاولة استمالة الشيوخ وكسب ولائهم بهدف خدمة مصالحها الاستعمارية فاستخدمت الادارة سياسة التقرب من شيوخ زوايا.[3]

فقد حاول "Cambon " جهده لربط صلات ودية مع أكبر الزوايا والطرق الدينية مثال ذلك في الجنوب الجزائري "**كأمثال شيخ زاوية الطيبية واولاد سيدي الشيخ القادرية.**

فقد بادر في 1891م باستضافة **شيخ زاوية الطيبية (مولاي عبد السلام، وابنه مولاي العربي)** الذي قدما للإدارة الاستعمارية بعض الحلول لصعوبات التي صادفتهم في تسير شؤون الإدارة. [4]

---

[1]. مصطفى بن حموش ، **مساجد مدينة الجزائر وزواياها واضرحتها في العهد العثماني** ،دار الامة لطباعة والنشر والتوزيع ، برج الكيفان ، الجزائر ، 2007 ، ص 47.

[2]. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س ن، ص 14.

[3]. عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، المرجع السابق، ص135.

[4]. شارل روبير اجيرون ، **جزائريون المسلمون وفرنسا...** ج 1، المرجع السابق، ص918.

وفي سنه 1850م شعر الضباط الفرنسيون ان شبكة الطرق تزداد شيئا فشيئا خاصة الدرقاوية والرحمانية.

إذا عملت على تلغيم هيمنتها منذ ذلك الحين ساءت العلاقة بين الزوايا بين السلطة العسكرية التي قامت بإخضاعها بدقة ودراستها ثم اضعافها ومحاربتها

فما من انتفاضة وقعت في الجزائر الا وكان الاخوان التابعون لمختلف الزوايا قد لعبوا فيها دورا حيويا [1]

وجاءت "ثورة المقراني والشيخ الحداد 1871[2] م" لتقدم الدليل على صحة التحاليل والمخاوف الاستعمارية.

فبعد سقوط نظام الامبراطور وظهور نظام الجمهوري في 1870م تعرضت سلطة الباشا غا محمد المقراني الى اهتزازات دفعته للاستقالة واعلان الثورة على فرنسا في مارس 1871م رفقه الشيخ الحداد الشيخ الرحمانية الذي بدوره دعا اخوانه للجهاد[3]

[1]. شارل روبر أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص 551.

[2]. الشيخ الحداد : اسمه الكامل محمد امزيان بن علي الحداد امتهن جده حرفة الحدادة لذلك اطلق عليه تسمية الحداد اسس والده زاوية في صدوق وهي التي تعلم فيها الشيخ اللغة العربية وحفظ القرأن فيها ثم خلف محمد بن عبد الرحمان في زاوية علي بن عيسى وعند عودته الى قرية صدوق تولى تسيير زاوية ابنه واصبح بعد ذلك خليفة لطريقة محمد بن عبد الرحمان ، بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**... ،ج1 المرجع السابق ،ص 202.

[3]. شارل روبير اجيرون، **جزائريون مسلمون وفرنسا** ، ج1... المرجع السابق ، ص 551.

ومن البديهي ان تتحمل تلك الطرق عواقب تلك الثورات الرافضة لسلطه الاستعمار فقاموا بوضع استراتيجيات تمثلت في تخريب "**زاوية صندوق**" وسجن شيخها في 13 جويلية والقبض على ابنه "عبد القادر ومحمد "وحكم المقدمون والوكلاء، كما أعدم وشرد عدد منهم وطردوا الى حدود تونس واستولوا على املاكهم ووزعت على المستعمرين.[1]

اضافة الى استيلائها على اوقاف الزوايا ووضع حاجز قانوني متمثل في منع انشاء زاوية دون ترخيص، والترخيص لا يمنح الا بعد تحقيق دقيق حول الشخص، وتلك الرخص محظورة على الطلبة الأجانب. [2]

وكذا غلق الفضاءات الطرقية، وقطع كل أبواب الدعم المادي بتقليص الزيارات ومنع جمع الصدقات فقد ادعت ان هذه الأخيرة تؤدي الى تفشي الفقر ومراقبة الزوايا من خلال توظيف المراقبين المدنيين وضباط المكاتب العربية لنشاط الزوايا [3]

كما لم يسمح التدريس في الاماكن التي توجد بها مدرسة فرنسية [4]اضافة الى مراقبة حركة الطلبة خاصة القادمين من المغرب وتونس

---

[1]. عبد العزيز شبهي ، **الزوايا والصوفية والعزابة و الاحتلال** ...، المرجع السابق ، ص 128.

[2]. شارل روبير اجيرون ، **جزائريون المسلمون وفرنسا**... ج 1 ، المرجع السابق ، ص 562.561.

[3]. حميد قريتلي ، **الزوايا والطرق الصوفية في السياسة الاستعمارية في الجزائر 1870.1914م**، مجلة المفكر، م ج ، ع2، جامعة يحى فارس بالمدية . 4ديسمبر 2022م، ص 221.

[4]. شارل روبير اجيرون، المرجع نفسه .

كما تعرضت بعض الزوايا الى الهدم كزاوية "ثيزي راشد بإقليم قسنطينة "التي تم هدمها في ثوره 1871م، حيث كانت من الزوايا التعليمية الشهيرة خلال العهد العثماني والعهد الفرنسي الاول وتعرف ايضا **بزاوية "الحسين بن اعراب"** [1]كان تضم العديد من الطلبة منهم مؤسسي " الطريقة الرحمانية "سيدي محمد بن عبد الرحمن والسعيد بن ابي داود مؤسس" **زاوية تاسلنيت بأقبو**".[2]

اضافة الى الرقابة المتشددة المطبقة على الزوايا وبرامجها "**كزاوية الزواوة**"، التي عانت من التضييق عليها بما يخص شؤنها الداخلية وبرامجها التعليمية والحد من نشاطها الديني والاجتماعي وكذا الاستيلاء على اوقافها وفي ذلك الغاء لدورها في التاريخ [3]

ما أدى بالكثير من الطرق الى تقديم تنازلات لصالح الإدارة الاستعمارية لتفادي هذا التضييق الممارس عليها [4]

[1]. شيخ حسين بن الاعراب: من اهل القرن 12، كانت له شهرة واشعة في عهده لاسيما في منطقة زواوة اعيد بناء زاويته ومقامه بتيزي راشد في عهد الاستقلال ، ابو القاسم سعد لله ،**تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 3 ص 185.186

[2]. المرجع نفسه.

[3]. ابو القاسم سعد لله. **تاريخ الجزائر الثقافي** ،ج5، المرجع السابق ، ص 124.

[4]. حميد قريتلي ، **الزوايا والطرق الصوفية في السياسة الاستعمارية في الجزائر 1870.1914م**، المرجع السابق ، ص 221.

ولضمان ترسيخ قواعدها بالجزائر عملت الى استعمال كل السبل حيث انها كانت تدفع مكافئات لشيوخ الزوايا الموالين لها ليتكلم عنها في المناسبات كلاما صالحا[1] ويلفقون الأحاديث النبوة التي تنبئ بدوام السيطرة الفرنسية الذين اقرو ان الاستعمار انما هو وقضاء وقدر ومكتوب على الشعب الجزائري.[2]

لتتغير مجرى الاحداث ابتداء من 1880م بحيث ان ال 50 سنة الاولى من الاحتلال شهدت صراعات بين الزوايا وسلطة الاحتلال حيث كانت الزاوية فيها العدو المباشر في ساحة الحروب لذلك كان التنكيل والانتقام هو عنوان لتلك المرحلة

لكن بعد تضاؤل المقاومة الشعبية وقبول اغلب الزوايا بالوجود الاستعماري او بالأحرى السياسات القمعية التي انتهجتها المحتل ضد الزوايا وشيوخها ادى الى تضاؤل دور هذه الاخيرة[3]

فحتى وان ابدت هذه الزوايا ولاها للاستعمار فانه كان ينظر لها على انها وكر للتعصب واثارة الحروب لذا تعامل معها الاستعمار ظاهريا بإعطاء مكانة لشيوخها في حين باطنيا سعت الى اضعاف عقيدتها

---

[1]. احمد منور، **الادب الجزائري نشأته وتطوره وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 63.

[2]. الغالي لباد، **الزوايا في الغرب الجزائري دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، د ط ،دار هومة، الجزائر، 2004، ص 141.

[3]. عبد الحميد عومري، **الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880م .** 1914م، المرجع السابق، ص 156.

فغاية الاستعمار هي كما صرح" **الدوق دومال... التجديد الضروري للتعليم العربي التقليدي والمراد منه كان ان يتبنى شكلا اقلا في العداء لفرنسا**" ووضع شيوخ توجيهيه حسب السياسة الفرنسية [1]

ناهيك عن الهدايا والهبات والدعوات لحضور الحفلات والولائم التي كانت تمنح للشيوخ الذين يحرصون على تنفيذ تعاليمها في إطار سياسة استعمارية تهدف من ورائها الى ضم عدد كبير من الموالين لفرنسا كما اوصى "Bugeaud"بالعمل على ضم اصدقاء في صفوف النظم الدينية وعدم التردد في اشراكهم في السلطة.[2]

في حين انه هناك من ابى الانصياع للمستعمر الغاشم واختار سبيل المقاومة والجهاد مثل **الطريقة الدرقاوية والقادرية،** وغيرها مما جعلها عرضة لمواجهة مباشرة من طرف الاستعمار.[3]

الا انه عمومًا عرفت هذه الفترة نوعا من التعايش السلمي فقد حاولت ادارة الاستعمار كسب ود الطرق الصوفية من خلال عدم الاعتداء على اوقافها واستمرار نشاط زواياها " **علينا تقديم المساعدة لزوايا بهدف محاربة الطرقية والتطرف**" شرط ان لا تدعو هذه الزوايا الى

---

[1]. ايفون تيران، **المواجهان الثقافية في الجزائر المستعمرة . المدارس والممارسات الطبية والدين 1830.1880م**، د ط، دار القصبة، ص71.

[2]. شارل روبير اجيرون، **جزائريون المسلمون وفرنسا** ج2 ، المرجع السابق ، ص 483.

[3]. عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة،** ج 1، د ط ، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م ،ص 142.143

محاربة فرنسا، ما انعكس ايجابا على نشاط الزوايا وتأسيس بعضها من جديد وما يدل على تغيير السياسة كان في قول أحد القادة العسكريين "**ان كسب شيخ طريقة صوفية انفع لنا من تجهيز جيش كامل** "[1]

فالاستعمار الفرنسي عندما قام بدراسة المنظومة الطرقية بغية الوصول الى حقيقة هذه المؤسسات الروحية ذات التأثير الأهلي، حيث استطاعت ان تجعل من التقارير الأمنية لتحركات القائمة على الزوايا وممثلي الطرق الصوفية مراجعًا لتخطيط استراتيجيات التعامل معها لتحكم بها خلصت في النهاية ان السبيل الوحيد لسيطرة على الطرق يكون بالاهتمام برؤساء وشيوخ الزوايا للحصول على متعاونين أقوياء يساهمون في القضاء على الروح الدينية فالفرنسيين أدركوا حاجتهم الى الزوايا وشيوخها خاصة مع بداية القرن العشرين وظهور بوادر الحرب العالمية الأولى اين عمدت السلطات الاستعمارية الى تجنب كل ما قد يؤدي الى اضطرابات التي قد تحدث، وكذا الاستعانة بالمرابطين من خلال نشر دعوة للوقوف مع فرنسا في حربها وتقديم الخدمات لها عند الثورات[2]

[1]. محمد البشير الإبراهيمي، **اثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي** ،ت ق ، احمد الطالب الابراهيمي ،ج5، ط1 ،دار الغرب الإسلامي ، بيرت لبنان،1997،ص 143.

[2] .Les Musulmans française et la guerre et témoignages de fidélité des chefs musulmans et des
personnages religieux, revue du monde musulmans, t29, année 08 décembre 1914, publiée par la maison scientifique du Maroc, paris, p 190

المبحث الثالث: الحج والهجرة

لعب الدين الاسلامي دورا مهما ومحفزا في اندلاع الثورات ضد الاحتلال الفرنسي حيث كان رجال الدين "امثال الامير عبد القادر والشيخ بوعمامة "وغيرهم في طليعة قادة المقاومة [1]فقد أدرك الاستعمار الفرنسي منذ البداية هذا الدور المحوري فسعت الى احكام سيطرتها على الشأن الديني بالجزائر من خلال التضييق على الحريات الدينية.

تمثل ذلك في تقييد نشاط المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا إلى جانب التدخل في شؤون العبادات، وعلى راسها فريضة الحج التي تعد من ركن من اركان الاسلام [2]اين يحرس المسلمون عاما والجزائريون خاصة على ادائه كونه ملاذ للأرواح قبل الابدان[3] .

فبالرغم من ان السلطات الاستعمارية الفرنسية حاولت في بادئ الامر ان تستفيد مادياً ومعنوياً من الحج بغيه التقرب من الأهالي عن طريق تسهيل عملية الحج والاستفادة من الضرائب[4]، لكن ما ان فكت تتراجع عن قراراتها نظراً لطابعها العابر للحدود.

---

[1]. سعاد مصطفاوي، **القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830.1930م**، مجلة تاريخ المغرب العربي، دم، ع ، جامعة الجزائر 2 ، 2017 ، ص 20.

[2]. نبيل شريخي، **الحج في المجتمع المغرب الاوسط خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الهجريين (14،15)بين مشقة الرحلة والشوق الى المقصد** ، مدارات تاريخية دورية ، مج2 ، ع5 ، المدرسة العليا للأساتذة ، اسيا جبار ، قسنطينة ، 31 مارس 2020، ص 270.

[3]. المرجع نفسه.

[4]. سعاد مصطفاوي ، **القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830.1930**م، المرجع نفسه

فتخوفت من تداعياتها على الحجاج جراء اختلاطهم اثناء الحج في الحجاز وإمكانية تأثرهم بأفكار وحركات وكذا حمل افكار مناقضة لسياستها وهيمنتها على الجزائر ومستعمراتها في شمال افريقيا [1] .

لذلك سعت الى تقيد حريتها الدينية، فالحج كان من جهة عبارة عن مدرسة دينية أين يجتمع المسلمون في أقدس مكان كل سنة ومن جهة اخرى كان الحجاج لا يعودون من الحجاز ويفضلون البقاء هناك على العودة الى بلادهم التي ترزح تحت نير الاستعمار[2].

إلا انها لم تتجرأ على المنع الكلي لهذه الفريضة لأنها كانت تدرك جيدا ما قد يترتب عن ذلك من اثاره مشاعر الجزائريين العميقة وخلق حالة من السخط العام.

ومع ذلك لجأت الى اساليب اخرى تمثلت في فرض مجموعة من القوانين التي اتسمت بتضييق والمراقبة حيث كانت تمنع اداء الحج لأبسط الأسباب تحت ذرائع متعددة في محاولة منها للسيطرة والاشراف على هذه الشريعة الدينية.[3]

---

[1]. هواري قبايلي ، **ظاهرة الحج غير النظامي في الجزائر في الفترة الاستعمارية 1830 . 1954م** ، مجلة قنصلية محكمة تصدر عن دار الملك عبد العزيز ، دم ، ع2 ، شعبان 1440هـ/ابريل 2029م ، ص 68.

[2]. ابو القاسم سعد لله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ج4 ،المرجع السابق ، ص 399.

[3]. هواري قبايلي ، **ظاهرة الحج غير النظامي في الجزائر في الفترة الاستعمارية 1830 . 1954م**، المرجع السابق ، ص 68.

ففي سنة1838م صدر قرار يمنع الحج لأول مره بسبب عدم رجوع الحجيج لتستدرك الامر في 1840م من خلال سن قوانين لا تسمح بالحج الا منهم فوق السن الاربعين سنة ذلك لكسب ود السكان وعدم دفعهم للثورة لما تكتسبه هذه الشعيرة من أهمية وركن من أركان الدين.[1]

وفي 20 جويلية 1845م صدر قانون نص على مصادره كل قطعة سلاح بعد عودتهم خوفاً من وقوع اي ثورة كما اشترط قانون 1855م ان يصرح الحاج مسبقاً عن نوع السلاح الذي يحمله[2] .

وفي عام 1848م اعتمدت الادارة الاستعمارية جملة إجراءات مفادها تقييد تنقل الجزائريين سواء داخل البلاد او خارجها، حيث فرضت الحصول على تصريح مسبق او دفع ضريبة في حالة مغادرة الإقليم (المشته او الدوار) والهدف منها كان مراقبة تحركات السكان الأصليين بشكل دقيق فردياً او جماعياً[3] .

---

[1] . سعاد مصطفاوي ، **القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830.1930م** ، مجلة تاريخ المغرب العربي ، دم ، ع8 ، جامعة الجزائر 2 ، 2017 ، ص 20.

[2]. هواري قبايلي، **سياسة فرنسا الدينية في الجزائر تأطير فريضة الحج نموذجًا 1894.1939م** ، المجلة الجزائرية للمخطوطات ، دم ،ع12 ، جا نفي 2015م ، ص 264.

[3]. نبيل شريخي ، **الحج في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الارشيف . بين الاجراءات الادارية واللجوء لرحلة السرية** . عصور ، تصنيف ج، م 23، ع2 ، ديسمبر 2024 ، ص 271.

ويعد هذا القانون اي 20 اوت 1848م اول قانون ينظم الحج من خلال اشتراط الحصول على رخصة السفر الى الديار المقدسة،[1]

وهذا لا يكون الا وفق شروط معينة هذه الشروط متعلقة بالحريات حول اهل الحاج، سلوكه، املاكه، اخلاقه، المال هل يكفيه للذهاب والاياب ذلك لضمان رجوعه إذا سافر وعدم تأثره بالأفكار الأجنبية

في الحجاج أصبحوا عند إذا هم من تختارهم الادارة وغالباً كانت الرخصة مرفوضة لأن الحجاج في نظر الفرنسيين يزيد الحجاج تعصبًا[2]

ففي 16 اكتوبر 1858م تقلصت عملية منع جوازات السفر حيث **يذكر** "**الدكتور هواري قبايلي**" **في رسالة دكتوره الموسومة** "**بمساله الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر**" **ان فرنسا تغيرت عقليتها وتعاملاتها مع الحجاج الى السوء عندما لاحظت تعصب الجزائريين العائدين من البقاع المقدسة.**

التي اعتبرت الحج حسب مراسلة وزاريه بتاريخ 26 سبتمبر 1864م انا الحج أصبح مسالة سياسية وليست دينية وهو ما يفسر تناقص منع جوازات السفر الخاصة بالحج حسب الدكتور

[1] . هواري قبايلي، **سياسة فرنسا الدينية في الجزائر تأطير فريضة الحج نموذجًا 1894.1939م**، المرجع نفسه.

[2]. أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830. 1954م**، ج4، المرجع السابق، ص 404.

الهواري سنوات الستينات من القرن 19م وأصبح جواز السفر محل مقايضه بحسب الولاء والطاعة لفرنسا.[1]

فالنظرة الفرنسية لفريضة الحج انما كانت نظرة سوداوية مليئة بالحقد الصليبي والتعصب الديني فكان الحج في نظرهم يدل على التعصب، وفي هذا صرح **الحاكم العام دوغيدون "ان تجربه اثبتت ان الجزائريين يعودون من الحج أكثر تعصبًا واقل قبولاً لسيادتنا**[2] "

وكان كل موسم حج تسبقه حملة إعلامية من الصحافة الاستعمارية محفوفة بالتشكيك وسوء النية واتهامهم بأنهم دعاة محتملين للجامعة الإسلامية بمجرد اتصالهم بعموم المسلمين[3].

كما اهتدت فرنسا لمنع الحج الى التحجج بالعامل الصحي وباء الكوليرا الذي وقع بالحجاز وفي عز موسم الحج.

[1]. سعاد مصطفاوي ، القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها.. المرجع السابق، ص 21.

[2]. هواري قبايلي ،سياسة فرنسا الدينية في الجزائر تأطير فريضة الحج انموذجًا 1894.1939م ، المرجع السابق ، ص 263.

[3] .Charles Robert Ageron ,les Algériens musulmans et la France, étitions bouchene ,paris, 2005, p311.

ما ادى الى هلاك مئات الحجيج وهنا تحركت فرنسا التي اعتبرت ان الحجاج القادمين من الحجاز يمكن ان يهددوا الصحة العامة للمواطنين الفرنسيين فدعت الى عقد المؤتمر عالمي للصحة من اجل دراسة هذه الظاهرة.

وان كانت فرنسا في الظاهر تتحجج بالمرض الا انها في الحقيقة تسعى جاهدة الى خلق الظروف والدعم الدولي لمنع الحج الذي كانت تعتبره تهديداً لوجودها حيث بدأت في سن قوانين تمنع اداء فريضه الحج قبل صدور القرار الدولي الذي يمنع ذلك[1] .

كما أصدر الحاكم العام Grévy منشور مما يلي تضمن "**تقليص عدد الحجيج الى مكة قدر الامكان بكيفية تمكن من اجتناب انخراط الحجيج في الطرق الدينية التي تجهر بعداوتها بهيمنتنا وبكيفيه تمكن من اجهاض اي فرصة تسمح بنسج علاقات مع المحرضين اللاجئين الى البلدان الاسلامية**[2] "

خاصة في الفترة التي اخذت فيها الامور منحى راديكالي في 1870م بقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وسقوط نظام نابليون الثالث، حيث شهد الجزائريين فترة عصيبة فيما يخص التشديد على حرياتهم الدينية، بالأخص فترة 1914/1871م فقد ظهرت الثورات وتمردات التي اعتبرتها السلطات الفرنسية من تأثير ودعم العالم الاسلامي المشرقي الذي كان يسعى

[1]. هواري قبايلي ، سياسة فرنسا الدينية في الجزائر ... المرجع السابق ، ص 21.

[2] .Charles Robert Ageron ,les Algériens musulmans et la France,opcit ,p569 .

للقضاء على الامبراطوريات الاستعمارية كثورة المقراني 1871م في منطقه القبائل والشيخ بوعمامة في منطقة الجنوب الغربي في 1881م.[1]

اضافه الى القوانين الرادعة للحاكم العام **"دوغيدون"** في التاريخ الاستعماري في الجزائر لم يعرف حاكما ضيق على الجزائريين وحرياتهم الدينية مثله اين استهل حكمه 1874م وامر بمنع الحج الى البقاع المقدسة بدعوى انتشار وباء الطاعون في طرابلس والحجاز[2] .

حيث صرح انه لن يرخص للحاج لان الحجاج يرجعون أكثر كراهية للفرنسيين اضافة إلى الحروب في الدولة العثمانية.

إلا انهم من الملاحظ ان السياسة تغيرت في بعض الشيء في عهد الجنرال شانزي اين رخص بالحج في 1873م وسافر الناس في اعداد رآها المعاصرون كثيره اين قدرت ب 1500 حاج"

ويذهب "**اجيرون** "أن الحج قد رخص سنوات 1875، 1876، 1878م لكنه لا يذكر العدد ولا وسائل النقل ولا شروط الرخصة. وفي سنة 1879م سافر 946حاجًا على حسابهم الخاص

[1]. سعاد مصطفاوي ، **القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها**.. المرجع السابق، ص 21.

[2]. قبايلي هواري، **سياسة فرنسا الدينية** ...المرجع السابق، ص 265.

وكانوا موزعين على ثلاثة ولايات: الجزائر 519، وهران 279، وقسنطينة148.

فحركة الهجرة وقعت ابان التسعينيات وكانت السلطات الاستعمارية تمنع ذلك خشية من تشويه سمعتها في العالم الإسلامي[1] .

ليصدر قرار اخر يمنع الحج في 1881م إثر ثورة بوعمامة[2] وقيام ثورة عرابي في مصر اين صرح الحاكم العام ان العرابي سوف يخلق بعمامة اخر حيث صدر امر بإلغاء الحج بعد ان تم منع الجوازات والاعلان عن الرحلة ذلك بسبب تخوف الفرنسيين من الاحتكاك بالحركة السنوسية في ليبيا التي اعلنت الحرب على الاحتلال الإيطالي

فالظروف الدولية كانت حائل في ارسال البعثات الى البقاع المقدسة فمن أصل 34 موسم حج بين 1880 و1994م تم منح الحج لأكثر من 22 مرة والمناسبات التي يسمح فيها بالحج كانت لأصحاب الولاء ففرنسا انما كانت تتحجج بالأمراض والاوبئة

[1]. بو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830.1954م** ، المرجع السابق ص 404.

[2]. بوعمامة: أبوعمامة بن العربي بوشيخي البكري، ولد عام 1840م، تعلم مبادئ اللغة العربية وتعاليم الدين حفظ القرآن انشا زاوية لتعليم القران ودراسة المسائل الفقهية اشتهر اسمه في اول معركة جهادية مع العدو في 27 افريل 1881م ليظهر بعدها تحدي الشيخ بوعمامة للجيش الفرنسي في مسيرة دامت يوماً من 30 جوان الى غاية 21 جويلية كانت مسيره ناجحة وبانتهاء هذه العملية قام الضابط لويس بتدمير زاوية الشيخ بوعمامة واتلاف ممتلكاته توفي في 5 اكتوبر 1909م عن عمر يناهز 70 سنة. انظر للكتاب بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 1989م**، المرجع السابق ص91.

لكن السبب الاستعماري لابد ان يكون موجود خاصة بعد حدوث الثورات والاضطرابات (مصر، ثورة المهدي في السودان) حيث ان فرنسا كانت تعتبر انه بنقل الحجاج هذه الاخبار سيكون له الاثر في نقل تلك الاضطرابات الى الجزائر.[1]

بعد سلسله استهجانات التي صدرت التي تصب في وعاء التضييق الغير مبرر على الحجاج الجزائريين ومنعهم من اداء فريضة من الفرائض الدينية متحججة بظروف الصحية، على غرار الدول الاخرى فإن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي كانت تمنع الحج فأصدرت على أثره

قرار 10 ديسمبر 1894م ينظم عملية الحج من خلال سن الشروط على الاهالي الذين يريدون اداء فرص الحج ومن بين تلك الشروط:

ففي المادة الاولى يشترط على الحاج ان يمتلك تذكره مقدره ب 1000 فرنك مع مراعاة مؤونة عائلته في حاله سفره.

وكذا دفع الضرائب المستحقة تجاه الدولة كما يشترط موافقه الحاكم العسكري على طلب الحج، وصحيفه الحاج لابد ان تكون خالية من السوابق ضد فرنسا [2]

[1]. سعاد مصطفاوي ، **القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها**.. المرجع السابق، ص 21. 22.

[2]. المرجع نفسه ، ص21.

فالملاحظ ان بنود هذا القرار فيها تمييز واضح، وانتقاء لفئه معينه دون اخرى فهي تخدم بدرجة الاولى الموالية لفرنسا.

ومن الغريب انه رغم سن هذا القانون الا انه في نفس السنة منع الحج ذلك ان تلك السنة عرفت تصاعد الاصوات المنادية للجامعة الاسلامية في المشرق الإسلامي [1]

اما في عهد "**الحاكم العام شارل جونار**" شهدت عملية الحج فترات من التذبذب بعد السماح بالحج بين سنه 1902م ليمنع مره اخرى في 1908م

بإصدار مرسوم يمنع الحج بحجة الامراض[2] لكن **الدكتور ابو القاسم سعد الله** "**يؤكد انه في 1908م لم نجد ما يتحدث عن الأوبئة بل كانت** "**الثورة التركية**"

فسبب المنع كان سياسيًا بحث فالفرنسيون يعتبرون ان الدعم الذي تلقى في ثورتهم ضد الايطاليين من طرق من طرف الجزائريين هو نتيجة تأثرهم بدعوى الجامعة الإسلامية

لتخلص من الهيمنة الاستعمارية والتي انعكست في شكل ثورات قادها رجال الدين مثل:

[1]. نبيل شريخي ، **الحج في المجتمع المغرب الاوسط خلال القرنين** ... المرجع السابق، ص 279.

[2]. سعاد مصطفاوي ، المرجع نفسه .

ثوره عند التركي في 1901 م، ثورة عين بسام 1906 وثورة الاوراس، والطوارق، كلها كانت ثورات متأثرة بالجامعة الإسلامية.[1]

ما جعل السلطات الفرنسية تسعى جاهدة لعزل الشعب الجزائرية عن باقي العالم الاسلامي خاصه وان الجزائريين الذين يذهبون للحج انما ينخرطون في الجهاد **أمثال: علي بن محمد الذي شارك في الحرب الروسية العثمانية.** [2]

ونظرا للمنع الذي تكرر لسنوات وبحج متعددة لجأ الجزائريون الى الحج سرا حيث تباين الطرق الانتقال سرا بين من ينتقل جماعة او منفردا بوسائل متعددة

في حين ان إدارة الاحتلال اعتبرت كل من توجه من الاهالي لأداء فريضة الحج دون الحصول على رخصة سلوك غير قانوني لذا اعطت الامر بتوقيف الاشخاص المغادرين سرا وتعرض هؤلاء في الغالب للسجن اضافه الى دفع غرامات ماليه.[3]

[1]. أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د س ن، ص107.

[2]. نبيل شريخي، **الحج في مجتمع المغرب الأوسط** ... ص 272.

[3]. المرجع نفسه، ص 279. 284.

الهجرة :

عرفت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي موجات كبيرة من الهجرة [1]والتهجير القسري [2]شكلت احدى السياسات الاستعمارية الهادفة الى السيطرة على الارض والانسان، وقد اسفرت هذه السياسات عن شعور الجزائريين بالغربة داخل وطنهم الذي تحكمت فيه فرنسا الاستعمارية.

فقد ضاقت الجزائر بأهلها على رحابتها وغدت الحياة لا تطاق فيها، حين عمها ظلم الاستعمار وظلامه ونواتجه الطبيعة من جهل وفقر ومرض وشقاء عامة، فغادرها جمهور من

---

[1]. الهجرة: من الفعل هجر لغة، والهجر هو الترك والانتقال من ارضا الى ارض اخرى وقد عرف الانسان الهجرة من القدم وهي حق من حقوقه اقرها الاسلام وسجلها التاريخ الإسلامي في اسمى صور الهجرة " هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم "من مكة الى المدينة . محمد بن عبد الكريم، **حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية دراسات ووثائق**، الشركة الوطنية لنشر، الجزائر، 1981م، ص 20.

اصطلاحًا: هي ظاهرة اجتماعية تعبر عن ديناميكية سكانية تدل على انتقال الافراد والجماعات من منطقة الى اخرى لتحسين اوضاعهم الاقتصادية او هروبًا من اضطهاد سياسي او قفافي او حروب مدمرة، ينظر ذا النون برنص صالح المحمدي، **نحو نظام قانوني لتعويض الأضرار الناجمة عن النزول القصري للأفراد**، ج2، مجلة جامعة تكريت للحقوق، د م، ع2، ص14.

[2]. التهجير: لغة مشتقة من هجر، تهجر، يتهجر فهو مهجر، كما حملت كتب اللغة العربية والمعاجم اللغوية بالعديد من الكلمات والمعاني التي توضح معنى كلمة التهجير منها الابعاد، النفي من مكان الى مكان اخر بالقوة الجبرية برنس صالح المحمدي ذنون ، **نحو نظام قانوني لتعويض الاضرار الناجمة عن النزول القسري للأفراد داخل دولهما** ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، م ، ع 2 ، ج2 ،2016 ص 334.

اصطلاحًا : سياسة تتبعها دولة الاحتلال او اي جهة تابعة لها بتنفيذ اعمال او اتخاذ اجراءات ترمي الى تغيير التركيبة السكانية لإقليم معين يخضع لها فهي تكون مفروضة من الدولة او تحت قوة سياسية اوعسكرية. ، عمر بلعربي، **التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين الى دول المشرق العربي 1830 .1900م** مجلة روافد والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، م ج 7، دع، 3 ديسمبر 2013، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، ص 523.

ابنائها بحثا عن افق أرحب وحياة أكرم، فكانت الهجرة الى الخارج [1]الملاذ الوحيد والسلاح السياسي في يد الجزائريين المسلمين والحجة الأخيرة، التي بقيت في يد شعب حرم من الوسائل المشروعة لإسماع صوته.[2]

فلقد سعت فرنسا منذ ان وطأة اقدامها الجزائر سنه 1830م إلى جعل الجزائر تابعة لها حيث طبقت سياسة استعمارية تهدف الى القضاء على العنصر الأصلي، تجلى ذلك في التشجيع على الهجرة الأوروبية نحو الجزائر واقتسموا بذلك أراضي الجزائر الخصبة [3]

فقد كان شعار الاستعمار منذ البداية يقوم على الابادة والتدمير بغية منه لإنجاح المشروع الاستيطاني وتمكين المستوطنين الأوروبيين من السيطرة على الأراضي فسلكوا بذلك كل سبل القهر والابعاد والتقتيل [4]والتفنن في التنكيل بالشعب الجزائري، مما آثار موجة من الهلع والرعب دفع بالبعض الى مغادرة البلاد.[5]

---

[1]. بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، المرجع السابق ، ص 317.

[2]. شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871...** المرجع السابق، ص 367

[3]. سامية بن فاطمة ، **الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830.1962م . قراءة في الاسباب والدوافع** . مجلة العلوم الاجتماعية ،دم ج ، ع27 ، نوفمبر 2027 ، جامعة تبسة ،الجزائر

[4]. نعيمة قنرار ، **التهجير القسري للجزائريين الى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الانسانية** ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة عبد الرحمان ، بجاية ، د ص

[5]. ادريس خيضر ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830.1962م** ، ج1 ، د ط ، دار الغرب لنشر والتوزيع ، ص293.

لتكون الوجهة الاولى للمهاجرين بلاد الاسلام مغرباً ومشرقًا [1]

ومن الاسباب الداعية الى الهجرة انما كانت لأسباب عدة دينية ثقافية، سياسية، اقتصادية واجتماعية.

الاسباب الدينية والثقافية: محاربة الإسلام من خلال :

- ✓ مصادرة الاوقاف وادارة الشؤون الدينية من طرف الاستعمار[2]
- ✓ ضياع المنح المدفوعة الى رجال الدين
- ✓ إحلال القضاة الفرنسيين محل القضاة المسلمين المختصين بشؤون المسلمين ا
- ✓ لاستحداث محاكم قمعية ومجالس قضائية جنائية [3]واستمرار خضوع الشؤون الاسلامية للتحكم فرنسا
- ✓ تعيين الائمة والقضاة والمفتيين من قبل الحاكم العام
- ✓ تقرير الأعياد والمناسبات الدينية
- ✓ تطبيق قانون فصل ا فصل الدين عن الدولة في فرنسا سنه 1905م على الديانتين المسيحية واليهودية دون الإسلام

---

[1]. سامية بن فاطمة ، **الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830.1962م** . قراءة في الاسباب والدوافع، المرجع السابق ، ص124.

[2]. ادريس خيضر ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830.1962م** ، المرجع السابق ، ص 293.

[3]. شارل روبير اجيرون ،**تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871...** المرجع السابق ،368.

- ✓ محاربة التعليم العربي الاسلامي بضرب المؤسسات التعليمية ومراكز المعرفة بحظر فتح المدارس والكتاتيب ومحاربة اللغة العربية لغة القرآن والدين
- ✓ تأثر الجزائريون بالحركة الاصلاحية وحركه الجامعة الاسلامية التي دعت الى الاتحاد لمواجهة الاستعمار وكذا مضامين الجرائد المشرقية المناضلة باسم الجامعة الإسلامية.

الاسباب السياسية:

القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية التي امعنت في استعباد شعبنا وحرمانه من ابسط حقوقه وحرياته [1]

مثل: قانون التجنيد الاجباري المفروض على ابناء الجزائر الذي صدر في 1911م وبدا تطبيقه بالفعل سنه 1912م ما اثار سخط الجزائريين الذين عارضوه بشدة [2]

فالتجنيد الاجباري لم يكن الا الشعرة التي قسمت ظهر البعير وخلصت الى ان" **التجنيد جعل الكيل يطفح مرارة واسى**" ذلك بعد ان قامت بجرد الاضرار التي تكبدها السكان

[1]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر** ..المرجع السابق ص 318.

[2]. ادريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830.1962م** ، المرجع السابق، 293.

[1]والملامح الاضطهادية للحكم الفرنسي كقانون الأهالي. الجائر والعنصرية الحاقدة التي يطبقها الاحتلال الفرنسي الدخيل [2]خيضر 293

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

شهدت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي أوضاعًا اقتصادية واجتماعية صعبة، أبرزها مصادرة أراضي السكان الأصليين ومصدر رزقهم.

ففي سنة 1845، أصدرت إدارة الاحتلال قرارًا يسمح بالاستيلاء على أراضي القبائل، وتم بموجبه انتزاع حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي، في محاولة لإبادة الوجود الجزائري عبر نزع ملكية الأرض منهم وإحلال الجالية الأوروبية مكانهم.[3]

اثقال كاهل الجزائريين بالضرائب فقد كانوا يدفعون لا الضرائب القانونية فقط، بل حتى الضرائب الدينية (مثل الزكاة والعشور[4])

[1]. شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871...** المرجع السابق، ص 368.

[2]. ادريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830.1962م** ، ص 293.

[3]. عمر بلعربي، **التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين الى دول المشرق العربي 1830 .1900م** المرجع السابق ، ص 528.527.

[4]. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ص 120.

ركزت السلطات الاستعمارية على استغلال السهول الخصبة في مناطق مثل **عنابة، وهران، والجزائر العاصمة** لزراعة الكروم، في إطار ربط الاقتصاد الجزائري كليًا بالاقتصاد الفرنسي.[1]

ونتيجة لذلك، تدهورت مستويات المعيشة، حيث فقد الجزائريون أراضيهم وقطعانهم، وارتفعت معدلات البطالة [2]

نتيجة سيطرة الأوروبيين على الوظائف والمهن الحرة والمناصب العمومية، مما أدى إلى انتشار الفقر والجوع والمرض.

وسط هذه الظروف القاسية، لم يجد الكادحون سوى الهجرة كحل للهروب من البؤس والاستعمار، والبحث عن فرص عمل وحياة أفضل. ورغم أن الهجرة كانت في البداية فردية إلا أنها بدأت تأخذ طابعًا جماعيًا بحلول سنة 1911م [3]

سبقتها موجات من الهجرة الجماعية في سنوات 1888م، 1889، 1890، 1896، مدفوعة بتدهور الأوضاع وصدور قانون 1905 الذي يفصل بين الدين والدولة وتخوف

[1]. عمر بلعربي، **التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين** ...، المرجع السابق، ص528.

[2]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق ص 293.

[3]. ادريس خيضر، **الباحث في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، 293.

السكان من نتائج التي ستترتب عن هذا القانون، ما ادى بالكثير الى تقديم طلبات جماعية لمغادرة البلاد

[1]فقد هاجر 700,000نسمة من الجزائريين الى البلاد العربية وتلمسان وحدها هاجر منها أكثر من 1200 عائلة كانت وجهتهم سوريا.[2]

ولعل الدوافع الأساسية لاختيار بلاد الاسلام انما كان دافع سياسي ديني بالدرجة الاولى فالجزائريون المهاجرون قصدوا الديار العربية الاسلامية فكان المشرق بذلك الوجهة الاولى لهم، لكونها ملائمة في طابعها الديني والثقافي

لاحتضانها لاهم الاماكن المقدسة الإسلامية (مكة، المدينة والقدس) ولأكبر منارات العلم (الجامع الازهر بالقاهرة والجوامع الاخرى في الشام والحجاز) واستقلاليته التي يتمتع بها عن الاستعمار الاوروبي، تحت راية الخلافة العثمانية[3]

[1]. عمر بلعربي، **التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين الى دول المشرق العربي 1830 .1900م**، المرجع السابق، ص 531.530 .

[2]. ادريس خيضر ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث** ، المرجع السابق ،ص 293.

[3]. بشير بلاح ،**تاريخ الجزائر المعاصر** ، المرجع السابق ، ص 320.

اضافة الى الهجرات الى البلدان الشقيقة (المغرب وتونس) لقربها الجغرافي لكن كانت بوتيرة اقل ذلك لظروف العيش الصعبة في اقطار الشمال الافريقي والحالة الاقتصادية المتدهورة التي سادت هذه الاقطار [1]

فالأمر لم يعد يتعلق بالهروب من الوجود الفرنسي انما اصبحت حملات هجره داخل النظام الاستعماري قصد الاستجابة لحاجياته. [2]

كانت سوريا من بين اهم البلدان الاسلامية التي قصدها المهاجرون الجزائريون نظرا لاستقرار" **الامير عبد القادر**" وعائلته واخوانه بها منذ عام 1856م، وقيل ان عائلته وحدها كانت تضم 3000 فردًا [3]

فتدفقت نحوها موجات من الهجرة حيث تذكر المصادر الفرنسية ان الكثير من العائلات الجزائرية من بلاد القبائل قد هاجرت تلك السنة الى سوريا بتوجيه من احد شيوخ "الطريقة الرحمانية"[4]

[1]. عمار هلال ، **ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830.1962م** ،المرجع السابق ،ص77.

[2]. سامية بن فاطمة ، **، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830.1962م** ، المرجع السابق ،ص.125

[3]. ادريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 294.

[4]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 317.

نحو 200 عائله زواوية عام 1864 م ومن مليانة 1899م وهجره بعض العائلات من سطيف 1910م والمئات من قسنطينة وبعض المدن الغرب في 1911م[1]

فقد بلغ عدد مهاجرين في سوريا 20,000 مهاجر في عام 1911م ونفس العدد كان في المغرب في تلك الفترة حسب مجله" **العالم الاسلامي**"

اما في كل من مصر وشبه الجزيرة العربية وفلسطين وتركيا فقد قدرهم "**الدكتور ابو القاسم سعد الله** "استنادا الى المصادر الفرنسية بناء على ظروف السياسية نحو 10 الى 15,000 في مصر و5 الى 7.500 في شبه جزيرة العرب واثنين فاصل2,500الى 3,000 في فلسطين 5الى 6,000. في تركيا الحالية.[2]

فغدت بذلك الجالية الجزائرية في كل بقاع المغرب والمشرق العربي الاسلامي لأن المسلمين لم تكن لهم حدود في العالم الاسلامي فكانوا بذلك منظمين تحت لواء وسلطة الخلافة العثمانية .

[1]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 320.

[2]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع نفسه ، ص321.

فرغم الضعف والانحلال الذي اصابها الا انها منحت حق المواطنة الطبيعية فوق اراضيها لكل الجزائريين وفي كل الولايات العربية التي كانت تحت نفوذها خاصة "بلاد الشام" [1]

كما تولى المهاجرين الجزائريين المناصب **العليا امثال الامير عبد القادر والامير علي بن عبد القادر الذي تقلد منصب نائب رئيس مجلس النواب العثماني واخوه الامير عبد المالك شغل منصب قائد الشرطة الشريفية في طنجة في 1906م** وغيرهم الكثير من علماء دين واطباء، ومهندسون وموظفون، وصحفيون ونواب وضباط والذين كانت لهم اتصالات مع زعماء الجامعة الاسلامية.[2]

هذا ما اثار جدل كبير في اواسط الفرنسية التي وجهت اتهامات الى الدولة العثمانية على انها هي وأنصار الجامعة الإسلامية يقومون بالتحريض على الهجرة فسارعت 1911م الى اغلاق الحدود ومنع استمرارها.[3]

[1]. خيضر ادريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، 294.

[2]. بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 321.

[3]. بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، المرجع السابق ،ص 320.

الى جانب هجرة الجزائريين الى الديار العربية الاسلامية شهدت ايضا هذه الفترة توجه عدد كبير من الجزائريين نحو فرنسا خاصة بعد وقوع جل بلدان المشرق الاوسط الى الاحتلال الفرنسي والبريطاني.

كذا الأزمات الاقتصادية الحادة التي عاشها الوطن بين سنتين 1867م . 1868م والمجاعات الرهيبة بين الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية والجراد الذي اتى على الاخضر واليابس الشيء الذي دفع بالفلاحيين الجزائريين الى مغادرة اراضيهم [1]

من الصعب تحديد بداية هجرة الجزائريين الى فرنسا لكن يمكن تحديد فترة 1871م بداية لتغيير الاجتماعي بالجزائر ففيها جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة التي انتزعت فيها السلطة من يد الجيش الفرنسي ومنحت المهاجرين الاجانب الاراضي ويصادف هذه السنة أيضاً

استيلاء الحكومة على 5000000 هكتار من أخصب الاراضي واتباع فرنسا لسياسة جديدة عرفت بسياسة" **الاستعمار الرسمي**" التي تزود المهاجرين الفرنسيين بالأرض مجانا [2]خاصة وتزامنها وقيام الثورات "**ثورة الباشا اغا محمد المقراني والشيخ محمد علي الحداد**" وثورات شعبيه اخرى والتي استغلها المستعمر لاستحواذ على اراضيها بحجة العصيان والتمرد على الدولة الفرنسية

[1]. عمار هلال، **ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830.1962م**، المرجع السابق، ص 83.

[2]. سامية بن فاطمة ، المرجع السابق ،ص 125.

والتي اتخذتها فرنسا كذريعة للاستيلاء على اراضي الثوار خاصة وان قاده القبائل والثورات جلهم من أكبر الملاك للأراضي الزراعية فقامت بمصادرتها وتوزيعها على المعمرين مباشرة بعد الثورة [1]

خاصة بعد ازدياد حركة الهجرة الاوروبية من الأ لزاس كنتيجة لهزيمة فرنسا في حرب 1870م امام بروسيا.[2]

على إثر هذه الظروف نشطت حركة الهجرة نحو فرنسا الا انها كانت محدودة جداً ابان القرن 19م فقد اقتصرت على فئة مستخدمين معمرين وبعض المغامرين والتجار[3] ومقيدة بقانون 16 ماي 1874م الذي نص على منع منح جوازات السفر الى فرنسا دون الحصول على رخصة [4]

هذا ما يدل على ان حركه الهجرة كانت قبل 1874م مع طليعة المهاجرين وهم الرعاة الذين رافقوا انعام مستخدميهم.

---

[1]. نعيمة قنزار ، **التهجير القسري للجزائريين الى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية**، المرجع السابق ، د ص

[2]. احسن بومالي ، **اول نوفمبر 1954م ، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية** ، دار المعرفة ، 2010، 236.

[3]. عميراوي احميدة، **من أثار السياسة المدنية الاستيطانية**، المرجع السابق، ص 52.

[4]. عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة تحليلية** ، د ط ، وزارة المجاهدين الجزائر ، 2008م ، ص129.

ناهيك عن الهجرة الاضطرارية وفرار الشباب الجزائري من الخدمة العسكرية الاجبارية التي فرضت عليهم.[1]

فالبطالة من جهة وانخفاض الاجور من جهة اخرى جعل الايادي العاملة الجزائرية تبحث عن ميادين عمل كي لا تموت البلاد جوعاً خاصة بعد وقوع جل البلدان العربية الاسلامية للمحتل الغاشم فكان لابد من تغيير انظارها الى وجهة اخرى فكانت الوجهة الى فرنسا فان غالبية الجزائريين قد عرفوا البلاد الفرنسية واختلطوا باهلها ودرسوا حالتها وعلموا انهم يستطيعون ان يعملوا في ميادين الصناعة واستثمار المناجم وغيرها ...[2]

هذا ما وجدته السلطات الاستعمارية دافعا لتوسع الصناعي وتطوير السياسة الاقتصادية تماشيا مع التقدم السريع الذي بلغته دول اوروبا الغربية بمساعده اليد العاملة الجزائرية لسد حاجيتها في ميدان الشغل.[3]

ليصدر بذلك مرسوم من قبل الحكومة في 18 جوان 1913م ثم مرسوم 1914م الذي نص على اتخاذ جملة اجراءات من شانها تسهيل هجرة الجزائريين.

---

[1]. عميراوي احميدة، **من اثار السياسة المدنية الاستيطانية** ، ص 51.

[2]. احمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، ص 135.

[3]. عمار بوحوش ، **العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة تحليلية**، المرجع السابق ، ص 34.

ليتم فيها الغاء مرسوم 16 ماي 1874م،[1] فازداد عدد المهاجرين الى نحو 4 الى 5 الالاف عام 1912م [2]وكان اغلبهم من القبائل يعملون في صناعة بمنطقة مارسيليا خاصة في مصانع الصابون والموانئ، في حين ان 1500 عامل يعملون في مناجم ومصانع شمال فرنسا. [3]

ومع اندلاع على الحرب الكونية لجات فرنسا الى تجنيد العمال الجزائريين في فرنسا وباقي مستعمراتها في جبهات القتال ذلك لأسباب عدة:

- احلال الجزائريين في العمل محل الفرنسيين الذين غادروا فرنسا الى المستعمرات او الذين جندوا في الجيش لخوض الحرب القائمة
- تجنيد الشباب الجزائري للمشاركة في الحرب ونقلهم الى فرنسا لخوض المعركة وبذلك ازدادت الهجرة الى فرنسا بأضعاف مضاعفة

فالحرب كانت عاملا قوياً في كسر ذلك القيد المتعلق بالهجرة [4]

[1]. سامية بن فاطمة، **الهجرة الجزائري الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي** المرجع السابق ،ص 126.

[2]. بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر**.. ، المرجع السابق ، 322.

[3]. سعيد بورنان ، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا1936م ، 1956م**، الجزائر ،دار هومة ، 2013 ص32.

[4]. ادريس خيضر، **البحث التاريخي الحديث** 1962.1830م، المرجع السابق، 297.

فالملاحظ ان فتره الممتدة بين 1914م 1918م شهدت الهجرة وتيرة سريعة بسبب الحرب الكونية فسلطه الاحتلال شجعت على الهجرة كونها بحاجه ماسة الى هذه القوة البشرية في المجالين الصناعي والحربي فعلى إثرها تم في سنه 1916م تأسيس مصلحة "**عمال المستعمرات**" تحت اشراف وزارة الحربية .

وكانت مهمتها تسجيل الجزائريين ونقلهم الى فرنسا لزج بهم في حرب لا تعنيهم

وبعد نهاية الحرب كان عدد المهاجرين 270,000 عامل منهم 120,000 او 142,000 في تجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة وفي المواصلات وفي حفر الخنادق بجبهات القتال الهجرة في هذه الفترة انما لم تكن طواعية انما اجبارية املتها ظروف الحرب [1] [2]

ونظر لتزايد وتيرة الهجرة صار الامر يقلق السلطات الفرنسية والمعمرون على حد سواء فطالبوا بتوقيفها متحججين ان هجرة الجزائريين الى فرنسا تعود بضرر على الاستعمار [3]

- كون اليد العاملة الرخيصة الجزائرية قلت في البلاد
- تعود العمال الجزائريين على تقاضي الاجور المرتفعة في المعامل الفرنسية وعند عودتهم الى الجزائر يصبحون غير اراضين بالأجور الضعيفة

[1]. عمبراوي حميدة، **من اثار السياسة المدنية الاستيطانية** ، المرجع السابق ، ص 51.

[2]. ادريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث** 1830.1962م، المرجع السابق، ص 297.

[3]. سعيد بورنان، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا1936م ، 1956م** المرجع السابق ، ص ص 24.23.

- وجودهم بفرنسا يجعلهم يرسلون اموالًا الى اهاليهم هذا ما يقلل من تهافت اليد العاملة الجزائرية على العمل عند المعمرين دون تقاضي الحد الادنى للأجور.
- وجود العمال الجزائريين المسلمين بفرنسا يحرم اليد العاملة (اللاتينية الايطالية والاسبانية) من القدوم لفرنسا ثم الاستقرار وتعمير البلاد الفرنسية بجموع مسيحية اوروبية جديدة حيث عجز الفرنسيون عن تعميرها.[1]

ليصدر الوالي العام في 1924م قرار يقضي رقابة مشددة على الهجرة الى فرنسا وفق شروط اقل ما يقال عنها انها تعجيزية تبعها صدور مرسوم قيد الهجرة تحت ضغط المعمرين [2]

وبحلول 1929م وقعت ازمة اقتصادية عالمية تأثرت به كل دول العالم لتبدأ الهجرة الجزائرية تأخذ منحى معاكس حيث تم تسريح عدد كبير من العمال فاضطروا للعودة الى بلادهم لتنخفض بذلك نسبة المهاجرين الى درجة ان عدد العمال الذين التحقوا بفرنسا سنة 1934م 1935م لا يصل الى ثلث الذين هاجروا عام 1929م [3]

كما اتبعت فرنسا منذ بداية احتلالها للجزائر سياسة التهجير، مستهدفة بشكل خاص الفئات الفاعلة في المجتمع مثل الأعيان، الفقهاء، والقادة، نظرًا لتأثيرهم الكبير في الساحة الدينية والسياسية، ولما يشكلونه من تهديد محتمل للوجود الاستعماري.

---

[1]. احمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 236.

[2]. . سامية بن فاطمة، **الهجرة الجزائري الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي**، المرجع السابق، ص 127.

[3]. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 138.

فقد بدأت هذه السياسة باتهام هذه الشخصيات بالمشاركة في المؤامرات ضد الاحتلال الفرنسي والانخراط في حركات المقاومة، مثل مقاومة الأمير عبد القادر.[1] ومع تصاعد حدة الثورات والانتفاضات، لا سيما منذ عام 1870م، كحركة المقراني والشيخ الحداد.

اين كثفت السلطات الاستعمارية من إجراءات التهجير، متخذة إياها ذريعة للاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي لتوطين المستوطنين الأوروبيين. وقد تم نفي قادة المقاومة وتهجيرهم في إطار مخطط يهدف إلى إفراغ الجزائر من سكانها الأصليين وإضعاف أي إمكانية للمقاومة . [2]

وعمومًا، فإن ظاهرتي الهجرة والتهجير ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الاستعمارية القمعية، التي ضيّقت الخناق على الجزائريين وأجبرتهم على مغادرة أراضيهم. ويمكن التمييز بين نوعين من الهجرة: الطوعية والإجبارية، إلا أن الفارق بينهما يكاد ينعدم في السياق الاستعماري، إذ أن الهجرة "الطوعية" كثيرًا ما كانت نتيجة للضغط والإكراه، ما يجعلها في جوهرها هجرة قسرية فرضتها ظروف القمع والاستبداد.[3]

[1]. أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ،ج4، ط1، لبنان ، دار الغرب الإسلامي ، 1996م ص 193.

[2]. نعيمة قنزار ، **التهجير القسري للجزائريين الى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية**، المرجع السابق ، د ص.

[3]. سامية بن فاطمة، المرجع نفسه ، ص 124.

ألا انه بهجرة الجزائريين اكتشف المهاجرون بفرنسا حياة جديدة تختلف عن حياتهم التعسة والمخنوقة بالجزائر، تحت القوانين الفرنسية المجحفة

فقد أتيحت لهم الفرصة للاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، والتعرف على عقلية الطبقة العاملة، والاطلاع على الاتجاهات السياسية المختلفة، ما مكنهم من الانخراط في بعض الأحزاب السياسية التي كان لها صدى في نفوسهم واخذت تنموا لديهم فكرة التكتل والتضامن بحضورهم في الاجتماعات وقراءة الجرائد كل هذه العوامل كونت لديهم ذهنيات جديدة اخذت تتبلور فيما بعد وتبحث عن كيفيات ناجعة للخروج من القفص، الذي وضعهم الاستعمار فيه.

عمدت السلطة الفرنسية خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة الى تقويض البنية الدينية والاجتماعية فحلت مجلس القضاء الإسلامي فأضعفت سلطته لسيطرة على العدالة الإسلامية وضيقت على الزوايا والطرق الصوفية باعتبارها مراكز للمقاومة الثقافية والدينية، كما قيدت فريضة الحج والهجرة خشية من التأثيرات الخارجية، كما هجرت السكان قسرًا وصادرت أراضيهم لصالح المستوطنين بهدف احكام السيطرة الاستعمارية.

الفصل الرابع : مساعي الحركة الوطنية في قضية فصل الدين عن الدولة

المبحث الأول : جهود الطيب العقبي من خلال جريدة الإصلاح

المبحث الثاني : دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المبحث الثالث :مساعي بعض النواب السياسية في المجالس البرلمانية الفرنسية .

المبحث الأول : جهود الطيب العقبي من خلال جريدة الإصلاح

شهدت الجزائر خلال العصر الحديث انطلاق حركة إصلاحية واسعة النطاق ،هدفت الي احداث تغيير جذري في المجتمع الجزائري من خلال ، نشر الوعي الديني والسياسي والاجتماعي والثقافي بين افراد المجتمع .

كما سعت هذه الحركة الي التصدي لسياسة الاستعمارية الفرنسية ذات الطابع الصليبي ، والتي كانت تهدف الي تغيير المجتمع الجزائري وطمس مقومات هويته العربية الإسلامية .وقد نجحت هذه الحركة الإصلاحية النشيطة في التأثير بشكل كبير على مجريات الاحداث ، وكان لها دور محوري في تنظيم الجهود ، وتوحيد العمل لمواجهة المشروع الاستعماري الفرنسي ، الرامي الي إبادة الثقافة الجزائرية والقضاء على حضارتها .[1]

وفي خضم هذه النهضة الإصلاحية برز عدد من العلماء الذين تركوا بصمات واضحة واسهموا بجهود كبيرة في وضع الأسس الفكرية للمشروع النهضوي الوطني ، نذكر منهم الطيب العقبي [2].

---

1. محمد زرمان، م**لامح الخطاب النهضوي في فكر الطيب العقبي** ، مجلة أصول الدين ، د م ، ع2 ، جامعة باتنة ، مارس ، 2000، ص 215.

2. الطيب العقبي : هو الطيب بن محمد بن إبراهيم ولد في بلدة سيدى عقبة بولاية بسكرة في الزائر عام 1889م ينتهي نسبه الي قبيلة أولاد عبد الرحمان الأوراسية ، احد رواد الفكر والإصلاح بالجزائر . ينظر للكتاب نور الدين مسعودان ، **اعلام الجزائر** ، دان النون لطابعة والنشر ، الجزائر ،2010 ، 80 .

حيث يعد من ابرز أبرز أعلام الجزائر لما كان له من دور فعال واثر عميق في مسار حركة الإصلاح الفكري والديني ، وقد وضعت عليه امال كبيرة لقيادة المجتمع وحمايته ، والدفاع عن هويته وقيمته المتجذرة في العقيدة الإسلامية والانتماء العربي. فضلا عن تاريخه العريق وعاداته وتقاليده التي حاول الاستعمار طمسها والقضاء عليها [1].

وباعتبار أن الصحافة أداة فعالة لاحياء النهضة الأدبية والفكرية والثقافية ، فهي أساسا لنهوض الأمم ووسيلة فعالة لربط افراد المجتمع ، لذا اعتمدها الشيخ الطيب العقبي ضمن منهجه الإصلاحي ، فهي القوة الحقيقية لشعوب وسلاح الضغط لمواجهة الأقوياء [2].

فهي سياق المشروع الإصلاحي الهادف الي محاربة الخرافات والبدع أطلق الشيخ الطيب العقبي أحد ابرز دعاة الإصلاح ببسكرة جريدة الإصلاح عام 1927، وقد مثلت هذه الجريدة أداة فعالة في التصدي للمعتقدات الزائفة والاوهام السائدة حيث اتخذت من تنوير الفكر وتهذيب الوعي الجماهيري محورا رئيسيا لخطابها الإعلامي الإصلاحي [3].

---

[1]. فاتح مزردي ، جهينة قويدر ، **المنهج الإصلاحي والمواقف السياسية لشيخ الطيب العقبي** ، المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية ، م 10 ، د ع ، جامعة لونيسي علي . البليدة ، الجزائر ، جوان 2019 ، ص214 .

[2].. حدة طيطوش ، **الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي 1938 . 1947 م** ، مجلة عصور جديدة ، م 10 ، ع 1 ، كلية الاداب والحضارة الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة ، مارس 2020 ، ص 387 .

[3]. محمد بن صالح ناصر ، **الصحف العربية الجزائر من 1847 . 1954** ، قصر المعرض الصنوبر البحري ، المحمدية ، الجزائر ، 1880 ، ص 93 .

حيث ذكرت جريدة الإصلاح في احد مقالاتها "**خادمة العروبة ؟ شهداء وان تبرز لكفاحها مرة ثانية في حالو تدهس الأعداء بأقدامها** [1].

وقد صدر العدد الأول من هذه الجريدة في 8 سبتمبر 1927 ببسكرة ، وصدر عددها الثاني بعد عامين من صدور عددها الأول ، فقد تحمست الجريدة للفكرة الإصلاحية وموازنتها لنهضة الاجتماعية والثقافية ذلك لما كانت تقدمه من مقالات ذات جودة في الفكرة والأسلوب ، وقد نوه لذلك العقبي في قوله " **فبدا لي والخير في ما بدا أن أصدر جريدة إسلامية في مبادئها أدبية قبل كل شيء ، تعمل لهذه الغاية في الإصلاح ولهذه المناسبة رأيت ان اسميها الإصلاح**"[2]

حيث تعد مقالات الطيب العقبي في هذا المجال من اصدق ما عبر عن التحول وأبلغ ما صور الواقع ، فقد عرف الطيب العقبي في الأوساط الإصلاحية بثبات مواقفه وصدق لهجته ، وقد تمحورت دعوته حول تطهير عقيدة الجزائريين مما علق بها من شوائب وبدع ومخلفات عصور الانحطاط [3].

[1]. جريدة الإصلاح ، ما لحملة الأقلام ، عدد 97 ، 6 نوفمبر 1947 .

[2]. محمد صالح ناصر ، **الصحف العربية الجزائر من 1847 . 1954** ، المرجع السابق ، 94 .

[3]. محمد صالح ، المرجع نفسه .

وهو ما ورد في جريدة الإصلاح " **ان الحالة تستدعي الاتلاف لا الاختلاف وأن الثقافة الوطنية العربية يجب أن تكون مقدمة على غيرها كل ذلك قرأته فوجدته نطبق تماما على أمتنا المسكينة المتفرقة الأهواء والمختلفة المشارب، والذي يدس في ثقافة الأمة ودينها ما يصرف به أبنائها عنها, ,وهل بقر له الا بتمزيق الوحدة وتشتيت الشمل**"[1]

فلم ينحصر النشاط الإصلاحي لشيخ الطيب العقبي في تصحيح العقائد المنحرفة التي كانت متفشية في المجتمع الجزائري أنداك ،بل تجاوز حدود المساجد لينتقل الى ساحات أوسع من بينها الصحافة والنوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية ، وقد تجسد هذا التوجه من خلال ادماجه لمشاريع الاحسان ضمن رؤيته الإصلاحية الشاملة ، وكان من ابرز نتائجه مشاركته الفعالة في تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية بالعاصمة سنة 1933 ، وتوليه رئاستها [2].

والجمعية الخيرية الإسلامية ، التي تعد احدى ثمار إصلاحات الشيء العقبي ، تأسست بمبادرة من مجموعة من اعيان العاصمة من بينهم "محمود بن ونيش، عباس التركي ،شريف زهاد محمد ابن شلحة محمد ، ومحمد ابن الباي " وغيرهم ونص القانون الأساسي على ان

[1]. جريدة الإصلاح ، المصدر السابق .

[2]. نصيرة كلة ، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في حركة الإصلاح التربوي والاجتماعي** ، مجلة روافد لدراسات والأبحاث العلمية الاجتماعية والإنسانية ، م 6 ، ع خاص ، جامعة ابي بكر بلقايد . تلمسان ، الجزائر ، 2022 ، ص 739 .

هدف الجمعية يتمثل في تقديم الدعم المادي والمعنوي للفئات المعوزة من الافراد والعائلات . الي ان مساعدة عابري السبيل وتمكنهم من العودة الي اوطانه [1].

كما ان الجمعية باعتبارها مؤسسة تابعة للحركة الإصلاحية ، لم تقتصر على الجوانب الخيرية فقط بل سعت أيضا الي نشر الوعي الديني والثقافي ، عبر تنظيم المحاضرات والدروس الدينية والمساهمة في احياء روح التكافل داخل المجتمع . وبعد انتخاب الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية ، تم تعيين الشيخ العقبي رئيسا لها من خلال اجتماع رسمي [2].

ومن بين الأنشطة الإصلاحية التي قام بها العقبي في اطار الجمعية الخيرية الإسلامية تواصله مع السلطات الفرنسية ومراسلته للإدارة الاستعمارية .

حيث ذكر لشاطيل أيام كان خليفة للوالي العام قبل توليه منصب الولاية العامة ، بعض الإصلاحات التي تهم المسلمين الجزائريين ومن ابرز ما اقترحه الطيب العقبي آنذاك سعيه في مواجهة مظاهر الانحلال الاجتماعي ، فطالب بإغلاق أبواب الخمر التي وصفها بانها مصدر كل شر وسبب في تفشي الفساد ، كما شدد على ضرورة منع بيع الخمر وترويجه بين المسلمين لما تمثله من انتهاك صارخ لتعاليم الشريعة الإسلامية ، وقد جاءت هذه

---

[1]. أحمد مريوش ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ، دار هومة لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 288 .

2. المصدر نفسه ،ص 289 .

المطالب ضمن جهوده الإصلاحية مستعملا العمل الجمعوي كوسيلة لضغط على الإدارة الاستعمارية من اجل تحقيق مطالب المسلمين الجزائريين [1].

ولم تمض الا أياما معدودة على رفع العقبي مطالبه حتي صدر القرار المرشالي بتاريخ 25 أكتوبر 1941 ، الذي نص على المنع الكلي لتعاطي الخمر في أوساط المسلمين ، وقد رحب العقبي لهذا القرار مشيدا بموقف المرشال الذي اظهر اهتماما ملحوظا بقضايا المسلمين في الجزائر . كما عبر عن تفاؤله في أن تحظي الجمعية بالدعم في مختلف الجوانب الاجتماعية والاصلاحية [2].

ولم يقتصر دور الطيب العقبي على النشاط الدعوي والتعليمي والاصلاحي ، بل تجاوز الي ترسيخ أسس العمل المؤسسي والتنظيمي داخل الجمعية الخيرية الإسلامية .

ويعد اشرافه على الاجتماع العاشر لتجديد الجمعية الخيرية الإسلامية مثالا على ذلك. حيث تم عقد الاجتماع العاشر لها في نادي الترقي يوم الاحد الأول من شهر فبراير 1942، بهدف تجديد هيئة الإدارة ، وقد حضر الاجتماع المشتركين من أصحاب حق الانتخاب ،

[1]. جريدة الإصلاح ، حول احتفال الخيرية الكبير ومهرجانها الكبير و مهرجانها العظيم ، عدد 45 ، 26 فيفري 1942 ، ص 4 .

[2]. المصدر نفسه .

وافتتح الرئيس الجلسة بعرض مجموعة من الاقتراحات المتعلقة بقانون الجمعية والتي تمت الموافقة عليها [1] .

اما مدة عمل المجلس القديم اعلن أعضاؤه تخليهم عن مهامهم ، وطلب الرئيس من الحاضرين انتخاب مجلس جديد للإشراف على صندوق الانتخابات وتصفية القوائم ، فتم تعيين مجلس اشراف برئاسة "محمد زقان" اسفرت نتائج التصويت فوز القائمة كلها بكامل أعضائها ، حيث تم تعين الشيخ العقبي رئيسا له والسيد محمد بن البامي امين مال ، وكان هذا ضمن جهوده المتواصلة في دعم أنشطة الجمعية الخيرية الإسلامية .[2]

كما أولى الشيخ العقبي اهتمام بالغ بقضية فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر ، حيث سعى الي إضفاء طابع شرعي على هذه المسألة من خلال مشاركته في لجنة الإصلاحات الإسلامية .[3]

في محاولة منه في تحرير المساجد والدين الإسلامي ، من هيمنة السلطة الإدارية ، واعادته الي اهله من العلماء والمصلحين ، ففي الجزائر لم يتركوا مناسبة او فرصة الا وجعلوها منبرا للمطالبة بحرية المسلمين الدينية ، حتى جاءت حكومة الجنرال ديغول المؤقتة بالجزائر سنة

---

[1]. جريدة الإصلاح، الاجتماع العاشر العام للجمعية الخيرية الإسلامية ، عدد 45 ، 26 فيفري 1942 ، ص1 .

[2]. المصدر نفسه .

[3]. حدة طيطوش، **الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي 1838-1847**، المرجع السابق ، ص 394.

1943 ، والتي وجد من بين رجالها ووزرائها من تعاطف مع الفكر الإصلاحي الذي يحمله الشيخ العقبي، بل وعبروا عن رغبتهم الصادقة في مساعدتهم على تحقيق مطالبهم المشروعة.

ومع مرور الوقت اقتنع المسؤولون بضرورة تحسين أوضاع المسلمين ، واجراء إصلاحات شاملة، وقد توج ذلك بخطاب الجنرال ديغول يوم 12 ديسمبر 1943 ، والذي تلاه خطاب الجنرال كاتروا يقم 17 ديسمبر 1943 . لتصدر بعد ذلك الأوامر بتأسيس مجلس الإصلاحات الإسلامية لنظر في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمسلمين [1]

ضم المجلس 12 عضو اختارتهم الحكومة 6 من المسلمين و3 من الفرنسين بين معمرين وغير معمرين ، كما انظم اليهم رئيس ونائب رئيس من رجال الإدارة ، ومدير الشؤون الإسلامية وكتاب وكلاء للمجلس ، وقد ترأس المجلس الجنرال كاتروا بنفسه ، حيث عبر الطيب العقبي عن موقفه متحفظا تجاه عضويته في الجنة المكلفة بوضع برنامج إصلاحات

[1]. جريدة الإصلاح ، تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري ، عدد 46 ، 10 أفريل 1947، ص3.

سياسية واجتماعية واقتصادية ، وقد بدا عليه نوع من الاستغراب في اختياره لعضوية هذه الهيئة .[1]

وقد ورد في تصريح له "اني كنت ميالا لعدم قبول العضوية بهذه اللجنة لولا ذلك الالحاح الذي قام به جماعة من أصدقائي وأصحابي وما أكدوا لي من أن وجودي ضمن تلك الهيئة يمكن ان تكون له بعض الفائدة ، وقد اقتنعت بصدق نظريتهم وأني اقطع على نفسي وعدا امام اخوتي في الإسلام بأن أقوم بهذه المهمة التي القيت على عاتقي ان لم اقل بكل جدارة ، فعلى الأقل بكل استقلال وبكل نزاهة " .

هذا ما يعبر عن قبوله العضوية في مجلي الإصلاحات الإسلامية حيث شهد المجلس مشاركة فعالة من شخصيات بارزة في المجتمع الإسلامي الجزائري أمثال مصطفى القاسمي ، فرحات عباس ، مصالي الحاج ، البشير الابراهيمي ، مما أضفى عليه طابع ديموقراطيا حقيقيا ،عرضت خلال الجلسات اراء وتصورات متنوعة عبرت عن تطلعات الامة بمختلف توجهاتها [2].

الشيء الذي عبر عنه العقبي في قوله " **قدمت بدوري تقريري معبرا عن رأيي وفكري بكل تجرد عن الميول الخاص وبكل حرية مبينا به المطالب الاكيدة المستعجلة لاسيما ما تعلق**

[1]. جريدة الإصلاح، المصدر السابق .

[2]. المصدر نفسه .

بفصل الدين عن الحكومة واعتبار اللغة العربية لغة رسمية ، والمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية [1].

في اطار نشاطه ضمن لجنة الإصلاحات الإسلامية بالجزائر قدم العقبي مذكرة تضمنت خلاصة موقفه من الوضع السياسي للمسلمين الجزائريين حيث اكد على ضرورة منح الحقوق السياسية لكافة المسلمين دون استثناء ، ورفض ان تكون هذه الحقوق محصورة بطريقة وراثية ، مشددا على أهمية احترام القانون الإسلامي في هذا الاطار [2].

كما أشار العقبي الي تعذر تطبيق الحقوق السياسة من خلال الاليات الانتخابية ، في ظل ظروف الحرب وعدم اقتراب الحكومة من تحديد مصير الجزائر ، بفرض تمكين الجزائريين المسلمين فورا من مظاهر هذه الحقوق والمتمثلة في :

- ✓ الغاء كافة القوانين الاستثنائية وبقايا التشريعات الاستعمارية الانديجينا ،
- ✓ ضنان الوصول الي المناصب العليا السياسة والعسكرية على أساس مبدأ المساواة التامة مع الأوروبيين .
- ✓ تعين شيوخ المسلمين في المدن الكبرى دون تأجيل واشراك المسلمين في مناصب السلطة لضمان مشاركة فعلية وشريفة وعلى قدم المساواة في إدارة شؤون البلاد

[1]. جريدة الإصلاح، المصدر السابق .

[2]. جريدة الإصلاح، **تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري** ، عدد 47 ، 1 ماي 1947 ، ص2 .

- ✓ تحقيق التوازن التمثيلي في المجالس الجزائرية بين المسلمين والاوربيين
- ✓ ضمان حرية الدين الإسلامي ، خاصة ان اللجنة الدينية القائمة آنذاك غير شرعية ، اذ كان يترأسها رجل كاثوليكي ثم خلفه موظف حكومي وهو ما اعتبره العقبي من مفارقات العصر
- ✓ كما دعى العقبي الي التنفيذ الحقيقي لقانون فصل الدين عن الدولة في الجزائر ، شرط ان يدار الشأن الديني تحت اشراف هيئة إسلامية عليا مستقلة
- ✓ عقد مؤتمر إسلامي عام يتم من خلاله انتخاب مجلس اعلى لشؤون الدينية يتولى تعيين المفتين أئمة المساجد ، وقضاة الشريعة ، الي جانب الاشراف الكامل على المؤسسات الدينة.
- ✓ إعطاء المسلمين الحاملين للجنسية الفرنسية الحق في الاحتكام الي القانون الشخصي الإسلامي احتراما لهويتهم الدينية والثقافية .[1]

كما قام الطيب العقبي بإجراء مفاوضات مع الحكومة المحلية حول مشروع قائم على اساسين رئيسيين :

أولهما : وقف الاستغلال المطلق للمسلمين في شؤون دينهم الذي يجري تحت غطاء قانون فصل الدين عن الدولة ، بما في ذلك حرمانهم من التعليم العربي الإسلامي

[1]. جريدة الإصلاح ، **تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري**، المصدر السابق .

ثانيهما : استرجاع اوقاف المسلمين التي انتزعت والحقت بأملاك الدولة منذ تسعين عاما مع المطالبة بتعويض عادل عن ما فقد منها ، وكان من المفترض ان تشرف على هذه القضايا هيئة مستقلة تعرف ب " لجنة الإصلاحات الإسلامية "[1] .

وقد توجت هذه المفاوضات والجهود بإصدار بلاغ كاتروا عام 1944 حيث يقول العقبي " **ولكني باستدعاء من بيرك ذهبت الي مكتبه الخاص لأول مرة ،بالولاية العامة بتاريخ 21 جويلية ، للمفاوضة معه في هذه القضية ، وكانت النتيجة حسبما طلبت ، اعلان فصل الدين عن الدولة طبق قانون 1907 في بلاغ رسمي امضاه وأمر بنشره الوالي العام على القطر الجزائري قائد الجيش ونائب فرنسا في افريقيا الشمالية "الجنرال كاتروا" بتاريخ 3 اوت 1944 ، ونشرته الجريدة اليومية يوم 4 اوت 1944 ، ترجمته جريدة النجاح الي العربية ونشرته في عدد 5 اوت تحت عنوان " الجمعيات الدينية الإسلامية تستأنف القيام بأعمالها** [2].

وتأتي هذه الخطوة ضمن المساعي الإصلاحية المتواصلة التي قام بها العقبي ، والتي شكلت منعطفا حاسما في مسار المطالبة بالاستقلالية في القرار الديني الإسلامي في الجزائر .

[1]. جريدة الإصلاح ، **تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري**، المصدر نفسه .

[2]. جريدة الإصلاح ، **تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري** ، عدد 48 ، 8 ماي 1947 ، ص 2.

وبتاريخ 9 مارس 1944 وجه الحاكم العام " ايف شاطينيوا" رسالة الي الشيخ الطيب العقبي جاء فيها " **لا نرغب في معرفة موقفك من مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر فحسب بل نرجو منك أن تحيط نفسك بالآراء التي ترى ضرورة اخذها بعين الاعتبار**"

ومن خلال هذه الرسالة تتضح جدية ايف شاطينيوا واهتمامه العميق بالبحث عن هذه القضية في اقرب وقت ، خاصة بعد ان طرحت من قبل رجال الدين ضمن لجنة الإصلاحات الإسلامية الثانية وكذا ضمن الإصلاحات العليا .[1]

كما قدم الوالي العام للقطر الجزائري ايف شاطينيوا" رسالة بتاريخ 9 مارس 1946 تتضمن الرسالة التالي : " **لهذا ولرغبتي في الاطلاع على رأيكم في كيفية وضع نظام لفصل الدين الإسلامي عن الدولة بالقطر الجزائري التمس من فضلكم ان تستشيروا من يظهر لكم وجوب اخر رأيه وان تشرعوا في درس هذه المسألة المهمة ..فقد اقتموني أن احسن طريق لتعبير عن رغبات المسلمين هي اتفاق ابرز الشخصيات الممثلة لمختلف المشارب**

[1]. حدة طيطوش ، مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر 19541843، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة ، 2022 . 2023 ، ص 75 .

الإسلامية بالجزائر المتعلقة بالدين الإسلامي ومبادئه السامية وغاياته النبيلة كرجال الدين والنواب لجمعيات الدينية والعلماء ورؤساء الطرق ".[1]

فرسالة التي تلقيتها من جناب الوالي العام والتي منحنا بها سلطة الاشراف على شؤون الديانة تمثل خطوة تاريخية أولى في مسار تأسيس سلطة إسلامية ، فلقد فتح هذا التكليف الباب امام العاملين في الحقل الإسلامي لتحقيق هدف كبير وهو الفصل بين الدين والدولة وبناء على علي ما تحقق ، اصبح من الضروري أن تعمل التفكير ونخطط للمرحلة المقبلة من اجل المضي قدما نحو تحقيق هدفنا الثاني في هذا المسار الإصلاحي . [2]

لذا يعتبر الشيخ الطيب العقبي من خلال مساعيه وجهوده الإصلاحية احد أبرز رموز الإصلاح في الجزائر .

[1]. جريدة الإصلاح ، **تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري** ، عدد 53 ، 25 جوان 1947 .

[2]. المصدر نفسه .

المبحث الثاني : دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي احدى أبرز الحركات الإصلاحية في تاريخ الجزائر الحديث، كان لها دورا محوريا في نشر الوعي الوطني بالجزائر ، والمحافظة على مقومات الشخصية الوطنية .

حيث اعتُبرت نفسها مسؤولة عن الامة الجزائرية وعن الإسلام وجميع شعائره [1]

هذا ما عبر عنه العقبي في مقال ورد في جريدة الإصلاح " **ألم تعلموا ان بالجزائر جمعية العلماء المسلمين هذه وظيفتها منذ عرفتها يوم كان الاستعمار يصول وهذه جماعة الإصلاح التي لا تفتأ تجاهد في سبيل الله ن ابتغاء تثبيت دين الله ".**[2]

فرغم اعلان فرنسا مبدأ فصل الدين عن الدولة بالقانون الصادر في سنة 1905 ، والذي بدأ العمل بموجبه سنة 1907 ، الا انها عملت على محاربة الدين الإسلامي بالطرق ووسائل مختلفة سعيا منها الي استضعاف المسلمين واحتقارهم . [3]

---

[1]. بوسعيد سومية ، المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة . **قراءة لمواقف الشيخ البشير الابراهيمي** . ، مجلة قضايا تاريخية ، د م ، ع 14 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي الياس . سيدي بلعباس . ، جانفي 2021، ص 194

[2]. جريدة الإصلاح ، **الدين في خطر فمن المسؤول ؟** ، عدد 67 ، 14 نوفمبر 1947 ، ص 4 .

[3]. بوسعيد سومية ، المرجع نفسه ، ص 196 .

فمنذ تأسيس الجمعية عام 1931 ، شكل مطلب فصل الدين الإسلامي عن سلطة الإدارة الاستعمارية احد المرتكزات الأساسية في مشروع الجمعية ، فقد سعت الي استرجاع حق المسلمين الجزائريين في الاشراف على شؤونهم الدينية ، وتحرير الإسلام من الهيمنة الإدارية التي كانت تمارسها الحكومة العانة ، كما هو الحال في الديانتين المسيحية واليهودية ، كما سعت الجمعية الي تجاوز حالة الجمود الديني والاجتماعي التي افرزتها الطرقية ، فقد كانت الجمعية تدرك بوعي سياسي وفكري ان مبدا الفصل بين الدين ظل حبيس المجال الفرنسي في حين تم تفريغه من محتواه في الجزائر .

حيث احتكرت السلطة الاستعمارية الشأن الديني الإسلامي رافضة تطبيق هذا المبدأ . [1]

هذا ما ورد في مقال بجريدة الإصلاح حول تحقيق فصل الديانة الإسلامية " **هذا التشريع المتعلق بفصل الأديان عن الدولة والمعمول به في البلاد الجزائرية وفرنسا بمختلف النصوص القانونية من 1905 الي 1907 ، ولا سيما القانون الوزاري الصادر في 27 سبتمبر 1907 لم يطبق الي الان على الديانة الإسلامية الا تطبيقا ناقصا** "[2]

[1]. حدة طيطوش ، **مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر 1943. 1954** ، المرجع السابق ، ص 46 .

[2]. جريدة الإصلاح ، الاستقلال والحرية في الدين " **تحقيق فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة بالقطر الجزائري** " ، عدد 54 ، 4 جويلية 1947 ، ص 2.

لذا جعلت جمعية العلماء المسلمين قضية فصل الدين عن الدولة ضمن اهتمامها ، ويتجلى ذلك بوضوح في جملة المطالب التي تقدمت بها ورفعتها للمؤتمر الإسلامي المنعقد خلال شهر جوان 1936. [1]

وقد قدم الشيخ عبد الحميد ابن باديس وأوضح مطالب العلماء والتي تتلخص فيما يلي :

- ✓ اعتبار اللغة العربية رسمية مثل اللغة الفرنسية وتُعامل صحافتها مثل الصحافة الفرنسية
- ✓ تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لما يتناسب مع اوقافها ، وتتولى امر تسييرها جمعية دينية مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الدولة
- ✓ تأسيس كلية لعلوم الدين واللغة العربية
- ✓ تنظيم القضاء الإسلامي ورفع مجلة احكام شرعية تحت اشراف هيئة مختصة . [2]

فعندما صدر تصريح الجنرال كاتروا الوالي العام على الجزائر في 4 اوت 1944 ونشر في الصحف ، في وقت كانت فيه الجزائر تحت الاحتلال من قبل الحلفاء ، وكانت السلطات الفرنسية تخشى أن يكشف الحلفاء حجم الظلم الذي تعانيه الشعوب المستعمرة ، لاسيما فيما

---

[1]. بوسعيد سومية ، **قراءة لمواقف الشيخ البشير الابراهيمي** ، المرجع السابق ، ص 196 .

[2]مازن صلاح حامد مطبقاتي ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1921. 1939** ، ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز ، د ت ، ص 171 .

يتعلق بدينها وشؤونها . لذا جاء هذا التصريح لتهدئة المظلومين وامتصاص غضبهم ، ومثله تمام تصريح انشاء لجنة الإصلاحات [1]

تلك الخدعة السياسية التي ارادت بها الحكومة خداع الرأي العام تبعا لذلك قدمت جمعية العلماء المسلمين في الخامس من شهر اوت 1944 تقريرا الي الحكومة الجزائرية ، وضعت فيه مطلب فصل الدين عن الدولة في مقدمة أهدافها الثلاث:

1. إدارة المساجد وموظفيها

2 . تنظيم التعليم العربي ومدارسه ومعلميه

3. تنظيم القضاء الإسلامي واوقافه وتعليمه

وقد أوضحت الجمعية في تقريرها ان مطلبها بفصل الدين عن الحكومة ينبع من حرصها على حماية الشؤون الدينية من التدخل السياسي . [2]

بالنيابة عن الدين الإسلامي والأمة الإسلامية ، وانطلاقا من المبادئ الديموقراطية نعبر اليوم عن مطلبنا الواضح بفصل الدين الإسلامي عن مؤسسات الحكم في الجزائر ، ونقترح أن يتم ذلك وفق الطريقة التالية :

---

[1]. مذكرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مقدمة الي المجلس الجزائري 1950 ، ص 15 .

[2]. احمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واثرها الإصلاحي في الجزائر**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، صر 192 .

أولا: فصل الدين الإسلامي عن الحكومة فصلا حقيقيا بحيث لا تدخل في شيء من شؤونه لا ظاهرا ولا باطنا ، ولا في أصوله ولا في فروعه ، ولا في معابده ومؤسساته ولا في اوقافه .

ثانيا : تسليم ذلك كله الي ايدي الامة الإسلامية صاحبة الحق المطلق فيه ، وتقرير سلطتهم على أمور دينهم تقريرا فعليا خالصا لا التواء فيه ،وانما يتحقق ذلك ويصير نافذا بتسليم الحكومة لهم وإدارة شؤونهم الدينية الخاصة بهم كطائفة لها حق التمتع بحقوق الطوائف ولا يتم ذلك الا بدرجتين :

الاولي : درجة انتقالية يقوم بها مجلس إسلامي مؤقت على الصورة المفصلة بعد هذا .

الثانية : درجة عملية يقوم بها مجلس الإسلامي الأعلى المنتخب على المصورة المفصلة بعد هذا

أ . يبدأ بتكوين مجلس يسمى المجلس الإسلامي المؤقت

ب . يتكون هذا المجلس من بعض أعضاء المجلس الجزائري والمجالس العمالية الثلاثة ، ومن شخصيات يمثلون الامة في دينها . [1]

[1]. احمد الخطيب ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واثرها الإصلاحي في الجزائر** ، المصدر السابق، ص 141.

ج . يتسلم المجلس الإسلامي المؤقت من الحكومة جميع السلطة التي كانت لها في الشؤون الدينية ، الي ان يتم تشكيل مجلس إسلامي اعلى منتخب .

د . يعمر هذا المجلس الوظائف الدينية الشاغرة ، استقلالا من غير رجوع الي الحكومة ، وينظر في شؤون جميع الموظفين ، وينظر في اصلاح المساجد ويهيئ للمجلس الإسلامي الأعلى مبادئ العمل . [1]

هـ . أهم اعمال المجلس الإسلامي المؤقت ، تشكيل الجمعيات الدينية في كل قرية فيها مسجد بانتخاب حر من المصلين .

و . إذ تم تشكيل الجمعيات الدينية ينعقد مؤتمر ديني يدعو إليه ويشرف عليه المجلس المؤقت ويتركب أعضاءه من رؤساء الجمعيات الدينية المنتخبة، وفي هذا المؤتمر يوضع النظام العام للمستقبل طبق قانون الفصل ليكون دستورا معمولا به في جميع الشؤون الدينية، نظيرا ما هو جاري عند المسيحية واليهودية.

ز. بمجرد انعقاد المؤتمر وانتخاب المجلس الجديد ينحل المجلس الإسلامي المؤقت وتنقضي فترة الانتقال.

ح . كل ما يقره هذا المؤتمر يعتبر قانونا نافذا يجب الخضوع له.

[1]. مذكرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، المرجع السابق ، ص 18 . 19 .

ط . يملك المجلس الإسلامي الأعلى المنتخب السلطة التنفيذية لمقررات المؤتمر السنوية الدينية ، اما السلطة التشريعية فيملكها المؤتمر وليس للمجلس الإسلامي الأعلى الا تقديم الإرشادات [1].

يتولى المجلس الإسلامي الأعلى بمجرد انتخاب المؤتمر له مفاوضة الحكومة في قضية الأوقاف ، ولكنه يتسلم حالا من الحكومة الاعتمادات المالية لأجور الموظفين الدينين فتفتح باسمه في الخزينة العامة ، إلى أن تتم المفاوضات في قضية الأوقاف .

ك نفقات المجلس الإسلامي المؤقت يقدم فيها مكتبه المسؤول بيانا ، وتدفعها الحكومة من كسب الأوقاف ، ولها أن تحاسب بها المجلس الأعلى المنتخب بعد قضية الأوقاف[2] .

[1] مذكرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، المرجع السابق ، ص 19.

[2]. أحمد الخطيب ، المرجع السابق ، ص 144 .

المبحث الثالث : مساعي بعض النواب السياسية في المجالس البرلمانية الفرنسية

حظيت قضية فصل الدين عن الدولة باهتمام كبير من قبل النواب السياسيين الجزائريين لاسيما في إطار نقاشاتهم داخل المجالس الفرنسية وفي هذا السياق نقدم مقالاً تحليلياً للكاتب "عبد القادر محدد" نشر في جريدة الإصلاح يعكس فيه رؤيته حول هذه الإشكالية.

صدر قانون فصل الدين عن الدولة في فرنسا في 5 ديسمبر 1905، وجرت تمديده إلى الجزائر في 27 سبتمبر 1907 دون دراسة معمقة للخصوصية الدينية والاجتماعية المحلية أو الفروقات الدينية بين شمال المتوسط وجنوبه. رغم ذلك، رأت سلطات الفرنسية في تطبيقه ضرورة إن سجمت مع السياق السياسي والفكري أنداك، خاصة مع تصاعد الرأي العام لتدخل الكنيسة في شؤون الدولة، حيث أكد القانون احترامه لحرية المعتقد وممارسة الشعائر مجسداً بذلك فلسفة تصل بين الدين والدولة دون إنكار للحرية الدينية[1].

لكن رغم ذلك نجد أن القانون الذي وضع لحماية الحرية تحول إلى وسيلة لقمعها في الجزائر حيث استخدم للهيمنة على الدين وجعل الإسلام خاضعا للدولة فرغم أن النصوص كانت تهدف لتحرير الدولة من هيمنة رجال الدين لا أنها أفرغت من مضمونها وأسيء

[1]. جريدة الإصلاح ، **فصل الدين عن الدولة بالقطر الجزائري بقلم الأستاذ عبد القادر محداد "نائب مقاطعة وهران بمجلس الجمهورية** ، عدد 47 ، 1 ماي 1947 ، ص 7 .

تنفيذها. وبعد أربعين عاماً أصبحت ممارسة الدين خيالاً في نظر البسطة. ما أثار ضمائر الأحرار الذين أدركوا خطورة الوضع[1].

فالنظام الاستعماري في الجزائر حول الدين الى اداة ادارية فعين رجال الدين بأساليب مهيمنة واخضعت المساجد والانشطة الدينية لسلطة الدولة وتم فرض قوانين تجعل التعليم الديني خاضعا لموظفين قد لا يكونون مسلمين مما افقد الاسلام استقلاليته ومع مرور الزمن اعتدى الناس هذا الوضع حتى بات طبيعيا عند كثير من المسلمين وهكذا نشأ اسلام جزائري مشوه بلا استقلال يختلف عن الاسلام الحقيقي

حيث قامت الإدارة الفرنسية بدعم فكرة وجود إسلام جزائري مميز عبر بعض الباحثين مثل" إدموند دفي" و" ألفريد بيل "لهدف فصل المسلمين الجزائر عن العالم الإسلامي واستغلت خلافا بين العلماء التقليديين والمسلحين لتقسيم المسلمين[2]

وقد وضح في مقاله أن مبدأ تطبيق فصل الدين عن الدولة في فرنسا أدى إلى راحة دينية وتقدم كبير حيث استفادت الكنيسة نفسها من الفصل بين الدين والدولة وازدادت نفوذها ولهذا

[1]. جريدة الإصلاح ، **فصل الدين عن الدولة بالقطر الجزائري بقلم الأستاذ عبد القادر محداد "نائب مقاطعة وهران بمجلس الجمهورية**، المصدر السابق.

[2]. جريدة الإصلاح ، المصدر السابق .

السبب دع بعض رجال الكاثوليك منذ 1830 إلى هذا الفصل بعدها رأوا أن تحالف الكنيسة مع السلطة السياسية أضر بالكاثوليك.

كما أكد" عبد القادر محدد "أن فرنسا والنظام الاستعماري نجح في انتهاك حرمة قانون 1905 لذا أكد على ضرورة الفصل بين الدين والدولة حيث يقول لهذا نرى أنفسنا أكثر من أي وقت مضى مطالبين بفصل الدين عن الدولة في مشروع دستور لتكوين الجمهورية التي لا تتدخل مطلقا في أمور الدين كما أننا نخرج من بحثنا هذا بنتيجة عملية فيما يتعلق بالقوانين وتنفيذها ألا وهي أن مجلس الأمة الفرنسي عندما سن قوانين فإن تلك القوانين كلها تنقلب في تنفيذها ضد مصلحة الشعب المغلوب على أمره وليس لهذا الداء إلا دواء ناجع ألا وهو تنفيذ القوانين التي يصدرها برلمان جزائري والتي تقف على تنفيذها حكومة جزائرية[1].

*دفاع مرشح حزب الشعب الجزائري "النائب الجريء الدكتور الامين".

شكل خطاب الدكتور الأمين ممثل حزب الشعب الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي وثيقة سياسية مهمة أبرز من خلالها موقف الجزائر من الاستعمار الفرنسي

في خطابه الجري يدحض الادعاءات الفرنسية التي تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي مؤكدا أن الجزائر كانت دولة ذات سيادة قبل الحملة الفرنسية 1830 وأن هذه

[1]. جريدة الإصلاح ، **فصل الدين عن الدولة بالقطر الجزائري بقلم الأستاذ عبد القادر محداد "نائب مقاطعة وهران بمجلس الجمهورية**، المصدر السابق.

السيادة موثقة في معاهدات دولية رسمية مع قوى عالمية مثل إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ذاتها مؤكدا على حق الشعب في تقرير مصيره واستعادة السيادة الوطنية المسلوبة[1].

فلقد أثبتت الجزائر سيادتها التاريخية قبل الاحتلال الفرنسي من خلال تحالفاتها الدولية وعلى رأسها التحالف مع فرنسا نفسها ضد إسبانيا في القرن السادس عشر ميلادي حيث أرسلت الأساطير الجزائرية لمساندة "الملك فرنسوا الأول"، كما أن فرنسا خلال أزمتها في ثورة 1793 استنجدت بالجزائر للحصول على الإمدادات وهو ما يعد اعترافا رسميا بسيادتها لذا فإن حقها في الاستقلال لم يسقط بل أكده نضالها وتضحياتها .

فقد وجه الدكتور الأمين مقاطعة عنيفة من قبل النواب الفرنسيين أثناء مداخلته لكنه أسر على طرح موقفه بكل وضوح مؤكدا أن أي تسوية عادلة للقضية الجزائرية تقضي انسحاب الجيش الفرنسي وإرجاع الأراضي المصادرة وإعادة المدارس للتعليم العربي والمساجد لأداء دورها الديني والإسلامي .

فالدفاع عن السيادة الجزائرية لا يمكن فصله عن النقاش حول علاقة الدين بالدولة ، إذ أن الاحتلال الفرنسي حاول أن يفرغ السيادة من مضمونها بإضعاف البعد الديني والوطني معا.

[1]. جريدة الإصلاح ، **ماذا جري في المجلس الوطني الفرنسي .. ؟ دفاع مرشح حزب الشعب الجزائري النائب الجريء الدكتور الأمين** ، عدد 64 ، 10 أكتوبر 1947 ، ص 1 .

حيث يقول" الدكتور الأمين"" **ولا أريد أن أتحدث إلا على سبيل التذكير باتفاقية يوم الخامس جوليا 1830 التي التزمت يومئذ بمقتضاها وعلى شرف فرنسا المارشيل ديبرمون الذي ربما لم يكن وقتئذ إلا جنرالا التزم باحترام حرية السكان ودينهم و وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ولكن بمجرد أن وطأة أقدامهم أقدام الجيوش الفرنسية مدينة الجزائر** ضرب بهذه الاتفاقية عرض الحائط وبات السكان يساومون ألوان العذاب والإهانة كما ينطق ذلك لسان التاريخ[1]"

وفي هذا القول تتضح مطالبة الأمين بسيادة الشعب الجزائري على مؤسساته الدينية والتعليمية..

كما طالب بنظام ديمقراطي ومجلس تأسيسي دون تمييز ديني بقوله : **وعليه إننا نطالب بانتخاب مجلس تأسيسي جزائري بالسيادة الكاملة يتكون بالاقتراع العام بدون تمييز بين الجنسية والدين.[2]**

فالمقال يعبر عن موقف جزائري رافض لسلطة الاحتلال والعدوان 1830 مطالبا بحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه كما ينتقد استغلال فرنسا للدين الإسلامي ومؤسساته لأهداف

---

[1]. جريدة الإصلاح ، **ماذا جري في المجلس الوطني الفرنسي .. ؟ دفاع مرشح حزب الشعب الجزائري النائب الجريء الدكتور الأمين،** المصدر السابق ، ص 4 .

[2]. المصدر نفسه.

استعمالية ويدعو بدوره إلى فصل الدين عن الإدارة والسياسة مؤكدا على ضرورة قيام دولة مدنية ديمقراطية لا تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق.

تناولت الحركة الوطنية الجزائرية مسألة فصل الدين عن الدولة كجزء من مشروع التحرر من سلطة الاحتلال الفرنسي حيث دعت طيب العقبي إلى التحرر الدين من هيمنة الإدارة الاستعمارية وركزت جمعية العلماء المسلمين على استقلالية لإسلام على السلطة الفرنسية أما النواب الجزائريون في المجالس الفرنسية فطالبوا بنظام مدني ديمقراطي يضمن المساواة دون تمييز ديني وقد اتفقت هذه المساعي على ضرورة حماية الدين من التوظيف السياسي وبناء دولة جزائرية ذات سيادة.

الخاتمة

الخاتمة :

أفضى هذا البحث الي جملة من النتائج التي تسلط الضوء على واقع الديني الإسلامي في الجزائر خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة :

- ❖ كان الواقع الديني بالجزائر خلال القرن ال19 م ، قائما على مؤسسات مستقلة نسبيا ، مثل الأوقاف والمساجد والزوايا والتي شكلت دعائم لتماسك الاجتماعي ، كما لعب التعليم الديني التقليدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الهوية الإسلامية ، وكان محصورا في يد العلماء وشيوخ الزوايا .
- ❖ أدت التحولات السياسية في فرنسا ، خاصة بعد الحرب البروسية وسقوط الإمبراطورية الثالثة ، الي ترسيخ النظام الجمهوري المدني العلماني ،
- ❖ استهدفت فرنسا الإسلام كمؤسسة ، فقلصت من سلطة مجلس القضاء الإسلامي ، وربطت نشاطه بإدارة الحاكم العام ، كما قيدت الحج والهجرة نحو المشرق بدوافع امنية ، وراقبت الزوايا كجزء من جهاز الضبط الاجتماعي .
- ❖ ظهرت مواقف متعددة داخل الحركة الوطنية تراوحت بين الإصلاح الديني والنضال السياسي ، دفاعا عن استقلالية الدين .

- ❖ اظهر مسار الحركة الوطنية الجزائرية بروز تيار إصلاحي مثل فيه الطيب العقبي وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا فاعلا ، حيث سعى الي تجديد الفكر الديني ، ومحاربة مظاهر الجمود والخرافة وظرب النظام الاستعماري ، في مقابل السياسات الاستعمارية التي حاولت تقزيم الدين واستغلاله لمصالحها .
- ❖ داخل المجالس الفرنسية ، حاولت نخب جزائرية رفع صوت الدفاع عن الخصوصية الدينية في مواجهة الطابع العلماني .
- ❖ وتكشف الدراسة عن فشل سياسة فرنسا في محو الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري ، حيث ظل الإسلام مكونا أساسيا في وعي الجزائريين وهويتهم ، وبات يكسب وظيفة مزدوجة دينية وثقافية ، في بلورة المشروع الوطني التحرري .

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : نص يمثل مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري .

مطالب المؤتمر الاسلامي الجزائري (1)

(النص الكامل لمطالب المؤتمر الاسلامي الجزائري المنعقد في العاصمة الجزائرية
جوان (حزيران) 1936 ، والتي رفعها وفده الى حكومة « الجبهة الشعبية » في
س بتاريخ 23 جويلية (تموز) 1936)

: الغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق الا على المسلمين .

ا : الحاق الجزائر بفرنسا رأسا ، والغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ا : المحافظة على الحالة الشخصية الاسلامية . مع اصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الاسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ ارجاع سائر المعاهد الدينية الى الجماعة الاسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا .

ـ ارجاع اموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ الغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، والغاء اعتبارها لغة اجنبية .

ـ الحرية التامة في تعليم اللغة العربية ، وحرية القول للصحافة العربية .

ما : الاصلاحات الاجتماعية : التعليم الاجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الاجباري .

ـ جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الاغاثة : كالمطاعم الشعبية . وانشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

ومنطوقه .

ـ ارجاع سائر المعاهد الدينية الى الجماعة الاسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا .

ـ ارجاع اموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ الغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، والغاء اعتبارها لغة اجنبية .

ـ الحرية التامة في تعليم اللغة العربية ، وحرية القول للصحافة العربية .

ما : الاصلاحات الاجتماعية : التعليم الاجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الاجباري .

ـ جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الاغاثة : كالمطاعم الشعبية . وانشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

237 236

خامسا : الاصلاحات الاقتصادية : تساوي الأجر اذا تساوي العمل ـ تساوي الرتبة اذا تساوت الكفاءة ، توزيع اعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الاجناس .

ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

ـ الاقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .

ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

ـ الغاء قانون الغاب .

سادسا : مطالب سياسية ـ اعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات ـ اعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

أحمد الخطيب ، جمعية العلماء المسلمسن الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1985 ، ص275 .

الملحق رقم 02 : تقرير جمعية العلماء الجزائريين الى الحكومة الجزائرية 1944م

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الذي قدمه مجلس ادارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
الى الحكومة الجزائرية

بعد اجتماعه المنعقد في 5 اوت سنة 1944 في المسائل الدينية الثلاث.(1)

المساجـــد ـ التعليـــم ـ القضـــاء

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحكم أمانة الدين وعهد الله . وشهادة الواقع تعتبر نفسها مسؤلة عند الله وأمام الأمة الجزائرية عن الاسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره الحقيقية واحكامه القضائية .

وتعلم أن الحكم القاطع في الاسلام في مسألة المساجد هو أن التصرف فيها لجماعة المسلمين دون سواهم ، وان أئمة المساجد ومن جرى مجراهم يجب أن يكون امرهم راجعا الى جماعة المسلمين دون سواهم في الاختيار والتولية والعزل والمراقبة

وتقرير الجرايات . وما شرع الوقف الخيري في الاسلام الا ليقوم بواجبات دينية واجتماعية اهمها هذه . فينفق منها على المساجد وعلى القائمين بها من غير احتياج الى الخزينة العامة (بيت المال) وعلى هذا الاساس تعتبر جمعية العلماء كل تدخل حكومي في هذه الأمور الدينية ظلما وتعديا وهدما لمبدأ احترام الاديان وحرية الضمائر كيفما كان نوع الحكومة لادينيا اومتدينا بغير الاسلام .

وكما يعتبر الاسلام تدخل غير المسلم في شؤون الدين الاسلامي ظلما وتعديا كذلك يعتبر تدخل المسلمين في شؤون الدين الموسوي او العيسوي تعديا وظلما ، وعلى هذا المبدأ جرت الحكومات الاسلامية في التاريخ . فكانت تكل شؤون الاديان الأخرى الى اربابها والى علمائها ، وكانت مجالس الاحبار ومجالس الاساقفة هي التي تتحكم بكل حرية في المعابد وأوقافها وفي القضاة واحكامهم ، ولا يتدخل القضاء الاسلامي الأعلى في شيء من شؤونهم الدينية .

هذه هي الحقيقة في النظر الاسلامي الذي لا يتغير بتغير النظريات الزمنية . وعلى هذا فالأمة الجزائرية المسلمة بواسطة علمائها هي صاحبة الحق المطلق دينا وعقلا وعرفا معقولا في اقامة دينها وادارة معاهده واختيار من يصلح لوظائفه من خطابة وامامة وقضاء وتعليم بما تقتضيه قواعد الدين ، وتصح به عبادته واحكامه ، وبما انها هي التي تصلي في المساجد فحقها الطبيعي المعقول أن تختار من تقدمه للصلاة ، كما أن من حقها الطبيعي أيضا أن تختار قضاتها الذين تضع في ايديهم ركنا من اركانها الاجتماعية الخطيرة وهو النكاح ، وركنا من اركانها الماليةَ الخطيرة وهو الميراث ، وان يكون لها من الاشراف على تعليمهم ، ومن النظر في توليتهم وعزلهم – ما يمكنها من رقابتهم ويضمن لها الانتفاع بهم وتحقق مصلحتها فيهم ، وقيامهم بالعدل والانصاف فيمايوكل اليهم على ما تقتضيه قواعد الدين .

وجمعية العلماء والأمة الاسلامية الجزائرية من ورائها يرون جميعا باعينهم أن الدينين المتجاورين مع الاسلام في قطر واحد يتمتع أهلوهما ومعابدهما بالحرية التامة والاستقلال الكامل دون المسلمين ودينهم ومعابدهم فتكون هذه الحقيقة المحسوسة – اعتقادا جازما في قلب كل مسلم بأن هذا ظلم من اقبح الظلم . وتعد على الاسلام من اقبح انواع التعدي ، واحتقار للمسلمين من اقبح انواع الاحتقار ،

واذا كان هناك ما هو اقبح منه فهو غضب الادارة الجزائرية على كل من يشرحه بلسانه أو يطالب بالعدل فيه . وهنا تقدم جمعية العلماء التي يفرض عليها الدين ان تقول كلمة الحق بعد اعتقاده . فتعبر بلسان الامة جمعاء بهذه الحقائق التي اشرنا اليها وخلاصتها انه :

«ليس من العدل ولا من الحق أن تتدخل الادارة الجزائرية في شؤون الدين الاسلامي وانما الحق في ذلك للمسلمين وحدهم . لأن الاسلام يفرض عليهم القيام بذلك » .

ثم تبسط الجمعية للحكومة الجزائرية النقط الآتية مبينة رأيها فيها بكل حرية وكل اخلاص ، معلنة أن أول نقطة يجب أن يفهمها الطرفان على حقيقتها ـ اذ على فهمها يتوقف حل الاشكال ـ هي أن الدين هو ما يفهمه علماء الدين . لا ما يفهمه عامة المسلمين الجاهلة ولا ما تفهمه الادارة بواسطة اعوانها الجاهلين أو الخادمين لأغراضهم الخاصة .

واذا كان المرجوع اليه في شؤون الدينين الموسوي والعيسوي هم أحبار الأول وأساقفة الثاني وهم أحرار في معايشهم فلماذا يذاد علماء الاسلام الأحرار في معايشهم عن هذا الحق ؟ ولماذا يرجع فيه الى غير أهله أو الى بعض أهله المرتبطين مع الحكومة بربط المصلحة الشخصية ؟! ـ . واذا قلنا علماء الاسلام فانما نعني كل عالم فقيه بحقائق الكتاب والسنة . اذ هما منبع الاسلام ـ عالم بتاريخ الاسلام العملي عامل فيما يصلح المسلمين من هديه وآدابه ، وان جمعية العلماء لا تحتكر هذا الحق لنفسها ، وانما تزن الأمور بالواقع المشهود ، وهو انها هي الهيأة الدينية الوحيدة التي قامت بشرائط الاسلام من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعاهدت الله على الدفاع عن عقائد الاسلام بالبرهان ، وعن حقائق الاسلام بالعلم . وعن شعائر الاسلام بالعمل ، ووقفت المواقف الثابتة في ذلك كله .

واذا كانت الجمعية قد لقيت في تاريخها خلافا مع بعض الاشخاص أو الهيآت الاسلامية فما ذلك بخلاف في الدين . وما ذلك خلافا بين دينين ، وانما هو خلاف بين العلم والجهل ، وانما هو خلاف داخلي لو لم يلق تشجيعا من خصوم الجمعية لرجع المخالفون مسلمين لأن الرجوع الى الحق فريضة اسلامية ، ولأن الحق في الاسلام واحد لا يتعدد .

— 279 —

أحمد الخطيب ، المرجع السابق ، ص 277 ، 278 ، 279 .

ملحق رقم 03:

الإصلاح

وزير الداخلية مسعود بن عيسى

جريدة الإصلاح، الشيخ لطيب العقبي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر باللغة العربية :

1. ابن منظور ،لسان العرب ، ج9 ، دار الحديث ، القاهرة
2. الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
3. الورتلاني الفضيل ،الجزائر الثائرة ،د ط ، دار الهدى ،الجزائر ،2007.
4. أحمد توفيق المدني، الجزائر، المطبعة العربية ، الجزائر ،دسن
5. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2009
6. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، تق محمد العربي الزبيري، ط 2 ،شركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1982،ص 274.
7. محمد البشير الإبراهيمي، اثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ،ت ق ، احمد الطالب الابراهيمي ،ج5، ط1 ،دار الغرب الإسلامي ، بيرت لبنان
8. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق، محمد بن عبد الكريم ، د ط ، شركة النشر والتوزيع ،الجزائر، 1972م
9. مريوش احمد ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، د ط ، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006.

المصادر باللغة الفرنسية:

1. -Charles Robert Ageron ,les Algériens musulmans et la France, étitions bouchene ,paris, 2005

المراجع باللغة العربية :

1. الجيلالي عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام ، ج 3، ط 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1994 .
2. الدين فوده عز ، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر ، د ط ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،2011 .
3. الزبير محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، د ط، اتحاد كتاب العرب، د ب ن، 1999.
4. الميلي محمد، ابن باديس و عروبة الجزائر ، ط 2 ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر ، 1980م .
5. بقطاش خديجة ،الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، د ط ، دار خلي لنشر ،سوريا ، 1977
6. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الي 1989 ، د ط ، دار المعرفة ، باب الوادي ، الجزائر ، د س ن .
7. بلاسي احمد نبيل ،الاتجاه العربي الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر ،الهيئة المصرية العامة الكتاب ، مصر ، 1990.
8. بن حموش مصطفى، مساجد مدينة الجزائر وزوايها واضرحتها في العهد العثماني ،دار الامة لطباعة والنشر والتوزيع ، برج الكيفان ، الجزائر ، 2007 .

9. بوحوش عمار ، العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة تحليلية ، د ط ، وزارة المجاهدين الجزائر ، 2008م .
10. بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 2، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،لبنان ، 2005.
11. بورنان سعيد ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا1936م ، 19956م، الجزائر ،دار هومة ، 2013.
12. بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930وانعكاساتها على المغرب العربي ، د ط ، دار حكمة لنشر ، الجزائر ،2010.
13. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعمار والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن، 2007.
14. تركي رابح، التعليم القومي للشخصية الجزائرية، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س ن.
15. حسينين محمد ، الاستعمار الفرنسي ، ط 4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر
16. حياة رحايلي ، ابحاث و دراسات حول الاسلام في الجزائر المستعمرة 1830-1962، د ط ، دار بصمة علمية ، الجزائر 2023.
17. خرشي جمال ، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1962.1830، تر عبد السلام عزيز، د ط، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 134
18. دراجي محمد ،الاسلام في الجزائر في العهد الاستعماري من خلال مقالات الامام البشير محمد الابراهيمي ،د ط ، عالم الافكار الجزائرية ، الجزائر ،2007 .
19. راشد أحمد اسماعيل ، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر – ليبيا تونس الجزائر – ، د ط ، دار النهضة العربية ، لبنان ،2004 .

20. روبرت اجيرون شارل ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير 1954م، ج2، د ط، دار الأمة، 2013م.
21. زروقة عبد الرشيد ، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار ضد الاستعمار الفرنسي 1913- 1940 ، د ط ، دار شهاب ،بيروت ،لبنان ، 1999.
22. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د س ن. ادريس خيضر ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962.1830م ، ج1 ، دط ، دار الغرب لنشر والتوزيع
23. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1، د ط ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1998.
24. سعد الله أبو القاسم ، خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير)1962.1830م ،دار العرب الاسلامي ،بيروت ،2007 .
25. سعد الله أبو القاسم ،تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3، د ط ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،لبنان ، 1998 .
26. سعد الله أبو القاسم ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 5، دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،لبنان ،1998.
27. سعد الله ابو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج 1، د ط ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992.
28. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج9، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
29. سعيدوني ناصر الدين ، منطلقات وافاق –مقاربات للواقع الجزائري من هلال قضايا ومفاهيم تاريخية– ، ط 2، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009.

30. سليمان النائب عبد الهادي ، المسألة الالمانية من وحدتها الي اعادة توحيدها ، د ط ، المديرية العامة للمكتبات ، كردستان ، 2013.

31. سليمان نوار عبد العزيز ، اوروبا منذ الثورة الفرنسية حتي الحرب الفرنسية البروسية 1789- 1871 ، د ط ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ، 2013.

32. سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائرين 1871-1895 ،د ط ، دار الهدى ،الجزائر ،د س ن.

33. صالح محمد محمد ، تاريخ أوروبا في القرن ال19 ، د ط ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، 1985.

34. صالح ناصر بن محمد ، الصحف العربية الجزائرية من 1847- 1954، قصر المعارض الصنوبر البحري ، المحمدية ، الجزائر ، 1980.

35. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 - 1930 ،

36. عباس فرحات ،ليل الاستعمار ،تر ابو بكر رحال ،د ط ، منشورات ANEP ، د ب ن ، 2005.

37. عبد الكريم بن محمد ، حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية دراسات ووثائق ، الشركة الوطنية لنشر ، الجزائر ، 1981م.

38. عبد الكريم بن محمد، حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

39. عبد الله مقلاتي ،المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954 ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ب ن ، 2014.

40. عبد الهادي' أحسان سليمان النائب ، المسألة الالمانية ، من وحدتها الي اعادة توحيدها ، ..

41. عدة بن داهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج2، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

42. عصمت راشد زينب ، تاريخ اوروبا الحديث ، ج 2، د ط ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ، د س ن.

43. عطا الله الجمل شوقي ، عبد الرزاق ابراهيم ، تاريخ أوروبا من النهضة الي الحرب الباردة ، د ط ، مكتب مصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ،مصر ، 2000.

44. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ الزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962م، ج2 ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009.

45. عميرا وي أحميده، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط 2، دار الهدى لطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 95.

46. عيساوي محمد ،نبيل شريخي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، د ط ، مؤسسة كنوز الحكمة لنشر ، الجزائر ،2011.

47. غربي الغالي واخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات والابعاد – ، د ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2007.

48. فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ الى غاية الاستقلال ، د ط ، دار العلوم لنشر والتوزيع ، عنابة ، 2005.

49. فركوس صالح ،المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين الي خروج الفرنسيين 814 هـ – 1962 م ، د ط ، دار العلوم لنشر والتوزيع ،عنابة ، الجزائر ،2002.

50. فريموا جاك ،فرنسا والإسلام من نابليون الي متران ،تر هاشم صالح ،دار قرطبة لنشر والتوزيع والابحاث ،د ب ن ،1991.

51. فنان جمال ،قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1944.

52. قليل، عمار ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، د ط ، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م .

53. لباد الغالي، الزوايا في الغرب الجزائري دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، د ط ،دار هومة ، الجزائر ، 2004.

54. محمد الصلابي علي ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الامير عبد القادر ، د ط ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ،د س ن .

55. منور أحمد، الادب الجزائري نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

56. منور العربي ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن ال19 ، د ط ، دار المعرفة ،د ب ن ، 2006.

57. مهديد إبراهيم ، المثقفون الجزائريون في عمالة وهران خلال الحقبة الكولونيا ليه الأولى 1850.1912م، دراسة تاريخية واجتماعية، د ط، منشورات دار الأديب، وهران ،1906م.

58. نصري ذياب خاطر ، التاريخ الاوروبي الحديث ، د ط ، الجندارية لنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ، 2010.

59. نعنعي عبد الحميد ، عبد العزيز سليمان نوار ، التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الثانية ، د ط ، دار النهضة ، بيروت ، لبنان ، د س ن .

60. هارولد تنبر لين جراند ، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، تر بهاء فهمي ، ط 6 ، مؤسسة سجل العرب ، د ب ن ، 2001.

61. هلال عمار ، ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، دار اسامة لنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان ، 2000

62. يحي جلال ، التاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر - الحرب العالمية الاولى - ، ج 2 ، د ط ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،مصر ، د س ن.

المراجع باللغة الفرنسية :

1. .Teevan, John R. III. Âge d'or ou déclin avancé?: Les succès et les échecs de la IIIe République en France, 1870-1940, University at Albany, State University of New York, 2012
2. Hugues Marquis, La France en République (de 1880 au début des années vingt), document pédagogique, IUFM Poitou-Charentes, s.d.

المجلات باللغة العربية :

1. جريدة الإصلاح
2. بوسعيد سومية ، المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة - قراءة لمواقف البشير الابراهيمي - ، مجلة قضايا تاريخية ،د م ، ع 14 ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي الياس -سيدي بلعباس - ، جانفي 2021.
3. بوضياف سميرة ، ملامح تكوين المعلمين والاساتذة في الفترة الاستعمارية ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية ، د م ، ع 8 ، جامعة قسنطينة 2 ، 2014.

4. د م ، ع 2، جامعة باتنة ، مارس 2000. برنس صالح المحمدي ذنون ، نحو نظام قانوني لتعويض الاضرار الناجمة عن النزول القسري للافراد داخل دولهما ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، م ، ع 2 ، ج2 ،2016 .
5. ذا النون برنس صالح المحمدي، نحو نظام القانوني لتعويض الأضرار الناجمة عن النزول القصري للأفراد، ج2، مجلة جامعة تكريت للحقوق، د م، ع2، د س ن.
6. سباعي عبد القادر ، قانون الانديجينا الوجه الاخر لقانون السود ، مجلة دراسات ، د م ، د ع ، جامعة طاهري محمد ، – بشار – ديسمبر 2016.
7. سبع عادل ، حوحو رمزي ،سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870– 1900، مجلة المفكر ، م18 ، ع2 ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2023.
8. طيطوش حدة ، الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الاصلاحي 1938–1947 ، مجلة عصور جديدة ، م 10 ، ع 1 ، كلية الأداب والحضارة الاسلامية ،جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية –قسنطينة – مارس 2020 .
9. فاتح مزردي ،جهينة بوخليفي قويدر ، المنهج الاصلاحي و المواقف السياسية لشيخ الطيب العقبي ، المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية ، م 10 ، د ع ، جامعة لونيسي علي – البليدة – ، الجزائر ، جوان 2019.
10. محمد الامين بحلوفة ، سفيان شيرة ، انتهاكات الاستعمار الفرنسي المؤسسات الوقفية في الجزائر – قراءة تاريخية – مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، م 1 ، ع 1 ، جامعة الجزائر 1 ،ديسمبر 2019 .
11. محمد الحاكم بن عون ، مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، د م ، ع 13 ، قسم العلوم الانسانية ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي – ، جوان 2017.

12. محمد زرمان ، ملامح الخطاب النهضوي في فكر الطيب العقبي ، مجلة اصول الدين ،
13. مسعود هيلالي ، الاوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830 -1873م التشريعات والانعكاسات ، مجلة افاق للعلوم ، م 6 ، ع 3 ، جامعة الجلفة ، 2021 .
14. منيرة عباد ،حمودي ابرير ، جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية – المغايرة الثقافية انموذجا – مجلة المقدمة لدراسات الإنسانية والاجتماعية ، م 7 ، ع 1 ، د م ن ، جوان 2022.
15. نصيرة كلة ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في حركة الاصلاح التربوي والاجتماعي ،مجلة روافد لدراسات والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية و الانسانية ، م 6 ، ع خاص ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – ، الجزائر 2022.
16. وليد بوشو ، الإدارة المحلية الفرنسية الاقليمية و البلدية في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني 1830 – 1902 ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، م 4 ، ع 4 ، جويلية 2022

المجلات باللغة الفرنسية

1. Les Musulmans française et la guerre et témoignages de fidélité des chefs musulmans et des
2. personnages religieux, revue du monde musulmans, t29, année 08 décembre 1914, publiée par la maison scientifique du Maroc, paris .

المذكرات

1.مذكرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في قضية فصل الدين عن الحكومة امام المجلس الجزائري ، ماي 1950م.

الرسائل الجامعية

1. بتيجي سارة ،بسمارك واهم أعماله ومشاريعه على المستوى الاوروبي و العالمي 1862-1848 ، مذكرة ماستر التاريخ العام ، قسم التاريخ ،جامعة 8ماي 1945 – قالمة – 2016 – 2017 .
2. بن عمرة وداد ، الحرب الفرنسية وتداعياتها على العلاقات الدولية 1870- 1919 ، مذكرة ماستر في التاريخ العربي المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة – ، 2017-2018.
3. رحايلي حياة ، الاسلام والاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية تنظيرا وممارسة ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2019 – 2020.
4. زروق نادية ، الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا –الجزائر انموذجا– ، ماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2 ،2010 –2011..
5. طيطوش حدة ، مسألة فصل الدين الاسلامي عن الدولة في الجزاىر 1943 – 1954 ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية –قسنطينة– ، 2022 .
6. عبد الحميد عومري ، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880م . 1914م ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في ناريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ،قسم التاريخ ، جامعة جيلالي لياس ، سيدس بلعباس ، الجزائر ،2017م

7. فاطمة دخية ، الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2014 – 2015.
8. محمد الحاكم بن عون ، المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي 1830–1954 ، أطروحة دكتوراه ،قسم التاريخ ،جامعة باتنة 1 ، 2018–2019.
9. نوال بوشناقة ، القضاء الإسلامي في ظل الاحتلال الفرنسي 1830م . 1870م ، مذكرة ماستر ، قسم التاريخ ن جامعة ابن خلدون . تيارت . 2014. 2015م .

المواقع الإلكترونية:

1. https://www.noor.book.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
المقدمة	(أ-ح)
الفصل الأول : مظاهر الواقع الديني بالجزائر خلال القرن ال19 م	
المبحث الأول: الأوقاف الإسلامية	**10**
المبحث الثاني: المساجد ودورها في الحياة الدينية	**19**
المبحث الثالث: التعليم ودوره في الحفاظ على الهوية	**25**
الفصل الثاني: الجمهورية الفرنسية الثالثة والنظام المدني	
المبحث الأول : الحرب الفرنسية البروسية وسقوط الإمبراطورية الثانية	**39**
المبحث الثاني: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وترسيخ النظام المدني	**47**
المبحث الثالث: انعكاسات النظام المدني على الجزائر	**51**
الفصل الثالث : الممارسات الاستثنائية الفرنسية تجاه الشؤون والاوقاف الإسلامية	
المبحث الأول: الممارسات الفرنسية تجاه مجلس القضاء الإسلامي	**67**
المبحث الثاني: الزوايا والطرق الصوفية	**79**
المبحث الثالث: الحج والهجرة	**91**
الفصل الرابع : مساعي الحركة الوطنية في قضية فصل الدين عن الدولة	
المبحث الأول: جهود الطيب العقبي من خلال جريدة الإصلاح	**122**
المبحث الثاني: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	**136**

المبحث الثالث: مساعي بعض النواب السياسية في المجالس البرلمانية الفرنسية	**143**
الخاتمة	**150**
الملاحق	**153**
قائمة المصادر والمراجع	**159**
قائمة المحتويات	**–**
الملخص	**–**

الملخص

الملخص :

تلخص هذه المذكرة الموسومة بـ "واقع الديني الإسلامي بالجزائر في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة" وضع المؤسسات والشؤون الدينية الإسلامية خلال القرن التاسع عشر، في سياق السياسة الاستعمارية الفرنسية بعد قيام الجمهورية الثالثة (1870)

تسعى الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الإدارة الاستعمارية مع الإسلام، من خلال تتبع التحولات التي مست البنية الدينية، في ظل سعي فرنسا لعلمنة المجتمع وإخضاع الدين للرقابة. توزعت الدراسة على محاور تناولت: واقع الحياة الدينية في القرن 19، تأثير الجمهورية الثالثة والنظام المدني على الجزائر، السياسات الفرنسية تجاه الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأخيراً جهود الحركة الوطنية في الدفاع عن الخصوصية الدينية ومطالبتها بفصل الدين عن الدولة كجزء من مقاومة الاستعمار.

Abstract

This memorandum, entitled "The Reality of Islamic Religion in Algeria under the French Third Republic", summarizes the state of Islamic institutions and religious affairs during the 19th century, within the context of French colonial policy following the establishment of the Third Republic (1870(The study aims to highlight how the colonial administration dealt with Islam by tracing the transformations affecting the religious structure, amid France’s efforts to secularize society and place religion under strict supervision. The study is divided into sections addressing: the state religious life in the 19th century; the impact of the Third Republic and the civil system on Algeria; French policies toward endowments and Islamic affairs; and finally, the efforts of the national movement to defend religious particularity and demand against colonialism.